



الحرب والسكان

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/12/4152)

البياتي، فراس عباس فاضل
الحرب والسكان / فراس عباس البياتي
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

() ص

ر.أ: (2013/12/4152) .

الواصفات: / السكان/ الحروب

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-572-79-2

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خـلـوـي : 962 7 95667143

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : 962 6 5353402

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

الحرب والسكان

دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في سكان العراق

تأليف

فراس عباس فاضل البياتي

قسم علم الاجتماع / كلية الآداب

جامعة الموصل / العراق

الطبعة الأولى

2014 م – 1435 هـ

الإهداء

الى....

روح والدي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

الى.....

أمي العزيزة.. أطال الله في عمرها

الى...

أحبتى... وكل من يحبني... عرفانا وجميلا

الفهرس

المقدمة 9

الفصل الأول

الحروب والتوليفة السكانية في العراق

- المبحث الأول / النافذة الديموغرافية في العراق 14
- المبحث الثاني/ بانوراما العنف والحرب في العراق 22

الفصل الثاني

الحرب وهرمية السكان

- المبحث الأول / اثر الحرب على التركيب النوعي للسكان 40
- المبحث الثاني / اثر الحرب على التركيب العمري وامد الحياة 47
- المبحث الثالث / اثر الحرب على التركيب الاقتصادي 53

الفصل الثالث

الحرب والنمو السكاني

- المبحث الأول / الحرب وترحيل السكان 68
- المبحث الثاني/ الحرب وابعاده على الانجاب 75

الفصل الرابع

البعاد السوسيولوجي للحرب

- المبحث الأول / الحرب والتعايش السلمي 102
- المبحث الثاني / العامل الاجتماعي والثقافي 106
- المبحث الثالث / المحتوى الديني 113

الفصل الخامس

الحرب وهزيمة حاجات السكان

- المبحث الأول/ ابعاد الحرب على المعيشة اليومية..... 124
- المبحث الثاني / ابعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي . 137
- المبحث الثالث/ ابعاد الحرب على الواقع الخدمي 141
- الخاتمة 151
- المصادر 148

المقدمة

ان التنوع الطيفي لسكان المجتمع العراقي اعطى المجتمع العراقي ميزة خاصة ينفرد به عن باقي حيث يسكن العراق الى جانب (العرب، والاكراد) عدد من الاقليات القومية الاخرى كـ(التركمان، والايزيدية، والشبك، والكرد اشوريين.... وغيرهم)، هذه التوليفة المتنوعة العروق والمتخلفة اللهجات، والشعائر والطقوس، والعادات والتقاليد... وغيرها، كل هذه الاطراف يجمعهم وطن واحد يدعى العراق.

هذا الوطن مر ومازال بظروف عصيبة في العقود الثلاثة المنصرمة كان ابرز تلك الظروف واشدها بعدا على سكان العراق هو (الحروب) التي خاضها وشن عليه، تلك الحروب التي كانت افرازاتها (موت الملايين من سكان العراق)، و(انهيار البنى التحتية)، و(انتشار العوق والامراض) و(اليتيم والتشرد والتارمل)، هذه الصورة الحقيقية لسكان العراق، وما يشهد على ذلك الدراسات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والامم المتحدة، وكتابنا هذا هو صورة من حقيقة صور العراق المأساوية.

يتألف الكتاب الى جانب المقدمة من خمسة فصول، تضمن الفصل الاول (الحروب والتوليفة السكانية في العراق)، الذي يتكون من مبحثين، تناول المبحث الاول (النافذة الديموغرافية في العراق) الذي فيه نبذه عن العراق وسكانه، اما المبحث الثاني (بانوراما الحرب في العراق) وفيه الكشف عن الحروب والصراعات في العراق في العقود الثلاث.

اما الفصل الثاني (الحرب وهرم السكان في العراق)، تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول (اثر الحرب على التركيب النوعي للسكان) وفيه نبين البعد الديموغرافي للحرب في زيادة معدلات الاناث على الذكور في العراق. اما المبحث الثاني (اثر الحرب على التركيب العمري وامن الحياة) وفيه توضيح لأبعاد الحرب على التركيب العمري وخلل في الهيكل السكاني. وتضمن المبحث الثالث (اثر الحرب على التركيب الاقتصادي للسكان)، الذي يتناول في صفحاته انتشار البطالة وتدهور الوضع المعيشي..... وغيره.

اما الفصل الثالث (الحرب والنمو السكاني)، وتضمن ثلاثة مباحث، جاء المبحث الاول (الحرب وترحيل السكان) وفيه تسليط الضوء على ظاهرة التهجير والهجرة القسرية لسكان العراق، اما المبحث الثاني (الحرب وابعاده على الانجاب) وفيه اثر الحرب على السلوك الانجابي وخصوبة الاسرة العراقية.

في حين ضم الفصل الرابع (البعد السوسيولوجي للحرب)، وفيه ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول (الحرب والتعايش السلمي) وفيه صورة سكان العراق والتعايش بين مكوناته. اما المبحث الثاني (العامل الاجتماعي والثقافي) اثر الحرب على الواقع الثقافي والاجتماعي، اما المبحث الثالث (المحتوى الديني) وفيه نتطرق على اهمية العامل الديني في تسيير الضبط الاجتماعي في فقدان الامن.

اما الفصل الخامس (الحرب وهرمية حاجات السكان) ضم ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول (ابعاد الحرب على الحاجات الاساسية)، وفيه نعكس الواقع المعيشي لسكان العراق في ظل الحرب والاحتلال، اما المبحث الثاني (ابعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي) تناول طبيعة الحياة الاجتماعية واهم المظاهر الاجتماعية التي سادت المجتمع العراقي مؤخرا، اما المبحث الثالث (ابعاد الحرب على الواقع الخدمي)، وفيه الكشف عن الواقع الخدمي للمجتمع العراقي. ومن ثم الخاتمة والمصادر.

المؤلف

الفصل الأول

الحروب والتوليفة السكانية في العراق

المبحث الأول / النافذة الديموغرافية في العراق

المبحث الثاني / بانوراما العنف والحرب في العراق

الفصل الأول

الحروب والتوليفة السكانية في العراق

تمهيد

لكل بلد توليفة سكانية خاصة به، يمتاز بها عن غيره من البلدان، وان هذه التوليفة تتأثر بالعوامل الداخلية (الخصوبة، والوفيات)، والعوامل الخارجية (الحرب، والهجرة)، للبلد إلا ان الأكثر أثراً في التوليفة السكانية هو الحرب الذي بدوره يؤثر سلباً على سكان المجتمع بكافة النواحي الحياتية، كـ(التركيب النوعي والجنسي، والتوزيع الجغرافي، والكثافة السكانية).

فالحروب غيرت الكثير من الخرائط السكانية في العالم فبسببها رحل الناس إلى مناطق أكثر أمنناً من مناطقهم، والحروب فرضت على الكثير من السكان الهجرة القسرية أو الموت فكانت العامل الأكثر أثراً في التوليفة السكانية والكثافة السكانية.

المبحث الأول

النافذة الديموغرافية في العراق

المقدمة

يعد العراق من الشعوب الفتية من حيث السكان اذ ترتفع فيه معدلات الطفولة والشباب وهذه السمة جاءت نتيجة مجموعة متغيرات وظروف عاشها المجتمع العراقي، ولعل كانت ابعاد الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤثرة على الواقع السكاني للعراق، وخاصة في التوليفة السكانية للعراق سيما في العقود الثلاث الماضية إذ كانت الأكثر بعداً على النمو السكاني والتوزيع الديموغرافي لسكان العراق، ارتأينا ان نبحت في مورفولوجية سكان العراق في العقود الثلاث وذلك للظروف الاستثنائية لهذا البلد.

نبذة عن العراق وظروفه التاريخية وعلاقتها بحياة السكان وتوزيعهم

كان العراق وطناً للإنسان منذ أقدم العصور الحجرية فقد وجد في كهوف المنطقة الجبلية مثل كهف (شاندور) بقايا للإنسان مع أدواته الحجرية، ولعله يرجع للإنسان الذي سبق الإنسان الحديث ويعتقد بأنه يعود إلى رجل (النياندرتال) ووجدت آثار للإنسان تعود إلى حوالي عشرة الاف سنة قبل الميلاد، في مناطق عديدة من العراق كـ (زاخو، والسليمانية، وعقرة، وجمجمال) وهي مناطق تمثل شمال العراق، وتدل الآثار على أن سكان هذه المناطق ينتمون للإنسان (الكرومانيون) الذي هو أصل ما يسمونه العرق القوقازي (الأبيض) الذي ينتمي اليه العراقيون⁽¹⁾، وكلما تقدم الزمن كلما زادت الهجرة إلى ارض العراق وزاد الاختلاط بسكانه لذلك فان الدراسات الانثربولوجية لا تشير إلى وجود عرق واحد في العراق، وإنما قطنه عدد من الأقوام بسبب الهجرة اليه والاختلاط بسكانه، وان هذا الاختلاط لم يتم على درجة واحدة، ففي السهول كانت نسب الاختلاط بشكل كبير وفي المناطق الجبلية كانت

(1) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الاول، تاريخ العراق القديم، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955، ص 34-36.

الجبال حواجز عازلة في وجه الاختلاط السريع، ونحن نعلم أن الجنس هو (أحدي المجموعات من السكان التي تكون نوع الإنسان العاقل)⁽¹⁾.

تقع العراق في منطقة الشرق الأوسط في القسم الغربي من قارة آسيا، يحده من الغرب الأردن وسوريا، ومن الشمال تركيا ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت والسعودية والخليج العربي، حدود الدولة الكلية: 3454 كلم؛ منها: 1458 كلم مع إيران و495 كلم مع المملكة العربية السعودية (منطقة محايدة) و134 كلم مع الأردن و240 كلم مع الكويت و605 كلم مع سوريا و331 كلم مع تركيا.

- المساحة الإجمالية: 438317 كلم².

- مساحة الأرض: 437357 كلم².

- طول الشريط الساحلي: 58 كلم.

- أهم الجبال: زاغروس، كردستان، سنجار.

- أعلى قمة: قمة بيجان (3560م).

- أهم الأنهار: دجلة، الفرات (2740 كلم)، كارون.

- المناخ: يختلف المناخ من منطقة إلى أخرى؛ فالمناطق الغربية والغربية الجنوبية مناخها صحراوي قاري شديد الحرارة صيفاً وبارد قليل الأمطار شتاءً، والمناطق الوسطى والجنوبية ذات مناخ حار صيفاً معتدل الحرارة شتاءً وأمطاره أكثر غزارة من سابقتها. أما المناطق الشمالية فمعتدلة الحرارة صيفاً وغزيرة الأمطار شتاءً مع تساقط الثلوج فوق المرتفعات وأحياناً تسقط الأمطار في فصل الصيف، يتألف سطح العراق من سهول دجلة والفرات، كما توجد مستنقعات في الجنوب الشرقي. وتقع المرتفعات الجبلية في شمال شرقي البلاد على الحدود مع إيران وتركيا⁽²⁾. إن الطبيعة الجغرافية والمناخية للعراق لعبت دوراً حاسماً ليس في تاريخه بل حتى في تكوين مجتمعه. وكما يقال عن مصر أنها "هبة النيل" فإن العراق "هبة الرافدين" فلولاً دجلة والفرات لما وجد وطن اسمه العراق، كان من المؤكد أن يصبح جزءاً من الأوطان المجاورة.

أما رسمياً، فإن العراق الذي تشكل حدوده التخوم النهائية للبلدان العربية في قارة آسيا، هو بلدٌ يقع في جنوب غرب هذه القارة. لكنه يكون أقصى الشرق لبلاد

(1) يوسف ابو الحجاج و محمد محمود الصياد، ما هو الجنس، مطبعة العالم العربي، القاهرة، بدون

سنة نشر، ص 76

(2) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، المصدر السابق، ص 34-36.

العالم العربي، فتحده أكثر من ألف كيلومتر شرقاً مع إيران. بينما تشكل حدوده الشمالية مع تركيا الحدّ قبل الأخير لقارة أوربا، وهو يقف في الجنوب على رأس الخليج بمشاركة إيران. فيما تحده من الغرب سوريا والأردن والسعودية والكويت بالتتابع. وعلى الرغم من أن العراق يملك نهريين عظيمين يشكلان على طول امتدادهما وادياً ظل مسرحاً للحضارات البشرية الأولى التي نشأت وازدهرت على أرض ما بين النهرين، كما مر بنا في الفصل السابق، فإن هذا السهل محاط بسلاسل جبلية من الجهتين الشمالية والشمالية الشرقية والتي يصل ارتفاعها إلى حوالي (3550) متراً فوق مستوى سطح البحر، تشكل ما نسبته (5 %) من مساحة العراق الكلية، مثلما هو محاط بصحراء شاسعة، تقع في الغرب والجنوب وتشكل ما نسبته حوالي (40 %) من مساحته الكلية(1).

لقد تأثر توزيع سكان العراق بعوامل كثيرة ومتشابكة أهمها:

- 1- وجود الأراضي الزراعية التي لها مورد مائي دائم، ويظهر ذلك جلياً إذا نظرنا إلى خارطتي توزيع الأراضي الزراعية، وتوزيع السكاني.
- 2- مراكز إدارية فقد أدى اختيار بعض المدن لتكون مركزاً للإدارة (كمركز القضاء) أدى إلى تجمع وتمركز السكان فيها، نظراً لتجمع دور الحكومة ومعاهد التعليم وغيرها من المعالم، وتعد بغداد خير مثال على ما ذكر في السطور السابقة إذ شهدت توسعاً سكانياً لاختيارها عاصمة للبلاد وتجمع جميع أجهزة الدولة الرئيسية فيها وكذلك المراكز التجارية والصناعية الكبرى فضلاً عن المعاهد والكلية العلمية الأمر الذي جذب إليها أعداداً كبيرة من السكان لأغراض مختلفة.
- 3- مراكز المواصلات، فقد نشأت بعض القرى والامدن وتوسع بعضها بعد أن مدت إليها أو مرت بها طرق مواصلات حديثة كالسكك الحديدية، وطرق السيارات المعبدة، كمدن (الربطبة، والفلوجة، وخانقين، والبصرة).
- 4- العوامل الدينية، فقد تجمع السكان في بعض مدن العراق المقدسة، نظراً لوجود العتبات المقدسة فيها التي يزورها في مواسم كثيرة من جميع أطراف سكان العراق وبعض الدول المجاورة، ولا ينكر ما لهذه الزيارات

(1) علي جواد كاظم وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، العراق، 2004، ص123.

- من اثر في تنشيط التجارة وغيرها من الخدمات، ومن هذه المدن (الكاظمية، والاعظمية، وكربلاء، والنجف الاشرف)
- 5- الموقع الجغرافي، كوقوع مدن على حدود منطقتين مختلفتين في الانتاج، كالمدين الواقعة بين السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية، أو المدين الواقعة بين المنطقة الجبلية والسهل الرسوبي ومن هذه المدين (الرمادي، كركوك، الزبير).
- 6- عوامل إستراتيجية، كقيام بعض المدين لتحكمها في ممرات ومنافذ جبلية كما هو موجود في شمال العراق⁽¹⁾.

اثر العوامل الاجتماعية على توزيع السكان في العراق.

من المعلوم أن تباين السكان بين أي منطقة وأخرى على سطح الارض يتوقف على العوامل الجاذبة أو الطاردة للسكان في كل منها، إذ يختلف توزيع السكان بين مختلف انحاء العراق تأثرت بالعوامل الاجتماعية المتمثلة (العامل الديني، والعامل الثقافي، والاداري).

- 1- **العامل الديني:** تظهر اثر هذا العامل بشكل واضح في بعض المدين وتطورها وذلك بوجود المراقد المقدسة التي يتردد عليها في كل سنة عشرات الالوف سواء من داخل العراق أو خارجه لزيارة هذه المراقد ودفن الموتى في هذه المدين لقدسية المكان، وان تردد الاعداد الكبيرة من السكان على مثل هذه المدين يتطلب توفير الخدمات والحاجات والسلع التي التي يطلبونها وكان ذلك عاملا مهما في زيادة النشاط التجاري الذي نلاحظه في اسواق هذه المدين وتوفير مجالات عمل أكثر فيهما أدى إلى وجود عدد أكثر من السكان فيها وزيادةهم بصورة مستمرة تبعا لزيادة النشاطات الاقتصادية في المدين المذكورة، واهم هذه المدين (كربلاء، والنجف، والبصرة، الكاظمية والاعظمية، ونيوى.. وغيرها)⁽²⁾.
- 2- **العامل الثقافي:** يعتبر العامل الثقافي من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تركيز السكان في بعض المدين وهو عامل مؤثر في توزيع السكان، إذ أن تأسيس الجامعات والمعاهد في (بغداد، والبصرة، والموصل،

(1) هستد كوردين، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة: جاسم محمد خلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، مصر، 1948، ص 242.

(2) جاسم محمد خلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، مصر، 1965، ص 242.

والسليمانية)، وغيرها من المدن العراقية إذ يفد إليها الآلاف من الطلبة ليقضوا فيها سنوات الدراسة الجامعية أن مثل هذه المراكز الثقافية وغيرها من المعاهد العسكرية والدينية... ساعدت على زيادة عدد السكان في المدن الموحدة فيها.

3- **العامل الإداري:** من أهم العوامل التي أثرت في استيطان سكان العراق وتوزيعهم فكثير من المدن بفضل تصنيفها إداريا بأنها مركز للمحافظة زاد عدد سكانها بفضل هذه الميزة الإدارية، ومدن أخرى اتخذت مراكز للاقضية والنواحي نتيجة لتوفر فرص العمل في مجالات مختلفة فيها، إذ أن المدن المركزية بحكم وظيفتها يتردد عليها عدد كبير من السكان من جميع محافظات القطر لانجاز معاملاتهم الرسمية أو غير الرسمية وغيرها من الخدمات، جعلت من تلك المدن مليونية في عدد سكانها. (1)

أبعاد الظروف الاجتماعية والسياسية على النمو السكاني في العراق.

كانت التغييرات في البنية السكانية للعراق ناتجة عن الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها عبر سنوات طويل غيرت في التركيب الهيكلي والتركيب العمري لسكان العراق قبل الدخول إلى هذه الظروف لابد منا الإشارة إلى النمو السكاني في العراق وفقا للإحصاءات الرسمية، تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن العراق أجرى سبعة تعدادات رسمية، إذ بدا أول تعداد سكاني للعراق في عام (1935) بلغ عدد السكان آنذاك حوالي (2968054) نسمة أي ما يقارب (3) ملايين نسمة، وكان التعداد الثاني في عام (1947) بلغ عدد سكان العراق فيه (4816181) نسمة أي ما يقارب (5) ملايين نسمة، وبلغ عدد سكان العراق في التعداد الثالث عام (1957) حوالي (6339960) نسمة، وفي عام (1965) أجرى العراق التعداد الرابع وبلغ عدد سكانه (8209723) نسمة، وفي عام (1977) أجرى العراق التعداد الخامس وهو الأكثر تنظيما من التعدادات السابقة وبلغ سكانه حوالي (1234520) نسمة، وفي عام (1987) وبعد سنوات حرب طويلة قرر العراق إجراء تعداد سكاني آخر وبلغ عدد سكانه حوالي (1609436) نسمة، وأخيرا وفي عام (1997) في سنوات شداد على سكان العراق بسبب ويلات حرب الخليج والحصار الاقتصادي الذي فتك بسكان العراق بلغ عدد سكان العراق حوالي (2804589) نسمة حسب إحصاءات جهاز التخطيط المركزي (2).

(1) المصدر نفسه، ص242.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 1998.

تشير التعدادات السكانية إلى زيادة في عدد سكان العراق بين تعداد وآخر ومن وجهة نظرنا يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- أن العراق بلد إسلامي وإن ما يقارب 97% من سكانه هم مسلمين وبما أن التشريعات الإسلامية تشجع على زيادة الإنجاب وتمنع حالات الإجهاض وقتل الأطفال الأجنة.
- أن التشريعات السكانية في العراق هي تشريعات مشجعة للإنجاب قد أصدر العراق تشريعات تشجع على زيادة الإنجاب إذ أصدرت الحكومة العراقية قرارين رقميهما (881 و 882) بتاريخ 1987/11/29. ينص الأول على منح الزوج الموظف مخصصات عائلية مقدارها (25) دينار شهرياً إذا أنجب زوجته مولوداً الرابع وينص الثاني على منح إجازة الأمومة للام الموظفة براتب للأشهر الستة الأولى وبنصف راتب للأشهر الستة التالية⁽¹⁾.
- العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي تشجع الإنجاب إذ يعد الطفل من أولويات الزوجين سيما في السنة الأولى من الزواج.

إن متوسط الكثافة السكانية لا يعني شيئاً بحد ذاته، فالعراق الذي تكوّن الصحراء ما يقارب (40%) من مساحته، كما سبقت الإشارة، يتركز سكانه بأعداد ضخمة في وادي الرافدين والشریط الضيق الممتد بمحاذاة النهرين. ويبلغ معدل الكثافة السكانية حسب تقديرات عام (2000) ما يقارب (53) نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وهي نسبة معتدلة بحسب التقديرات الإحصائية. لكن هذه النسبة لا تشكل حقيقة الكثافة السكانية في العراق الذي يتركز السكن فيه في مدن الوادي، إذ يرتفع الرقم إلى (500) نسمة في المناطق الشديدة الكثافة (مثل بعض مدن وأحياء العاصمة بغداد ومدينتي البصرة والموصل) ويصل العدد إلى (234) نسمة في المناطق الكثيفة السكان (كما هو حال مراكز المدن العراقية عموماً)، إن العراق تحول في (40) عاماً (1947-1987) من كون ثلث سكانه من المقيمين في المدن إلى كون ثلثهم في هذا الوضع. وتشير بعض التقديرات إلى انتقال (70%) من العراقيين إلى تجمعات تضم أكثر من (5) آلاف نسمة عام 1985. غير أن الانتقال تم بوضوح لمصلحة المدن ذات النشاط الاقتصادي العصري (بغداد، البصرة، كركوك، الموصل) على حساب المدن ذات النشاط الاقتصادي التقليدي (الأنبار، ميسان، المثنى). ويمكن القول بأن العراق، ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، كان يقسم وبصورة تقريبية، إلى ثلاث مناطق رئيسية بحسب التوزيع العرقي والطائفي. فغالبية الشيعة يوجدون في المحافظات التي تقع جنوب بغداد، فيما يوجد غالبية السنة في

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد (3179) في 1987/12/7.

المحافظات التي تقع شمال وشمال غرب بغداد، أما الأكراد فإن غالبيتهم موجودون في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، في حين تلتقي هذه المناطق الدينية الثلاث وتتداخل في بغداد الكبرى ومحافظة ديالى شرق بغداد⁽¹⁾.

المبحث الثاني

بانوراما العنف والحرب في العراق

يشارك العراق مع الدول أخرى في الشرق الأوسط في عدة خصائص منها النمو السكاني السريع، نتيجة معدلات الخصوبة العالية، وتشهد بعض الخصائص الأخرى على ماضي العنف في الدولة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتجمع هذه الخصائص بين الحرب العراقية الإيرانية، وحربي الخليج الأولى والثانية، والحصار الاقتصادي، والاحتلال الأمريكي، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التي انعكست سلباً على سكان العراق. والجدول أدناه يبين النمو السكاني للعراق منذ التعداد السنوي الأول عام 1957، لغاية عام 2007⁽²⁾.

جدول رقم (1)

يبين النمو السكاني لسكان العراق

السنة	حجم السكان بالمليون	النسبة المئوية للنمو السكاني %
1957	299,6	9,2
1965	047,8	1,3
1977	100,12	3,3

(10) علي جواد كاظم وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، مصدر سابق، ص 127.
(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2004.

السنة	حجم السكان بالمليون	النسبة المئوية للنمو السكاني %
1987	543،16	6،2
1997	046،22	0،3
2007	140،29	9،2

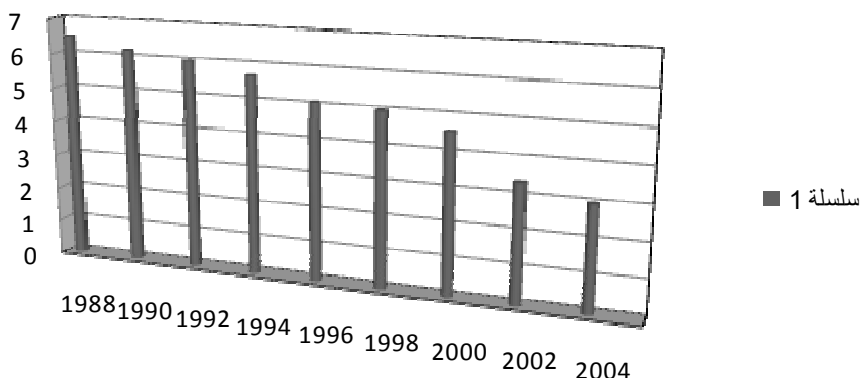
الآمن وعناصر النمو السكاني في العراق

1. الخصوبة

تأثرت خصوبة سكان العراق بالأوضاع الراهنة التي شهدتها المجتمع العراقي، اذ يتجه معدل الخصوبة في العراق نحو الانخفاض، اذ تشير تقديرات مسح الأحوال المعيشية في العراق عن التقديرات السابقة كتلك التي تعتمد على نتائج التعداد لعام 1997، والشكل رقم (2) بين معدلات الخصوبة الكلي 1988_2004⁽¹⁾.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق، الجزء الأول، 2004، ص 45.

الشكل رقم (2) يبين معدلات الخصوبة الكلي للاعوام 1998_2004



يبين الجدول رقم (2)
مسار الخصوبة للسكان العراق

2003_1999	1998_1994	المنطقة
7,3	4.2	حضر
5,2	6.1	ريف
4,0	4,7	المجموع

يبين الجدول التباين في معدلات الخصوبة بين سكان الحضر والريف، اذ ترتفع نسبة الخصوبة في الريف عن الحضر، ويبين الجدول انخفاض معدلات الخصوبة للمدة (2003_1999) عن سنوات (1998_1994).

تشير الدلالات الديموغرافية إن هناك علاقة دالة بين معدلات الخصوبة والظروف الاجتماعية والسياسية في المجتمع، ولعل انخفاض معدلات الخصوبة في المجتمع العراقي في فترة التسعينيات الى الظروف السائدة في المجتمع من تدهور الأوضاع الاجتماعية وفقدان الأمن الاجتماعي وفقدان والقصور في سد الحاجات،

وهذا ما حدث لمجتمعنا، فالأحداث التي ألمت بالعراق منذ عام 1990، وما أعقبها من حصار شامل وقصف امريكي أطلسي تركت اثاراً مدمرة في نواحي الحياة جميعاً وخاصة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وكما في جميع المناحي الاخرى، اذ كانت المرأة العراقية مستهدفة بشكل مباشر أو غير مباشر انعكس سلباً على خصوصيتها⁽¹⁾، اذ حدثت الكثير من حالات وفيات الأمومة بشكل مرتفع، وتشير المصادر الى بلوغ معدل وفيات الأمومة حوالي (194) حالة وفاة لكل (10000) حالة ولادة في العراق، وتشير الإحصائيات ان هذا العدد في ارتفاع بعد عام 2003 بسبب استهداف المدنيين والأسر في الحرب وأبان الاحتلال، والجدول رقم (3) يبين نسب وفيات الأمومة في بعض دول الشرق الأوسط.

جدول رقم (3)

يبين نسب وفيات الأمومة في بعض دول الشرق الأوسط.

الدولة	نسب الوفيات
العراق	194
السعودية	23
تركيا	55
إيران	130
الإمارات العربية	30
عُمان	120

(1) شبكة اعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002 ص2

نزيد على ذلك ان مؤشر سن الزواج اخذ بالارتفاع لدى الجنسين الذكور والإناث، اذا ما قيس بمتوسط سن الزواج في سنوات بداية الألفية الثانية، حيث تزوجت معظم النساء اللواتي ولدن بين عامي (1920_1929) في عمر 19 سنة، بينما تزوج الرجال في عمر 25 سنة، وتزوجت معظم النساء اللواتي ولدن في السبعينيات في عمر 29 سنة، بينما تزوج الرجال في عمر 28 سنة⁽¹⁾.

2. الوفيات

على الرغم من أن دراسة السكان نفسها أقدم من علم الاجتماع واقترن ظهورها بأصول ومصادر متنوعة ومتعددة منها (الفلسفة والاقتصاد والإحصاء والجغرافية والطب والبيولوجيا)، الا انها ما لبثت أن أصبحت أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع منه باي علم اخر⁽²⁾ واليوم تكرر غالبية مراجع ومؤلفات المدخل الى علم الاجتماع قسماً منها لمعالجة موضوعات السكان مثل (حجم السكان وتكوينهم والخصوبة والوفيات والهجرة وما اليها)⁽³⁾ وما يسوغ دراسة علم الاجتماع لموضوع الوفيات، أنها ظاهرة اجتماعية تؤدي العوامل الاجتماعية دوراً في ارتفاع وانخفاض مستوياتها واتجاهاتها مثل (المهنة والمستوى التعليمي، والمستوى التغذوي وظروف السكن والخدمات الصحية والطبية ومستوى المعيشة العام للسكان)⁽⁴⁾

والناس مختلفون أمام الموت فهو ظاهرة بيولوجية اجتماعية، ولأن موت الأطفال في سن مبكر هو موت اجتماعي يسأل عنه المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع، وهذا ما يقودنا إلى عدد معدلات الوفيات بصورة عامة ووفيات الأطفال ومنها (وفياتهم المبكرة) بصورة خاصة، مرآة تعكس درجة ارتقاء المجتمع وسكانه من الناحية الاجتماعية أولاً والثقافية والاقتصادية ثانياً، بمعنى اخر مرآة لدرجة تحضر الأمة وتقدمها ورفاهيتها وأمنها⁽⁵⁾ وهكذا يمكن فهم سبب ارتفاع معدلات الوفيات في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، بإرجاعه الى تدهور ظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إذ (التخلف والمرض والفقر)

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2004.

(2) علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر - 1989، ص 28.

(3) M.G. Moore, Sociology and demography. New York 1960, p 360 .

(4) يونس حمادي علي، مبادئ الديمغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1985، ص 16.

(5) محمد الغريب عبد الكريم، سيسيولوجيا السكان، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1982.

أبادت الملايين من أبناء هذه الشعوب التي ذهبت ضحية أمام الظروف التي تفتك بالإنسان⁽¹⁾

وفيما يخص الوفيات يصنفها المختصون على قسمين مع استبعاد الحوادث هي:

1. عوامل وأسباب داخلية (طبيعية) أو ما يسمى الموت البيولوجي بالمرض مثل أمراض السرطان و السكر والقلب ووفيات الأطفال الخدج إذ لا دخل للمستوى الاجتماعي في هذه الأمراض.
2. عوامل خارجية بيئية ويقصد بها وفيات بأمراض نستطيع ان نسميها اجتماعية مثل (السل وأمراض الأطفال المعدية) تتدخل فيها المستويات الاقتصادية بمعنى الكلمة، فهذه الأمراض تظهر نتيجة سوء التغذية والسكن وهما نتيجة للفقر والفاقة، ومن هنا ينكشف لنا الستار في أن ارتفاع معدل وفيات الأطفال في الأحياء الفقيرة انعكاس لسوء مستوى المعيشة وهبوط المقدرة الاقتصادية من ناحية وجهل الأمهات من ناحية أخرى⁽²⁾.

(1) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000، ص 46.

(2) محمد الغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص 371-372.

3. الهجرة

تعد الهجرة خسارة و كارثة اقتصادية وتقنية فادحة على البلد ومما لاشك فيه ان نظام العولمة الحالي شجع كثيراً على تنقل وهجرة السكان من مجتمعاتها الى مجتمعات أخرى من خلال توفير العروض المالية المغرية وتسهيلات الإقامة والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات التي تحفز على الانتقال والهجرة بالرغم من ان الهجرة ظاهرة تمتد عبر عصور التاريخ المختلفة الا أن ظهور الكيانات السياسية للدول وتباين أقدار تلك الدول من التقدم والثروة والفرص الواعدة والخدمات وتوفير الظروف السياسية والأمنية الملائمة للعمل والمعيشة في مقابل محدودية الفرص ومنطية الاقتصاد وتدهور الأحوال الاجتماعية والسياسية والأمنية في دول أخرى تؤدي الى زيادة نسبة الهجرة فعدم الرضا عن البيئة الأصلية يحفز السكان الى الانتقال إلى بيئة أخرى أكثر ملائمة، ولقد تعددت الهجرة في العراق وتنوعت مظاهرها بتنوع الأسباب التي أدت إليها لكنها تمحورت حول ما يمكن تسميته بالهجرة القسرية تلك التي اجبر أصحابها على الهجرة الخارجية تحت ضغط سلطة سياسية او اجتماعية مباشرة وهو النوع الأكثر شيوعاً الذي عرفه سكان العراق، أما الهجرة لدوافع اقتصادية او اجتماعية او غيرها فلم يأتي إلا ربطاً بأسباب نتجت بدورها من سوء الإدارات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة فالمجتمع العراقي على مر العقود الأخيرة قد تعرض لجملة من الظروف والأزمات والحروب ابتداء بالحرب العراقية الإيرانية عام (1980)، وحرب الخليج الأولى عام(1991) ومروراً بالحصار الاقتصادي الذي استمر عليه لمدة (13) والتهديدات الأمريكية المستمرة بشن عدوان عليه وانتهاء بالاحتلال الأمريكي عام 2003 أدى لاستنفاد إمكانيات السكان وطاقاتهم، وطاقات البلد المادية والى افتقار العراقيين ودفعهم إلى البحث عن لقمة العيش أخرى فقد كانت الهجرات ترتفع وتنخفض نسبتها تبعاً للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والتي عصفت بالمجتمع العراقي⁽¹⁾.

أطواق الموت الثلاث (الحروب في العراق في نهاية القرن العشرين)

1. الطوق الأول الحرب العراقية الإيرانية (1980_1988)

(1) الانترنت، العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار 2008/1/6

قراية عقد من الحرب دامت بين القوات العراقية والقوات الايرانية، وراح ضحيته الملايين من البشر اغلبهم من الشباب الذين يتراوح أعمارهم (18_45) سنة وهي القوة البشرية للبلد، خاضوا أشرس المعارك الطاحنة، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي (100000_800000) عراقي قضى نحبه بين عامي (1980-1988) نتيجة الحرب، وان حوالي (140000) مفقود في تلك الحرب.

ودخل الحزن اغلب بيوتات الأسر العراقية لفقدانها أباً أو أخاً أو زوجاً أو قريباً، بسبب الحرب التي دامت ما يقارب عشرة سنوات، وبعد عام 1988 أعلن الطرفين وقف إطلاق النار توقفت طواحين الحرب عن حصد أرواح السكان.

2. الطوق الثاني حرب الخليج 1990، والحصار الاقتصادي 1990_2003

وفي عام 1990 بدأت معناه أخرى للعراقيين تمثلت في حرب الخليج الأولى هذه الحرب لم يسلم منه المدنيون ولا العسكريون فبالرغم من قصر مدتها إلا أنها خلفت الكثير من الضحايا من السكان في العراق إذ تقدر الإحصائيات إن حوالي (150000) نسمة عدد الضحايا من العسكريين والمدنيين الذين ماتوا جراء القصف واستخدام الأسلحة المتنوعة (1). سجلت الإحصائيات ارتفاعاً في معدل التشوهات الولادية من (3.2) حالة لكل ألف ولادة في عام 1990 إلى (22) حالة لكل ألف ولادة في عام 2000، أي بزيادة تقرب من السبعة أضعاف، وارتفاع حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات إلى ثلاثة أضعاف، كما سجل ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الوراثية نتيجة التغيرات التي طرأت على الكروموسومات بسبب ازدياد نسب التلوث الإشعاعي، كأمراض العيون سجلت زيادة بنسبة 2.5% وإنجاب الأطفال المنغوليين سجل زيادة بنسبة (6.6%) والتغيير في عدد وشكل بعض أعضاء الجسم سجل زيادة بنسبة (1.3%) وظهور حالات تقلص في الرأس واختفائه بسبب ضعف الغدد. ومن ذلك فقد شهدت مدينة البصرة ولادة 300 طفل مشوه خلال عام واحد و أرجعت الدوائر الطبية ولادة الأطفال المشوهين إلى استنشاق الأمهات لغبار نووي صادر من القذائف الأمريكية والبريطانية في حرب 1991م وقد استخدمت القوات البريطانية أثناء حصارها لمدينة البصرة ذخيرة Dv التي حذر منها العلماء إذ أنها تؤدي إلى التشوهات في كل مولود جديد. لقد تحولت بيئة العراق إلى بيئة ملوثة تفتك بالأطفال العراقيين ليصل تأثيرها إلى الأجنة في بطون الإناث أكن طفلات صغيرات أو شابات أو أمهات كبيرات في السن وقد أكد ذلك الدكتور "عزيز أحمد عبد العزيز" أستاذ أمراض النساء والتوليد بكلية الطب جامعة الأزهر "حيث قال إن النساء العراقيات اللاتي كن حوامل أثناء فترة الحرب سوف ينجبن أطفال مشوهين بسبب وجود الأم في ظروف الحرب وهي ظروف غير ملائمة... وأضاف إن الجو الملوث نتيجة الاحتراق لأول أكسيد الكربون والغازات الأخرى الناتجة عن الآبار المشتعلة أو النفط الذي تم إشعاله أو نتيجة القنابل والصواريخ ستضر بالتأكيد بصحة الأم والجنين معاً كما إن استخدام اليورانيوم المنضب يسبب تكسير في شريط الحمض النووي DNA وهو ما يتسبب في توقف انقسام الخلايا فيؤدي إلى حدوث عيوب خلقية وتشوهات ولا يقتصر الضرر على الجنين الموجود بالرحم فقط بل يتعداه إلى

(1) جيف سيمونز، التكتيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص44.

حالات الحمل المستقبلية ويمتد لعشرات السنين. لأن أرحام الإناث تختزن بويضات تعرضت للإشعاع أثناء وجودهن في أرحام أمهاتهن⁽¹⁾.

الحرب الاقتصادية (1990_2003)

حرب جديدة على المجتمع العراقي، بل جديدة على التاريخ المعاصر أيضا ذ لم يشهد التاريخ المعاصر حرب اقتصادية كالذي فرض على العراق، فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق على خلفية اجتياحه للكويت بموجب القرار المرقم (661) في 1990/8/6 وهو من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باستخدام التدابير غير العسكرية، وأعقبه القرار (678) الصادر في 1990/11/29 الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق.

اذ حوَصر العراق حصارا شاملا وعاما على كافة الأصعدة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية.... وغيرها)، وكان سكان العراق هم الضحية الأولى فاستهدفت البنى التحتية للبلد فحرم الشعب من توفير احتياجاته الحياتية وشلت حركته التنموية، فبدأت أكبر معاناة للشعب العراقي حيث انتشر المرض، والفقر، والبطالة.... وغيره من مظاهر الحياة التي عصفت بأرواح سكان العراق وتشير الإحصائيات إلى ان العراق فقد في عقد التسعينيات ما يقارب (مليون) من سكانه أغلبهم من الأطفال والشيوخ والأمهات، بسبب الحصار والحرب الذي سبق الحصار.

3. الطوق الثالث حرب 2003 واحتلال العراق

ومع الأفية الثالثة دخل العراق حرب جديدة انتهت باحتلال العراق وانهيار كافة مؤسساته (المؤسسة السياسية، والمؤسسة الأمنية، والمؤسسة الصحية، والمؤسسة الاجتماعية، والمؤسسة الاقتصادية... وغيره) خلق بذلك فجوة أمنية في العراق واخذ العنف يسري في شوارع البلد وفقد العراق بسبب الاحتلال، والانفلات الأمني، والحروب الأهلية مئات الآلاف من سكانه.

وبعد عام 2003 عام اخذ العنف الاجتماعي والاقتصادي يفتك بسكان العراق وما نتج عن العنف السائد في العراق نتيجة لغياب الأمن إلى جانب التدهور في الخدمات المقدمة إلى السكان في سد حاجاتهم اليومية أخذت الأوضاع السائدة تحصد أرواح السكان سواء بشكل جماعي نتيجة لقصف عسكري أو انفجار سيارات مفخخة أو القتل العمدي وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الوفيات في العراق بعد عام

(1) شبكة البصرة: مفكرة الإسلام: 1/ 3/ 2005: « وزارة الصحة تؤكد استخدام قوات الاحتلال مواد محرمة دوليًا في ضرب الفلوجة ».

2004 إلى 2,4% عن عام 2000، أعربت بعثة منظمة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عن قلقها إزاء التصعيد الأخير لأعمال العنف التي بدأت منذ نهاية شباط (فبراير) الماضي والتي أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان في مناطق مختلفة من البلاد. وأشارت البعثة إلى أن عدد المشردين داخل العراق يقدر بحوالي (1.3) مليون فرد، أي 5% من مجموع سكان البلاد تقريباً، موضحة بأن أعداد كبيرة من السكان قد تم تشريدهم منذ فترة طويلة تعود إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي. وبين البيان أن تزايد العنف والتوترات الطائفية المتواصلة في غضون الشهور الأربعة الأخيرة أدت إلى تشريد آلاف السكان من مساكنهم⁽¹⁾.

تبدوا المشكلة في أساسها كارثة اجتماعية خطيرة في ظل الأعداد غير المحصورة برقم معين فكل يوم ويتم طفل وتترمل امرأة ليترك الأب خلفه عشرات الضحايا تفترسهم الأيدي الخفية والوطن المفتوح على كل الاحتمالات تؤكد التقارير بأن عددهم بالملايين وأشارت مصادر أخرى بتقدير النسبة لغاية شباط 2002 بـ أكثر من 5 ملايين و200 ألف طفلاً يتيماً أتراها كم تكون النسبة إلى 2007 يعيشون في كنف أرامل وثكلى لا حول لهم ولا معيل، معظمهم يعاني من سوء التغذية، والأمراض المزمنة، والانتقالية، وقسم كبير منهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتضم بعض دور الأيتام عدداً قليلاً وهي بدورها فقدت مصداقيتها بعد الصور المرعبة التي تسربت من إحدى الدور الحكومية لوسائل الإعلام وكشفت حقيقة الانتهاكات لصور أطفال أبرياء بالإمكان تعداد فقرات أجسادهم النحيلة المرمية في زاوية ما هنا وهناك نتيجة المعاملة السيئة، والقسم الأكبر من الأطفال اليتامى يعيشون بلا مأوى حفاة، عراة تحتضنهم شوارع غير آمنة وعصابات الجريمة المنظمة في العراق انتزعوا براءة الطفولة وأشارت بعض وسائل الإعلام إلى استخدام بعض من الأطفال اليتامى أو أطفال الشوارع في عمليات التفخيخ التي تستهدف الأبرياء من العراقيين، هؤلاء هم أيتام العراق.

(1) لمياء الركابي، العنف في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 76، 2007، ص 272 .

خاتمة الفصل الأول

أثرت الحروب وطبيعة الظروف التي مر به المجتمع العراقي على النافذة الديموغرافية في العراق، وعلى الخارطة الديموغرافية، من حيث النمو السكاني، ومن حيث هيكلية السكان وتركيبه ونوعه، المثير للأهمية إن العراق مر بحروب متنوعة حصتا رواح الفئات السكانية جميعها لم تقتصر على فئة الشباب فحسب كباقي الحروب في العالم باستثناء الحرب العراقية الإيرانية التي اقتصر على جبهات القتال، إلا ان الحربيين التاليين للحرب العراقية الإيرانية شملت جميع فئات المجتمع العراقي لان القصف العسكري لم يكن مقتصرًا على الجبهات العسكرية وإنما طالت المدنيين الأبرياء مما اثر بشكل كبير على معدلات الوفيات في العراق، ناهيك عن الحرب الاقتصادية التي كانت لها أبعادها الديموغرافية على سكان العراق.

المصادر

1. علي جواد كاظم وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، العراق، 2004.

2. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الاول، تاريخ العراق القديم، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955.
3. يوسف ابو الحجاج و محمد محمود الصياد، ما هو الجنس، مطبعة العالم العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.
4. هستد كوردن، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة: جاسم محمد خلف، دار المعرفة، مصر، 1948.
5. جاسم محمد خلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، مصر، 1965.
6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 1998.
7. جريدة الوقائع العراقية، العدد (3179) في 1987/12/7.
8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2004.
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق، الجزء الأول، 2004.
10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق، الجزء الثاني، 2004.
11. شبكة إعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002.
12. علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.
13. M.G .Moore, Sociology and demography .New York 1960.
14. يونس حمادي علي، مبادئ الديمغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1985.
15. محمد الغريب عبد الكريم، سيسيولوجيا السكان، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1982.
16. طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000.

17. الانترنت، العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار 2008/1/6
www.balagh.com
18. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص44.
19. شبكة البصرة: مفكرة الإسلام: 1 / 3 / 2005: « وزارة الصحة تؤكد استخدام قوات الاحتلال مواد محرمة دوليًا في ضرب الفلوجة».
20. لمياء الركابي، العنف في العراق، مجلة الآداب، العدد 76، جامعة بغداد، العراق، 2007.

الفصل الثاني

الحرب وهرمية السكان

المبحث الأول / اثر الحرب على التركيب النوعي للسكان

المبحث الثاني / اثر الحرب على التركيب العمري وأمد الحياة

المبحث الثالث / اثر الحرب على التركيب الاقتصادي

الفصل الثاني

الحرب وهزيمة السكان

تمهيد

يصنف الحرب من العوامل الخارجية المؤثرة على السكان في العالم، وهو العامل الخارجي الذي يؤثر في الهرم السكاني للمجتمع الذي يخوض الحرب، فهو يؤثر في شكله وحجمه ومستقبله اي مستقبل الهرم السكاني في المجتمع، فالحرب اخطوط مدمر تطول اثاره السكان بمختلف اصنافهم وفئاتهم، كما هي تطول الموارد الاقتصادية الاخرى.

فالحروب التي عصفت بالعراق اثرت على سكانه من ابعاد مختلفة (الحجم، التركيب..... وغيره)، فاثرت سلبا على مستقبل سكان العراق والتنبؤات الديموغرافية في المجتمع العراقي. لذا ساحاول في الصفحات القادمة تفسير.

المبحث الأول

اثر الحرب على التركيب النوعي للسكان

يشتمل تكوين السكان على عناصر هي (العمر، والنوع، والمهنة، والجنس، والزواج، والتعليم، ومكان الإقامة) ويرجع اهتمام دارسو السكان بظاهرة تكوين السكان إلى عدة أسباب منها إن المعطيات المتعلقة بظاهرة تكوين تفيد في توفير أوصاف السكان والتي تسمح بالمقارنة بينهم، وفي إتاحة الفرصة للتعرف على الموارد البشرية في المجتمع وفي فهم البناء الاجتماعي وتغيره (1).

ومن الأهمية معرفة التوليفة السكانية المتمثلة بالتركيب العمري والنوعي لسكان مجتمع ما فالسكان ليسوا أعداد يعيشون ويكونون المجتمعات بل هم مختلفو الخصائص الديموغرافية خاصة من حيث (العمر، والنوع) فالمجتمع الذي يغلب عليه الصغار أي يرتفع فيه الفئة العمرية الصغيرة (مجتمع فتى) له مشاكل ومتطلبات في الحياة تختلف عن مثيلاتها من المجتمعات التي تغلب عليه الكبار أي يرتفع فيه الفئة العمرية الكبيرة (مجتمع شائخ) والمجتمع الذي يغلب عليه أحد النوعين (الذكور، أو الإناث) مجتمع غير متوازن يعاني من خلل في الناحية النوعية لسكانه، وعلى العموم تشير الدراسات السكانية إن شعوب العالم النامي تغلب عليها الطابع الفتى- أي أنها تمتاز بارتفاع عدد الفئة العمرية الصغيرة السن على مجموع سكانها، وعلى العكس من ذلك شعوب العالم المتقدم

ان أهم العوامل التي ركبت هذه التوليفة السكانية لشعوب العالم هي ارتفاع معدلات المواليد في الدول النامية مع انخفاض في معدلات الوفيات، أما في الدول المتقدمة فحدث انخفاض في معدلات المواليد وارتفاع في معدل العمر المتوقع للفرد مما زادت أعداد المسنين والناضجين، ومن أجل توضيح التركيب العمري والنوعي للسكان في العالم نستعمل الأهرامات (ليست الأهرامات الفرعونية) إنما الأهرامات السكانية "وهي مخططات بيانية على شكل الأهرامات" والتي تمثل عليها الأعداد المطلقة للسكان أو النسب المئوية أو كليهما معاً، وعادة تمثل الذكور يسار الهرم السكاني والإناث يمين الهرم فكلما زادت قاعدة الهرم اتساعاً تسارع النمو السكاني في المستقبل كما هو الحال في الشعوب النامية وبالعكس عندما تضيق قاعدة الهرم السكاني يقل النمو السكاني (2)، يعد الهيكل العمري للسكان المرأة التي تعكس واقع السكان من حيث المراحل الزمنية والعمرية التي يمر بها (فتوته، أو شبابيته، أو شيخوخته) كما يعكس أيضاً حالات التوازن أو عدم التوازن بين الفئات العمرية المختلفة التي تكون المجتمع وبما يتطابق مع التوازن أو عدم التوازن بين النشاط

(1) علي عبد الرزاق أجلي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص 197.

(2) عبد الله حمادة الطرزي، الجغرافية البشرية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص

الإنتاجي وبين النشاط الاستهلاكي للاقتصاد في أي مجتمع سواء بالنسبة للحاضر أو بالنسبة للمستقبل ولعل أفضل وسيلة لتحديد هذا الهيكل هو المخطط البيئي (الهندسي) المسمى ب (هرم الأعمار) يجسد نسبة فئات الأعمار المختلفة خلال مرحلة الحياة التي تقدر عادة لأغراض الدراسة والتحليل بمائة عام، يتأثر الشكل (التركيب) الداخلي للهرم السكاني بالأحداث الحياتية كـ(الولادات، والوفيات) للفئات المختلفة المكونة للهرم، بينما يتأثر الشكل الخارجي للهرم السكاني بالإحداث العرضية الخارجية كـ(الحروب، والهجرة)⁽¹⁾.

العوامل المؤثرة في التركيب السكاني.

1. الهجرة: - من العوامل التي تلعب دورها الرئيسي في التوليفة السكانية للمجتمع، إذ أن الهجرة الوافدة الى المجتمع عادة ما تؤثر في ارتفاع عدد الذكور إلى الإناث فيرتفع معدلات الذكور عن الإناث. أما الهجرة الطاردة الى خارج المجتمع فلها الدور الفعال في انخفاض معدلات الذكور إلى الإناث، وذلك بسبب ان نسبة الذكور المهاجرين أعلى من نسبة الإناث وخاصة في المجتمعات العربية.
2. الحروب:- □ حاول العديد من العلماء دراسة اثر □روب على السكان، وكانت لدراسة العالم (طومسون) في اثر □روب على النمو السكاني نتائج هامة إذ أشار الى أن □روب عاملاً سلبياً في □جم السكان⁽²⁾. فعلى الرغم من ان □روب وخاصة □ديثة منها تستهدف السكان بكافة فئاته (الطفولة_الشباب_الشيوخ) وهذا ما □دث لسكان العراق في □رب الخليج الأولى 1990، إذ استهدف □رب المتمثل بالقصف الصاروخي والجوي سكان العراق بكافة فئاته لأنها استهدفت المدنيين. إلا ان عادة ما □روب تستهدف الشباب باعتبارهم القوى المقاتلة التي لها الإمكانيات الجسدية والعقلية التي تستطيع القتال في س□بات □رب والمعارك، وخير مثال على ذلك إن فقدان العراق في □روبه الثلاث ما يقارب (2 مليون) بين قتيل ومفقود □سب □صائية الأمم المتحدة وهم من الشباب⁽³⁾.

(1) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مصدر سابق، ص347.

(2) عبد □ميد لطي و □سن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف بمصر، 1977، ص83.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأ□وال المعيشية في العراق 2004، مصدر سابق، ص127.

3. انتشار ممارسة وسائل ضيق النسل وتزايد ديدته، إذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الذكور على الإناث وذلك بينما تكثف الأسرة بالمولود الأول، وخاصةً بينما يكون المولود الأول ذكراً⁽¹⁾.

لعبت العراق والظروف التي تلت العراق دورها الفاعل في التأثير على الهندسة السكانية في العراق (التركيب السكاني)، فعادة ما تصد العراق أرواح الشباب في سلاسل القتال إلا أن العراق التي خاضها العراق باستثناء العراق العراقية الإيرانية 1980_1988 كانت العراق شاملة في كل شيء حتى في الخسائر إذ أنها لم تستهدف الشباب صرا كما في العراق الممدد وإنما امتد إلى الفئات السكانية الأخرى، ففي العراق عام 1990 وصلت العراق إلى المدن العراقية وإلى سكانها فراح ضحاياها الأطفال والنساء والشيوخ، فالقصف العشوائي للقوات الأمريكية والعراق لف الأطلسي لعام 1990 استهدف السكان الأبرياء العزل التي تخدم الشرائع الدولية استهدفهم، كاستهداف (المنازل، والمدارس، ودور العبادة، والملاجئ المدنية).

لأنها العراق كانت سلاسلها المدن المكتظة بالسكان المدنيين، مما راح ضحاياه الآلاف بسبب استهداف المواقع المدنية، وأن الفرق بين العراق الأولى (العراق العراقية الإيرانية 1980_1988) وبين العراق الخليج (عام 1990) هو أن العراق الأولى كانت بعيدة نسبياً عن المدن باستثناء بعض المدن الدودية، كانت أكثر ضحاياها من الجيش (الشباب)، أما العراق الخليج فكانت ضحاياها من المدنيين إلى جانب العسكريين، فضلاً عن أنها كانت تستهدف المدن العراقية كافة بدون استثناء سواء كانت دودية أم لا.

أما العراق الاقتصادية فهي كانت الشامل في أثرها على سكان العراق، وتلتها العراق الأخيرة عام 2003، أثرت على سكان العراق من الناحية الهيكلية وعلى التوزيع التالي:-

1. أشارت الإسقاطات السكانية والإحصاءات إلى ارتفاع عدد الإناث في العراق عن عدد الذكور للأعمار (18_45 سنة)، وذلك من وجهة نظرنا يعود إلى الأسباب التالية:-

أ. وفيات الذكور بسبب العراق، لأن القوى العسكرية كانت من الذكور.

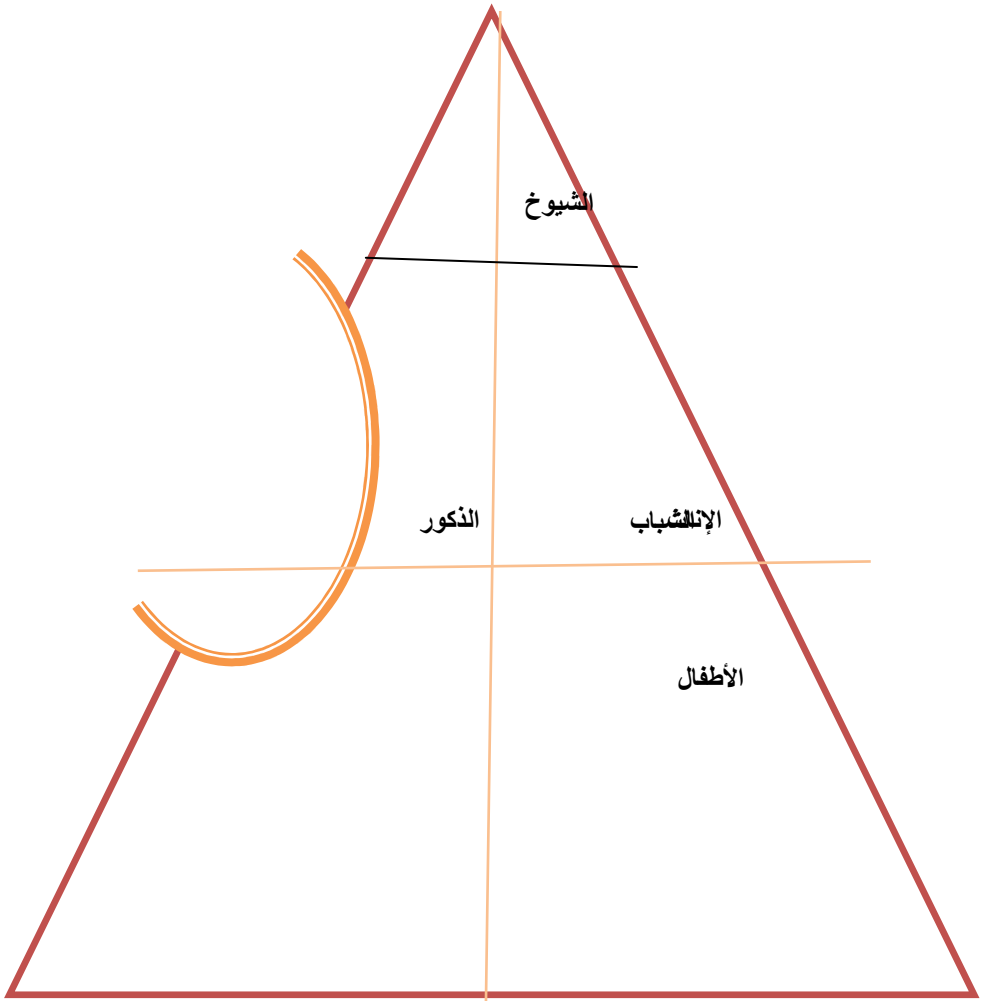
(1) عبد الله محمد لطفي وسمين الساعاتي، دراسات في علم السكان، مصدر سابق، ص 83.

ب. هجرة الشباب في المدة 1990_ الى وقتنا الحاضر من العراق الى الدول المجاورة بثا عن الذات والأمان والعمل وغيره.

2. ارتفاع معدلات الإناث في سن الشيخوخة (65سنة) فاكثرت عن معدلات الذكور وذلك لوفيات الذكور في هذا العمر بالأمراض المستعصية والمزمنة، وربما يعود سبب نظرنا الى التدخين، والأعمال الشاقة التي يمارسها الذكور قبل هذا السن.

3. ارتفاع معدلات الذكور في فئة الأطفال عن معدلات الإناث إلى عمر (12 سنة) في العراق، وربما يعود السبب الى ان الإناث أكثر تماثلاً من الإصابة بالأمراض من الذكور لأنهن الأضعف في التحمل، فضلاً عن الاهتمام بالذكور يسود على الإناث في الأسرة العراقية بثكم العادات والقيم التي تفضل المولود الذكر على الأنثى في المجتمع.

ويمكن ان نرسم مخططا لهرم سكان العراق يوضح واقع التركيب النوعي لسكان العراق.



ومثل هذه الإشكال ظهرت في العراق في المدة بين (1980-2008) بسبب الروب التي خاضتها البلاد (الرب العراقية الإيرانية مابين 1980-1988 ومن ثم الرب الخليج عام 1990، وأخيرا قتال العراق 2003) والهجرات الخارجية التي أصيبت سمة وطموح الشباب في المجتمع العراقي بسبب الظروف الصعبة التي يمر به المجتمع العراقي من جراء ما أعقبت الرب من ظروف تمثلت بالصار الاقتصادي وظهور البطالة والتضخم وغيرها والى وقتنا الحاضر.

المبحث الثاني

اثر الحرب على التركيب العمري وأمد الحياة

للحرب أثران واضحان على حياة السكان يكمن الأثر الأول في (الموت المباشر) _ الأثر الآني _ أي أن الحرب يؤدي كنتيجة لاستخدام الأسلحة إلى موت الآلاف من السكان، بل وأحياناً الملايين، وعلى مر العصور حصدت الحروب أرواح ملايين من البشر على المعمورة.

أما الأثر الثاني فيكمن في (الموت المتأخر) _ الأثر البعدي _ لا يخفى على احد ان للطبيعة الأسلحة المستخدمة في الحروب اثر طويل المدى على صحة الإنسان، فضلاً عن ان مخلفات الحرب من تلوث بيئي وتدمير وخراب للبنى التحتية اثر سلبي على امد حياة السكان.

وللأسف عانى وما زال سكان العراق من الأثرين بشكل كبير جداً، إذ حصدت الحروب المختلفة في العراق أرواح الملايين من سكانه، وما زالت أثاره تحصد بأرواح الملايين، ففي عام 1990 جربت القوات الأمريكية وحلفائها أقدر الأسلحة في حربها ضد العراق، وألقتها على الأحياء السكنية، فكان الأثر واضحاً في ارتفاع معدلات الوفيات في العراق بشكل عام ووفيات للأطفال بشكل خاص وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية (اليونسيف)، فإن الحرب المفروضة على العراق ساهم وبشكل خطير في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، إذ أثبتت في مسحها لوفيات الأطفال والأمهات منذ حرب الخليج عام 1990، أن هناك زيادة خطيرة في معدل وفيات الأطفال في وسط وجنوب العراق وقدرت المنظمة أنه كان يمكن تجنب موت ما لا يقل عن (500 ألف) طفل عراقي خلال عشرة سنوات المنصرمة (أي 1991-2000)، كما كشفت إحصائية لوزارة الصحة العراقية، أن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بلغت (108) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية، بسبب استمرار الحرب المفروضة على العراق⁽¹⁾.

أما في الحرب الأخيرة 2003 فلم تكن أقل شأناً من سابقتها بل إن هذه الحرب عصفت بالمجتمع العراقي من جوانب عديدة كانت أهمها التغيرات الاجتماعية التي رافقت الحرب في المجتمع العراقي، وتشير إحدى الدراسات إلى وجود مجموعة من الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المنطلقة من الانهيار الشامل للمؤسسات العراقية، هذا الانهيار الذي أدى إلى تفكك البناء الاجتماعي الذي كان المنظم للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع العراقي، وفرض هذا الانهيار على الواقع الاجتماعي للمجتمع العراقي تصاعد مجموعة من المشاكل الاجتماعية المختلفة، بالرغم مما قدمه هذا الانهيار من ظواهر إيجابية، مثل: حرية التعبير ودخول التطورات التكنولوجية إلى العراق وبشكل تدريجي. وتعد هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي مرحلة انتقالية حصل فيها تغير جذري في كل عناصر المؤسسة السياسية ومكوناتها بشكل خاص والمؤسسات الأخرى بشكل عام⁽²⁾.

أما عن الأثر البعدي للحروب على سكان العراق، فتشير الإحصائيات إلى أن أمد الحياة لسكان العراق انخفض وصل إلى دون (50) عاماً بسبب ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة من الفئة العمرية الشابة (18_45) سنة، وهي الفئة الأكثر استهدافاً،

(1) فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 49.

(2) إيمان حمادي رجب، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص 120.

فضلا عن انتشار الأمراض المزمنة بسبب التلوث البيئي الناتج عن الأسلحة المستخدمة في الحروب على العراق، وأخيرا الوفيات المفاجئة للشباب بأمراض جديدة أو من دون أمراض هذه النسب والمعدلات المتزايدة أقلقّت الجهات المعنية في متابعة أسبابها.

وقد أشارت دراسة إلى أن للحرب آثار على فئات من السكان سيما في أمد الحياة للسكان من خلال الآثار التالية⁽¹⁾.

الآثار النفسية والاجتماعي

كانت الآثار واضحة على سكان العراق من خلال ارتفاع معدلات وفيات السكان من المدنيين نتيجة مباشرة للحرب والتي بدورها لها آثار مترتبة:-

* نقص إمكانية تأمين الحاجات وخاصة الغذاء والمساكن مما يسبب انتشار الأمراض.

* تشرد العديد من الأسر العراقية وكذلك ارتفاع معدلات الأطفال الأيتام، والأرامل من النساء مما أجربوا على ممارسة سلوكيات مرفوضة اجتماعية.

* انتشار الأمراض النفسية واضطرابات سلوكية نتيجة لسماع أصوات الأسلحة ودوي الانفجارات والطائرات مما يعرض السكان وخاصة الأطفال والنساء إلى الخوف والقلق.

* إن النساء والأطفال الذين يفقدون أحبائهم بعملية قتل، ويشهدون إذلال أبائهم داخل البيوت والشوارع من قبل قوات عسكرية أو عصابة خطف وسرقة، أو تهديدا ينزل منازلهم الى أماكن أخرى، هؤلاء النساء لا يستطيعون الحفاظ على طبيعتهم ولا حتى الأطفال على طفولتهم، فعندما ينظرون لرموزهم وقوة مثالهم وسلطتهم الأبوية في حالة ضعف مهانة يضطرب توازنهم النفسي والعقلي.

(1) لمياء الركابي، العنف في العراق، مصدر سابق، ص248.

الأثر على الصحة

ما لاشك يلقي الحرب بأشكاله درجة عالية من الاهتمام وذلك لتأثيرها على صحة الإنسان، وكانت لأعمال العنف التي شهدتها المجتمع العراقي أبعاد صحية على صحة سكانه، ومن مجملها هي:-

* انتشار الأمراض النفسية (الكآبة، السلوك المعادي، العزلة الاجتماعية... وغيره) بمعدلات مرتفعة عن ما كانت عليه.

* انتشار السلوك الانتحاري فمؤخرا تشير الدراسات إلى ارتفاع معدلات الانتحار في الفرد العراقي.

* انتشار الإجهاض لدى النساء لأسباب نفسية، أو اجتماعية، أو مرضية.

* انعدمت الخدمات الصحية التي كانت قبل الحرب أثرها واضح في حياة السكان أما بعد الحرب فقد تخرّب كثير من المستشفيات وأغلقت بسبب السرقة والحرق مما انعكس سلبا على الواقع الحياتي للسكان.

ان الوضع الصحي للسكان في العراق لم يتحسن خلال العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي ودمار البنى التحتية والتي أدت إلى تراجع كبير في القدرات البشرية والتمويلية والفنية لقطاع الصحة إضافة إلى ذلك فان التدهور الصحي والبيئي وتراجع الإمكانيات الاقتصادية للفرد العراقي أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات وسوء الخدمات الصحية، لذلك فان معالجة هذا القطاع تحتاج الى وضع سياسات صحية طموحة تهدف إلى رفع مستوى القطاع الصحي وارتفاع مستوى الخدمة الصحية المقدمة للسكان، فلا يزال القطاع الصحي إلى يومنا هذا يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر به المجتمع العراقي وقد انعكس فقر الأوضاع الصحية للسكان على حياة السكان، وظل الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل مما انعكس بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وشحه المستلزمات الطبية وعدم كفايتها الى جانب تحديات اخرى تتعلق بعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات في القضايا الطبية.

الأثر الاقتصادي (الفقر)

تؤثر الصراعات والحروب على الموارد البشرية والإنتاجية، لقد أفضت عسكرة المجتمع إلى نتائج خطيرة على كافة المستويات الإنتاجية، والاستهلاكية، فعد حرب الخليج 1990 والحرب الاقتصادية اخذ الفقر يسري في المجتمع العراقي

كسريان المرض في جسم الإنسان، وأخذت الأسيرة العراقية تعاني الأمرين في الحصول على لقمة العيش، وكانت مستويات معيشة السكان هي الأكثر تضررا بشكل عام اذ انخفض سعر الدينار العراقي وأصبح لا يساوي قيمة أمام العملات الأجنبية وازداد التضخم في المجتمع واشتد الحرمان حتى بلغت أكثر من 60% من الاسر العراقية خط الفقر، وتراجعت فعاليات مؤسسات الدولة وتعرضت للاهتزاز والضعف، فقد شحت الموارد على الانفاق الاجتماعي والخدمي وتحديدا على موضوع لغذاء والدواء واتسعت دائرة الفقر وتدهورت البيئة الاجتماعية وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار على المستويين الفردي والعام، وحتى بعد معاهدة النفط مقابل الغذاء 1997 لم ينتعش الاقتصاد العراقي ولم يلحظ تحسنا وأصبحت حالة سكان العراق عبر عنها (تون ميات) منسق الأمم المتحدة في العراق: ((ان الشعب العراقي أصبح فقيرا في بعض الحالات الى حد ان الناس لا قبل لهم بتناول الطعام الذي يعطى لهم، لان حصة الطعام بالنسبة الى كثيرين منهم تمثل لجزء الأكبر من دخلهم، فيتعين عليهم ان يبيعوا الطعام لكي يشتروا ثيابا أو أحذية أو زيا مما يحتاجون))، وطبقا لتقرير الامم المتحدة عن الوضع الإنساني في العراق: ((إن الشرائح الأشد فقرا في المجتمع مجبرة غالبا على مقايضة ما تحصل عليه من سلة الطعام لكي تستطيع ان تشتري ضرورات أخرى... فالقوة الشرائية قد انحدرت باطراد، وبينما المواد الغذائية متاحة بالأسواق بسهولة، فإنها غير ممكنة الشراء للمواطن العراقي المتوسط.... وحتى على الرغم من ان لدى العراق وفرة من الخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية، فان أغلبية العراقيين لا يستطيعون شراءها))⁽¹⁾.

هذا بدوره اثر سلبا على الواقع الحياتي والبيولوجي والتكويني على جسم الإنسان العراقي مما اثر على أمد الحياة بسبب ظهور امراض جديد لم يشهده المجتمع العراقي من قبل، بسبب التلوث البيئي نتيجة الحرب واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا.

(1) حسن لطيف كاظم، الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 14، العدد 38، 2007، ص100_110.

المبحث الثالث

اثر الحرب على التركيب الاقتصادي

المراقب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق في العقود الثلاث المنصرمة لا يخرج بانطباع يدعو إلى التفأول، فمظاهر الحرب لا تزال ماثلة للعيون، بل إن الحرب ذاتها لا تزال قائمة وهي واقعة كل يوم، موقعة خسائر بشرية ومادية واقتصادية واجتماعية بالمجتمع، ولا زالت أثار الحصار الاقتصادي تسكن كل بيت من بيوت العراقيين. وطن اقتصاده منهك ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية بقيمة 830مليار من الدولارات منها 450مليار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و230مليار خسائر الغزو العراقي للكويت و150مليار بسبب الحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ13عام المنصرمة، ثم جاءت الطامة الكبرى بالاحتلال المدنس الغادر الذي لا يرى إلا مصلحته واقتصاده هو لا اقتصاد الغير. ونلخص الواقع الاقتصادي لسكان العراق من خلال المحاور التالية.

1. المستوى المعيشي والدخل

إن انخفاض الوضع الاقتصادي يظهر تأثيراً في كافة الجوانب الحياتية كافة إذ قاد مؤشر الحياة نحو الانخفاض أو الهبوط بصورة عامة ومؤشر التنمية بصورة خاصة، وهذا بدوره انعكس على المستوى الاقتصادي للأسرة العراقية، أي مستواها المعاشي والذي يعد الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة والتصدي للمخاطر، هذه الظروف حرمت الأسرة العراقية من تحقيق الكثير من مشاريعها، ولعدم استطاعة أجهزة الدولة مساندتها بالقدر الكافي فإن قسوة الوضع وانهيائه قاد المجتمع في اغلبه إلى مستوى الفقر، وبالتالي شلت قدرة الأسرة على ممارسة واجباتها تجاه أفرادها بشكل يحقق لهم العيش بعيداً عن تهديدات المخاطر الحياتية، والتي يكمن في آخر مشوارها شبح الموت. باننت ظواهر الأثر المعيشي وتدهوره واضحاً على الجانب التغذوي، والذي بدوره اثر سلباً في الجانب الصحي وبقية الجوانب الحياتية الأخرى ففي المستوى المعاشي كان أثره واضحاً في حياة الأسرة العراقية فكان المواطن العراقي قبل الحصار وعلى سبيل المثال عام (1988) ينفق نصف راتبه الشهري لشراء الغذاء ويخصص نسبة لشراء الملابس والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية، في حين صار اتجاه الأسرة العراقية مقتصرراً على استهلاك المواد الغذائية وأساسيات

الحياة والدواء فلم تعد الأسرة تنفق لشراء الملابس والأثاث لارتفاع أسعارها بشكل عال، ولم يعد يكفي الموظف العراقي ما يتقاضاه من راتب شهري لسد حاجاته وإنما اخذ يستخدم مدخراته السابقة لسد النقص في حاجاته الغذائية⁽¹⁾، لذا انقلبت كل الموازين بسبب الحصار، وخاصة الوضع الاقتصادي والمعاشي بخطوات سريعة وبمعدل تضخم مفرط جداً تمثل في انخفاض هائل في قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي⁽²⁾، وكان ذلك مؤشراً على انخفاض نوعية الغذاء الذي يستطيع الفرد الحصول عليه، وكذلك نوعية السكن ونمطه، وفرص التعليم وقد كشفت الدراسات عن الارتباط الوثيق بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الشهري للفرد فكلما انخفض الدخل الشهري ارتفعت معدلات الوفيات⁽³⁾.

وفي تقرير لجنة الصليب الأحمر عام 2000 أشارت إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي والصحي للعراقيين اثر سلباً على إدامة المستشفيات والمراكز الصحية في العراق والمعاناة في مشكلة خزن الأدوية، بسبب الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي مما يؤدي إلى تلف الأدوية وفسادها من جانب آخر أن الأطفال يعانون من مجموعة من الأمراض والتأثيرات النفسية المتمثلة بالاضطرابات وإشكالات النوم والتركيز مما سيكون له أثار على الأنماط السلوكية للأطفال في المستقبل⁽³⁾

يكشف ذلك أهمية المستوى الاقتصادي للأسرة وخاصة المعاشي وتعزز ذلك إحدى الدراسات العراقية، والتي توصلت إلى أهمية الدخل الشهري في تأثيره على الصحة والمرض مما له إسهام في تقدم حياة الأسرة، إذ يمكنها من علاج مختلف مشاكل الحياة وخاصة الصحية ويلاحظ أن (نصفاً) من الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع تقريباً تحصل عند عوائل ذات دخول منخفضة جداً، والتي كان يمكن عدها متوسطة في عام 1983⁽⁴⁾.

(1) فاخته شاكور رشيد، الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار، بحث مقدم إلى الاتحاد النسائي العربي العام، ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، بغداد، ايار 1994، ص 12.

(2) رواء زكي الطويل، الأبعاد الصحية للحصار على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 22، بغداد، 2000 ص 90.

(3) شبكة اعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002، ص 5.

(4) محمد طه الغنام، تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثي والولادات الميتة في العراق، رسالة ماجستير في علم الإحصاء (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص 113.

وهكذا يتضح إن الحصار المستمر على العراق كان سلاحاً تدميراً استهدف الإنسان العراقي وبلا تمييز، ولم يكتف بتحطيم التنمية العراقية بجانب معين من الجوانب (المعيشية والغذائية والصحية) فحسب، وإنما امتد إلى كل نواحي الحياة المختلفة وكانت الحياة الاجتماعية مصب كل الدمار الذي أدت إليه الحرب وإن كل المجالات الحيوية في الحياة الأسرية تغيرت خصوصاً أحوالها الاجتماعية فزاد التفاوت الطبقي وتغيرت المستويات الطبقة لكثير من الأسر، وحدث تسلق طفيلي طبقي، كما حدث في المقابل ترددي طبقي حيث تغيرت ظروف وأحوال الكثير من الأسر ونقلت من طبقة إلى طبقة أخرى سواء من العليا إلى الدنيا أو بالعكس فيما يشبه القفزة السريعة⁽¹⁾. كما وزادت نسبة حالات التفكك الأسري (الطلاق)، بسبب الظروف المعيشية الصعبة (سواء في المدينة أم في الريف) أي بسبب الفقر الذي يجعل الزوج في موضع اتهام بالتقصير لعدم استطاعته تحصيل مقومات العيش لعائلته فيؤدي إلى تحطيم معنوياته فيجد نفسه في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولاده، ويسبب هذا جواً من التوتر داخل الأسرة ينتهي بوقوع الطلاق⁽²⁾.

وتشير إحدى الدراسات إلى أهم الأسباب التي تجعل معدل وفيات الأطفال وخاصة الأطفال الرضع عالية في الطبقة الدنيا الفقيرة وهي ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمد الأسر الفقيرة، كشفت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، ونسب وفيات الأطفال، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة شكل سبباً لحدوث وفاة فيها وتحققت الفرضية التي مضمونها هناك علاقة بين ارتفاع نسب وفيات الأطفال وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة⁽³⁾.

2. الإنتاج

استهدفت المراكز الإنتاجية للاقتصاد العراقي وخصوصاً في حرب الخليج الأولى وبشكل كبير، ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي يعد أفة العصر بالنسبة لسكان العراق، فالإنتاجية الأرض، والإنتاج الزراعي والصناعي كانت هذه الأنشطة هدفاً رئيسياً للحرب، كما ساهم الحصار الاقتصادي بتضخيم الآثار السلبية على هذا القطاع الحيوي وعلى النحو التالي:-

- (1) فنار سالم عطوان، تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الأطفال الرضع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 78.
- (2) إيمان عبد الوهاب موسى، الآثار الاجتماعية للطلاق، مصدر سابق، ص 54.
- (3) فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2004، ص 126.

1. انخفاض إنتاجية التربة في اغلب مناطق العراق بعد الحرب، وبدرجة ملحوظة ان لم نقل تدميرها، فكانت التربة فقدت قوامها الأصلي بسبب العديد من العوامل ولمؤثرات منها تلوث التربة بسبب تسرب المواد الكيماوية والنفطية مما اثر على نشاط الأحياء المجهرية واللازم لخصوبتها وتغذد الأراضي الزراعية وتملحها بسبب تعطل المضخات اللازمة لسحب مياه البزل، وجاء ذلك كنتيجة غير مباشرة لتأثيراتها وكانت تلك المساحات قد قدرت بأكثر من مليوني ونصف هكتار⁽¹⁾.

2. شحه الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والآليات اللازمة لخدمة الأرض وتطويع إنتاجيتها وكانت معامل الأسمدة العراقية متوقفة عن العمل لتضررها الشديد نتيجة القصف الجوي الصاروخي الشرس وتشير الإحصائيات الزراعية بان تناقصا خطيرا في إنتاج المحاصيل كان قد لوحظ عام 1991، مقارنة بالأعوام التي سبقت فرض الحصار⁽²⁾.

3. انتشار الآفات الزراعية من حشرات وأعشاب ضارة وقوارض وفطريات وما إلى ذلك وتعثر عمليات مكافحة الكيماوية بسبب شمول المبيدات بقرارات الحظر الاقتصادي أيضا، ناهيك عن ارتفاع أسعار المبيدات وكثرة الأنواع المغشوشة منها في الأسواق التجارية، مما أدى إلى استفحال أمر الآفات الزراعية.

من الواضح أن كل ما تردد عن خطط إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي لتجاوز سنوات الدمار والتدهور والعودة بذلك البلد إلى الوضع اللائق به قد ذهبت أدراج الرياح في ظل حالة غير مسبوقة من التردّي الأمني باتت تجهض أي فرص لخروج العراق من مأزقه الراهن. وتؤكد الأرقام المتاحة حجم المحنة التي يعيشها العراق نتيجة التدهور الذي أصاب كافة قطاعاته الاقتصادية الحيوية علي مدي السنوات الأخيرة بما في ذلك أهم قطاعاته الأولي، صناعة النفط والتي خسرت عائدات كانت مفترض تحقيقها قدرت بنحو 24 مليار دولار. وقد أدّى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من الأمم المتحدة عام 1990 إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي ولم يؤدي احتلال العراق إلى الخروج من هذا المأزق، حيث أكدت وزارة التجارة العراقية في مذكرة رسمية يناقشها وزراء التجارة والاقتصاد العرب خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ 80 على أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق انخفض من 53.9 مليار دولار عام 1980 إلى 41 مليار دولار عام 2006

(1) مثنى عبد الرزاق العمر، واقع الغذاء والتغذية، مجلة ام المعارك، العدد 22، 2000، ص 140.

(2) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الإحصاءات السنوي، 1992، ص 34

نتيجة تدمير البنية الأساسية للاقتصاد العراقي. وبالطبع كان من الطبيعي أن تنعكس آثار ذلك التدهور الذي لحق باقتصاد العراق على حياة المواطن حيث هبط متوسط دخله السنوي من 4219 دولاراً عام 1979 إلى 1456 دولاراً عام 2006 في الوقت الذي تجاوزت في نسبة البطالة بين أفراد الشعب العراقي 60%. ووصلت معدلات التضخم إلى 63% عام 2006، فيما انخفضت مستويات إنتاج النفط لتصل إلى مليوني برميل يومياً. وأشارت الوزارة في مذكرتها التي أوردتها وكالة الأنباء الكويتية "كونا" إلى أن نسبة من يحصلون على مياه شرب آمنة انخفضت من 83% إلى 81% خلال نفس الفترة كما ارتفع حجم البطالة إلى 60% من قوة العمل التي تبلغ 7 ملايين نسمة. وأوضحت المذكرة أنه بعد مرور أربع سنوات على الاحتلال فإن مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 7.1% و1.5% على التوالي عام 2006 وهي نسبة منخفضة جداً بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي أكثر من 63%.

وأكدت المذكرة أن هذه المؤشرات المتدنية تعكس مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق ولذلك فإن النهوض بالاقتصاد العراقي وتحسين الأوضاع البشرية المتردية يتطلبان تضافر جميع الجهود من أجل خروج العراق من هذا المأزق، حيث طالبت من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المشاركة بفاعلية في إعادة أعمار العراق وإعادة تأهيل اقتصاده. هذا ويصل الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق إلى أكثر من 115 مليار برميل ليحتل المركز الثالث بعد إيران والسعودية على مستوى العالم، ويمكن القول إن الشعب العراقي البالغ تعدادة نحو 27 مليون نسمة والذي كان بمقدوره أن يصبح واحداً من أغنى الشعوب في العالم يعيش اليوم ضمن أدنى درجات الفقر، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من المسجلين في سجلات الوزارة في بغداد وحدها أكثر من مليون عاطل. ويقدر العراق أن نحو 100 مليار دولار يتعين إنفاقها لإعادة البنية التحتية المدمرة بعد عقوبات استمرت منذ 1990 وأعمال عنف مستمرة منذ أربع سنوات بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة علي البلاد. وكان تقرير لوزارة النفط العراقية أشار إلى أن عملية إعادة الأعمار في العراق لا تزال تراوح مكانها في ظل غياب ضخ الأموال اللازمة من جانب وامتناع الشركات التي فازت بعقود عن تنفيذ تلك العقود بسبب الأوضاع الأمنية⁽¹⁾.

3. البطالة

(1) عاطف قبرصي، وعلى قادري، إعادة بناء العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 283

إن المشكلات الاقتصادية التي واجهت العراق بدءاً من الحرب الإيرانية ومروراً بحرب الخليج وحتى الاحتلال الأمريكي وما صاحب ذلك من إيقاف للمشروعات الاقتصادية والتضخم الكبير وانهيار السوق، كل هذا زاد وبنسبة كبيرة حجم البطالة ولم تعد المؤسسة الاقتصادية بكل أقسامها قادرة على استيعاب العرض في العمالة ثم جاءت الضربة القاصمة عندما حلت قوات الاحتلال الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وعدد من المؤسسات الحكومية وسرحت منتسبها فدفعت بذلك إلى السوق أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة التي كان عليها البحث عن وسيلة للعيش لسد حاجاتها وحاجات أسرها المعيشية إذ ارتفعت البطالة في العراق لتشكّل نسبة 60% من الأيدي العاملة القادرة على أداء المهمات العملية والوظيفية والفكرية⁽¹⁾.

أبعاد البطالة

- **البعد السياسي للبطالة:** إن انتشار البطالة بين الشباب يؤدي إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يؤدي إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.
- **البعد الاقتصادي للبطالة:** يؤدي ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلي والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحياناً إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، كما أنها تؤثر تأثيراً مباشراً في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.
- **البعد الاجتماعي للبطالة:** تؤثر البطالة بين الشباب بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين، حيث أنهم لا يشاركون في

(1) موفق ويسمي محمود وفراس عباس فاضل، باعة الأرصفة، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، مركز دراسات موصلية، العدد (9)، 2005، ص9.

الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل، والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الاجتماعي. تؤدي البطالة وآثارها إلى انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلى أمراض تؤثر على الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغط والانطواء، وهي أمراض تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكاناتهم في الحصول على عمل، والذي قد يؤدي إلى ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى⁽¹⁾.

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 494.

الخاتمة

لم يكن اثار الحروب مقتصرة على فئة سكانية دون سواها، أو على جانب واحد من جوانب حياة السكان وانما كان اثر الحروب شاملا، فالتغيرات الديموغرافية التي حصلت في المجتمع العراقي خير دليل على البعد الديموغرافي للحروب على سكان العراق، منذ الحرب الأولى 1980 الحرب العراقية الإيرانية مروراً بحرب الخليج 1990، والحرب الاقتصادية 1991، وأخيراً الاحتلال، هذه الظروف أثرت سلباً على التركيب السكاني لسكان العراق من جوانب عديدة تمثلت في الأثر في التركيب النوعي، والتركيب العمري، فضلاً عن الاثر الواضح في التركيب الاقتصادي، ومن ثم التأثير الأكبر على أمد الحياة لسكان العراق.

المصادر

1. إيمان حمادي رجب، الآثار الاجتماعية لانهايار المؤسسة السياسية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، 2005.
2. إيمان عبد الوهاب موسى، الآثار الاجتماعية للطلاق، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، 1998.

3. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الإحصاءات السنوي، 1992.
4. حسن لطيف كاظم، الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 14، العدد 38، 2007.
5. رواء زكي الطويل، الأبعاد الصحية للحصار على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 22، بغداد، 2000
6. شبكة إعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002.
7. عاطف قبرصي، وعلى قادري، إعادة بناء العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
8. عبد الحميد لطفي و حسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف بمصر، 1977.
9. عبد الله حمادة الطرزي، الجغرافية البشرية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
10. فاخته شاكر رشيد، الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار، بحث مقدم إلى الاتحاد النسائي العربي العام، ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، بغداد، ايار 1994.
11. فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
12. فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، العراق، 2003.
13. فنار سالم عطوان، تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الأطفال الرضع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2002.
14. مثنى عبد الرزاق العمر، واقع الغذاء والتغذية، مجلة أم المعارك، العدد 22، 2000.
15. محمد طه الغنام، تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثي والولادات الميئة في العراق، رسالة ماجستير في علم الإحصاء (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص 113.

16. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
17. موفق ويسبي محمود وفراس عباس فاضل، باعة الأرضة، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، مركز دراسات موصلية، العدد(9)، 2005.

الفصل الثالث

الحرب والنمو السكاني

المبحث الأول / الحرب وترحيل السكان

المبحث الثاني / الحرب وأبعاده على الإنجاب.

الفصل الثالث

الحرب والنمو السكاني

تمهيد

في هذا الفصل يشير المؤلف الى موضوعات في غاية الاهمية في المجتمع، تحتاج الى المزيد من الدراسات العلمية لتغطيته، وموضوع كالذي يتناوله هذا الفصل هام جدا لا بد من تغطيته بشكل أكبر، فعناصر النمو السكاني هي المحددات الرئيسية للنمو السكاني وهي التي تعطي الصورة المستقبلية لحجم السكان من جانب، وحجم الفئات السكانية في المجتمع، كما انها المسؤولة عن التوازن السكاني في الفئات العمرية ونالنوع البشري في المجتمع، تعالوا معي لنقلب الصفحات التي تتناول هذا الموضوع.

المبحث الأول

الحرب وترحيل السكان

مما لا شك فيه أن الظروف السياسية التي شهدتها العراق في العقود الثلاثة الأخيرة، أدت إلى حركات سكانية استثنائية داخلية وخارجية، وتباين مصادر المعلومات في تقديراتها لحجم واتجاهات هذه الحركات، ولا يمكن رصد وتوثيق حركة السكان وقياس تأثيرها على نمو وتركيب، وتوزيع السكان ما لم تتوفر بيانات التعداد الرسمي المزمع انعقاده في عام 2011، (تم تأجيل التعداد السكاني للعام 2010، إلى العام 2011). لذا إن البيانات المعتمدة في هذا الموضوع ستقتصر على وزارة الهجرة والمهجرين وتقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

النزوح الداخلي

النزوح الداخلي أو ما يسمى في الأدبيات السكانية (الهجرة الداخلية)، يعد النزوح الداخلي سمة سكان العراق خلال السنوات الأخيرة والتي أصبحت مشكلة سكانية نتيجة لتبعاتها ومخلفاتها وأثارها على الخريطة الديموغرافية للمجتمع العراقي التي أصابها الكثير من التعرجات والانسياط بسبب ظاهرة النزوح الداخلي، وإن ما يلفت النظر هو التباين في الأرقام المعبرة عن حجم الظاهرة وتطورها، وتوزيعها الجغرافي، وبحسب لاما أوردته منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها الصادر عام 2007، إن عدد النازحين داخليا في العراق وصل إلى (45029) عائلة، أي نحو (270202) نازح⁽¹⁾، حيث شكلت بغداد وحدها ثلث هذا العدد، وعلى الرغم من أن المعطيات الإحصائية الكمية المتوفرة حول النزوح الداخلي في العراق متناقضة، وغير مبنية على منهجيات علمية موثقة، يمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات أخرى من المنظمات المهمة بالظواهر السكانية وعلى النحو التالي.

الجدول رقم (4)

إحصائيات بعض المنظمات حول النزوح الداخلي في العراق⁽²⁾

المنظمة	عدد الأسر	عدد السكان
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	37604 عدد الأسر النازحة	1.5 مليون نازح

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، حالة سكان العراق 2010، مكتب صندوق دعم العراق، بغداد، 2011، ص 24.

(2) الجدول من عمل المؤلف .

منظمة المجموعات الطبية الدولية IMC	91013 عائلة مهجرة	وبلغ عدد السكان 546078 نازحا
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI	78349 عائلة نزحت في العراق	470094 نازحا عراقيا

وتشير إحصائيات أخرى إلى أن حوالي (1.5) مليون نسمة نزحوا من ديارهم في العراق خلال عامي 2006_2008، وان اغلبهم يعانون من مشكلات تمثلت بهشاشة الغذاء وان اغلبهم صنفوا من الفئات الهشة في المجتمع نتيجة للظروف القاهرة التي يعيشونها بعد تركهم لمساكنهم والنزوح الى أماكن جديدة، وأشارت الدراسة إلى ان هناك تباين في حركة السكان داخل العراق وإنها تختلف من محافظة إلى أخرى نتيجة للظروف السائدة في تلك المحافظة⁽¹⁾.

لعل ما حدث في العراق في ما مضى كان له الاثر البالغ في الخارطة السكانية في العراق فالنزوح والهجرة غيرت معالم المدن من حيث مايلي:

1. تغير الوضع الأيكولوجي للمدن المستقبلية للنازحين، ومدن الاصل التي كانوا ساكنين فيها، ففي الأولى (المستقبلية) توسعت المدن وظهرت مظاهر ايكولوجية جديدة فيها، أما في الثاني (موطن الاصل) فقد اصبها الركود الأيكولوجي بسبب الاوضاع السيئة فيها.

2. تغير الموقف الديموغرافي للمدن المستقبلية، ومدن الاصل التي كانوا ساكنين فيها، ففي الأولى (المستقبلية) ارتفع حجم السكان فيها _ فالمعروف أن الهجرة الوافدة من اهم عوامل النمو السكاني _ أما مدن الاصل فقد انخفض فيها حجم السكان بسبب ترك السكان لها.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2008، ص30.

النزوح الخارجي (الهجرة الخارجية)

ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ونتيجة لهذه الظروف وغيرها تنامت ظاهرة الهجرة الخارجية في العراق لتصبح ظاهرة تستحق البحث فيها وإيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

ليس معروفًا كم فقد العراق من موارده البشرية لكن من المؤكد أنه خسر الكثير، فقد واجه العراق في السنوات الأخيرة، وأخرى لأسباب اجتماعية نفسية)، إلا أن الموجه الأخيرة بعد عام 2003 كانت هروباً من العنف الذي تلا احتلال العراق والحرب والعمليات العسكرية وأعمال العنف المتصاعدة، والجريمة المنظمة والعنف الطائفي والتهجير القسري، ليست هناك إحصائيات دقيقة أو أرقام كمية موثقة لأعداد اللاجئين العراقيين، كما أنه ليست هناك أرقام رسمية من قبل المؤسسات العراقية المهتمة بهذا الموضوع، بل إن وزارة المهجرين والمهاجرين المسؤولة عن جميع الأمور المتعلقة باللاجئين والمبعدين العراقيين، كما ينص على ذلك أمر إنشائها لم تصدر أي بيانات أو إحصاءات عن اللاجئين العراقيين، كما كانت تفعل أحياناً فيما يتعلق بالنازحين داخلياً، ولا تقدم لنا الدول المستقبلة للعراقيين أيضاً أية أرقام دقيقة لأعداد اللاجئين إليها، أما المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين، فإنها تقدم أرقاماً تقريبية لعدد اللاجئين العراقيين، حيث لم تقدم المنظمات بإجراء إحصاء دقيق لهم، فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين قدرت عدد اللاجئين العراقيين في عام 2006 بنحو (1.6) مليون عراقي، ثم وصل الرقم في عام 2007 إلى (2) مليون عراقي، لذا فإن تصاعد عدد اللاجئين العراقيين يعد مؤشراً خطيراً على سوء الأوضاع داخل العراق⁽¹⁾

التهجير القسري انتهاك مضاعف

الهجرة، واللجوء، والتهجير القسري، والنزوح، صور متعددة لوجه واحد كئيب الملامح لمأساة تزداد تفاقمًا، وتنعكس سلباً على البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية، لذا يمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه انتهاكاً فظاً

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، حالة سكان العراق 2010، المصدر السابق، ص26.

لأمن الإنسان وحقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكانا وملكية، ونسيج علاقات اجتماعية وتاريخا من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءا للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذاكرات، تشكل جميعا رصيد الإنسان الثقافي والروحي والذي لم يصل مفهوم التنمية البشرية بعد إلى دليل لقياسه.

بلغ التهجير في العراق مستو من الخطر، جعل المجتمع الدولي ينتبه إلى حقيقة أن كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقع وان تأثيرها لن يبقى في حدود العراق، بل يتعداه إلى دول أخرى، خصوصا مع استمرار الظاهرة وتساعد أرقامها، ولم يكن التهجير القسري مجرد نتائج عرضة للنزاع بل كان نتاجا لمحاولة عزل قائم على أساس الهوية، ولفتت الأمم المتحدة في تقريرها الانتباه إلى التناقض الصارخ بين شهرة الحرب في العراق، والتي نعد من اشهر النزاعات العسكرية في العالم في الوقت الحاضر ووضع اللاجئين والنازحين بسبب هذه الحرب، والذي يجهله العالم إلى درجة كبيرة حيث لم يبدأ المجتمع الدولي مؤخرا بالالتفات والانتباه إلى مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناتجة عن هذا الصراع، والتي تشكل النسب الأكبر في تاريخ الشرق الأوسط، ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عدد النازحين في داخل العراق بين محافظات إلى (1,7) مليون نازح داخليا، إضافة إلى (2,2) مليون لاجئ خارجيا⁽¹⁾. وفي أدناه إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول هجرة سكان العراق نحو الخارج.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد، 2009، ص 77 وما بعدها.

الجدول رقم (4)

إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول النزوح الخارجي في العراق (1)

المنظمة	السنة	عدد السكان
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين	2006	1.6 مليون نازح
	2007	1.8 مليون نازح
	2008	2 مليون نازح
	2009	2,2 مليون نازح

أن النزوح الخارجي اثر في الوضع الداخلي للمجتمع العراقي من نواحي عديدة يمكن أن نخلصها حسب وجهة نظرنا الى ما يلي:

1. تغير الوضع السكاني في العراق، فترك المواطن الاصلي (البلد) والهجرة الى البلدان المجاورة يعد خسارة ديموغرافية للعراق.
2. تغير التوليفة السكانية للعراق، إذ ارتفعت معدلات الاناث عن الذكور بسبب أن غالبية المهاجرين هم من الذكور.
3. انخفاض مؤشرات الزواج بسبب انخفاض معدلات الذكور مقارنة مع الاناث.
4. خسارة الكوادر العلمية والخبرات والمختصين بسبب الهجرة الى الخارج.
5. ضعف ثقة المواطن بالمستقبل في البلد والتفكير باللجوء الى الهجرة.

المبحث الثاني

الحرب وإبعاده على الإنجاب.

السلوك الإنجابي لدى المرأة العراقية _ دراسة سوسيوديموغرافية للواقع
الإنجابي للمرأة العراقية

المقدمة

يختلف السكان عن بعضهم في مميزات كثيرة وذلك بحسب طبيعتهم البيولوجية من جهة، والظروف الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم من جهة أخرى ، وعملية إنجاب الأطفال من المحددات الرئيسة والمباشرة لعملية النمو السكاني واستمرار الحياة البشرية، واختلاف السلوك الإنجابي لدى المرأة في أي مجتمع كان تحكمه عوامل عديدة منها (البيئية، والمادية، والنفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) لأي مجتمع كان، هذه العوامل نسبية في التأثير على ظاهرة السلوك الإنجابي، فقد يشتد عامل أو عاملين دون سواه في ظرف ما، في مقابل ضعف تأثير بقية العوامل، وهكذا دواليك، وفي دراستنا الحالية قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول، ثم التوصيات، وضم الفصل الأول: (الإطار النظري للدراسة) وانطوى على: (موضوع الدراسة، وهدفها، وأهميتها، ومنهجيتها، ومفاهيمها)، أما الفصل الثاني فتضمن: العوامل المؤثرة في إنجاب المرأة، وأخيراً تضمن الفصل الثالث: (مؤشرات تذبذب السلوك الإنجابي للمرأة في المجتمع العراقي) .

الموضوع

إن الحديث عن السلوك الإنجابي لاشك أمر في غاية الأهمية لأنها من الموضوعات التي تمس بشكل مباشر حياة كل من المرأة والرجل المتزوجين، وعنصر حيوي في ديمومة المجتمع المتمثلة بعملية النمو السكاني وخصوصاً في ظل متغيرات يعيشها الزوجين في المجتمع البشري

وفي مجتمع كالمجتمع العراقي الذي شهد ولقراية عقدين ظروف استثنائية امتد تأثيرها إلى كل مناحي الحياة، والتي بدورها انعكست سلباً على السلوكيات الاجتماعية والديموغرافية لسكان المجتمع العراقي، وعملية الإنجاب واحدة من تلك السلوكيات التي تأثرت بفعل الظروف والعوامل ومن هنا ارتأى الباحث دراسة موضوع السلوك الإنجابي للمرأة في المجتمع العراقي باعتباره مؤشراً هاماً للكشف عن أبعاد وتأثيرات تلك العوامل التي عاشتها الأسرة العراقي على السلوك الإنجابي للمرأة العراقية بشكل عام والمرأة في مجتمع مدينة الموصل كأنموذج بشكل خاص في ظل متغيرات مجتمعية، ولكل دراسة أهمية علمية، وتكمن أهمية هذه الدراسة باعتبارها مؤشراً على بيان السلوك الإنجابي لدى المرأة العراقية، والعوامل المؤثرة في تداخل السلوك الإنجابي، لا سيما أن الموضوع له دور كبير في عمليتي النمو السكاني والتنمية الاجتماعية، وتعد من الموضوعات الهامة التي على مساس بالرجل والمرأة كما اشرنا في أعلاه.

الاهداف

تهدف إلى :

- ❖ التعرف على السلوك الإنجابي للمرأة الموصلية في ظل المتغيرات المجتمعية الظرفية
- ❖ حجم الأسرة في عدد أطفالها الذكور والإناث.
- ❖ الكشف عن العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة العراقية من خلال الإحصائيات.
- ❖ بيان الفرق في السلوك الإنجابي للمرأة الموصلية بحسب متغيرات (العمر، التعليم، الخلفية الاجتماعية).

الاهمية

لكل دراسة علمية أهمية خاصة بها، وأهمية دراستنا تتلخص بالمعلومات التي سيفسر عنها التوصل في هذه الدراسة والتي تشكل إضافات إلى قول المعرفة المختلفة وخاصة حقلي علم الاجتماع والديموغرافية الاجتماعية. وبالتالي تسليط الضوء على أهمية المرأة ودورها الفاعل في عملية ديمومة المجتمع.

المنهجية

نوع ومنهج: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تلتزم جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها تفسيراً علمياً، أما نوع المنهج المتبع في جمع الحقائق هو منهج التحليل الاجتماعي.

المفاهيم والمصطلحات.

يرتبط مفهوم الإنجاب بمفهوم الولادة والخصوبة، وفي ما يلي تعريفاً لذلك.

1. الإنجاب، الولادة (Birth)

هي عملية بيولوجية تتمثل في إنجاب طفل أو أكثر بصورة فعلية من قبل المرأة، وهي عملية ناتجة عن زواج الرجل بالمرأة⁽¹⁾، أما نسبة الإنجاب فهي عدد المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل، وهي ترتبط بمعدلات الولادة العام (Crude Birth Rate)، وهو مفهوم نسبي يتحدد

بالعلاقة بين عدد المواليد الأحياء في سنة، ودولة معينتين، وبين حجم سكان تلك الدولة ويعبر عنها بالمعادلة الآتية⁽²⁾:

$$\text{عدد المواليد الأحياء في السنة} \times 1000$$

عدد السكان في منتصف السنة

ويستخدم هذا المعدل للمقارنة بين البلدان ذات الخصائص الديموغرافية المتشابهة، كما يستخدم للمقارنة بين مدتين زمنييتين لبلد واحد في مجال الولادات بشرط عدم حصول تغيير في الخصائص الديموغرافية كـ (العمر، والتعليم، والصحة) خلال تلك المدة الزمنية، ويعاب على هذا المقياس عدم مراعاته اختلاف الولادات باختلاف الأعمار، كما انه لا يميز بين الذكور والإناث فالذي يقرر الولادات هو عدد الإناث في سن الإنجاب (15-59) عاماً.

2. الخصوبة الحيوية (Fecundity)

(1) فراس عباس فاضل البياتي، مورفولوجيا السكان (موضوعات في الديموغرافيا)، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص87.

(2) إحسان محمد الحسن وعبد الحسين زيني، الإحصاء الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1981، ص164.

تعني القدرة على الإنجاب سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج، والمرأة التي لم تنجب (لأنها لم تتزوج، أو لأنها لم تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها) غير المرأة العقيم⁽¹⁾.

وتتعلق خصوبة الأسرة بموقف الزوجين تجاه النسل فالأزواج المنظمة تحاول أن يكون لها نسل حين تريد، والأزواج الغير منظمة تترك نفسها على سجيبتها وبهذا الاعتبار فإن تنظيم الخصوبة أو تنظيم النسل أو إطالة الفترات الزمنية بين طفل وآخر يخص النمط الأول من الزوجين فضلاً عن أن النمط الثاني يحتاج في عدد من الحالات إلى تنظيم التناسل⁽²⁾، وتعد الخصوبة تعبير عن نزعة السكان للإنجاب وتقدر الخصوبة البيولوجية المرتفعة بحوالي (30 طفلاً) وقد يحصل ذلك عند اختصار وظيفة المرأة بنمط على الإنجاب، وتقصير في المدة الزمنية الفاصلة بين حملين إلى أدنى حدودها، غير أن متوسط خصوبة المرأة الملحوظة في اشد المجتمعات تكاثراً لا يتجاوز الـ(10 اطفال).

(1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، نيويورك، 1986، ص128.

(2) فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرفادين، العدد48، 2007، ص 34.

ويعبر عن الخصوبة بالمعادلة الآتية (1):

عدد المواليد الأحياء في السنة

1000 ×

عدد النساء في سن الحمل لغاية منتصف السنة

تصنيف المجتمعات حسب الإنجاب

قبل الكلام عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في نسبة الإنجاب بالنسبة للأقطار كلها، وبالنسبة للطوائف أو الطبقات داخل المجتمع الواحد، ونستطيع ان نصف المراحل التي يمر عليها السكان عامة الى ثلاثة أنماط سكانية هي:-

1. النمط الأول: خصوبة مرتفعة، ووفيات مرتفعة يسود هذا النمط المجتمعات الزراعية التقليدية، وعمل في الزراعة الكثيفة وهذا النمط يمتاز بقوة الروابط الأسرية، وتمثله الأقطار الزراعية كثيفة السكان مثل الشرق الأقصى.
2. النمط الثاني: خصوبة اقل ارتفاعا، ووفيات اقل ارتفاعا، يسود في المجتمعات الزراعية الراقية في طور الانتقال الى الصناعة، ولا يمتاز هذا النمط بقوة روابط الأسرة، وتمثله أوربا قبل الصناعة.
3. النمط الثالث: خصوبة منخفضة، ووفيات منخفضة، يسود في المجتمعات الصناعية، ويمتاز بالفردية ويمثله أوربا في الوقت الحاضر (2).

تفاوت (المواليد)

أظهرت الدراسة الخاصة بالتوزيع الجغرافي لمعدلات المواليد، مدى اختلافها من مكان لآخر، هذا التباين موجود على مستويات المقارنة الجغرافية كافة كبيرة

(1) إحسان محمد الحسن وعبد الحسين زيني، الإحصاء الاجتماعي، مصدر سابق، ص164.

(2) محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الكريم، السكان (ديموغرافيا وجغرافيا)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1962، ص83.

المساحة او الصغيرة منها، بل ان مستويات الخصوبة تختلف بين أفراد الأسرة الواحدة، ومن بين الخصائص المرتبطة باختلاف المواليد والخصوبة هي:-

1. الاختلافات الريفية _ الحضرية

يلعب محل الإقامة دوراً في اختلاف الخصوبة، تدل الأدلة المتوفرة الى إن الخصوبة الريفية كانت على الدوام اعلى من الخصوبة الحضرية، وتشير معدلات الولادة الخام الحالية الى وجود تفاوت بين المناطق الريفية والحضرية في اوربا والى خصوبة حضرية اوطى بالنسبة الى معظم الأقطار الأوروبية فقد أنجبت الاختلافات الحقيقية في الخصوبة في عدة أقطار بواسطة التباين الواضح في التركيب العمري والحالة الزوجية لسكان الريف والحضر⁽¹⁾.

2. الطبقة الاجتماعية _ الاقتصادية

تعتبر المكانة الاجتماعية والاقتصادية هامة في تفسير اختلافات الخصوبة منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر، ومن العوامل المؤثرة في تفاوت الخصوبة هو الاختلاف الطبقي، فمن المعروف ان لكل مجتمع طبقاته الاجتماعية والاقتصادية وان معيار هذه الطبقات تختلف بين المجتمعات، إلا ان على وجه العموم أن معدلات المواليد في الطبقات المجتمع الدنيا هي اعلى من الطبقتين الوسطى والغنية.

(1) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1985، ص122.

3. عمل المرأة

تعد مساهمة المرأة في العمل من الأمور المهمة التي تحدد مستوى الخصوبة وتفاوتها فعمل المرأة في وظائف خارج المنزل في بعض الوظائف، وخاصة الوظائف التي تستغرق وقت طويل وساعات عمل طويلة مثل (الطب)، يرتبط بمستويات دنيا من الخصوبة، عكس المرأة التي الغير عاملة التي تتركس حياتها للعمل المنزلي وتربية الابناء، ويمكن نخلص سبب انخفاض مستويات الخصوبة عند المرأة العاملة عن المرأة الغير العاملة إلى أن:-

عمل المرأة لا يعطي لها الفرصة كاملة للاهتمام بعدد كبير من الأبناء ويضيف عليها عبئاً أكبر، مما يجعلها تقبل على تنظيم الاسرة.

نجاح المرأة في عملها خارج منزلها يجعلها تؤجل الإنجاب او تزيد الفترات بين إنجاب الطفل التالي والسابق، وتقل رغبتها دائماً في إنجاب عدد أكبر من الأبناء⁽¹⁾.

4. التعليم والخصوبة

التعليم له دوراً مؤثراً في تباين مستويات الخصوبة وتفاوتها، وتؤكد الدراسات الديموغرافية والاجتماعية ان للتعليم وخاصة تعليم المرأة تاثير مهم على انخفاض مستويات الخصوبة في المجتمع، وهناك علاقة عكسية بين هذا العامل والخصوبة⁽²⁾.

فلكما زاد مستوى التعليم قلت الخصوبة والعكس صحيح. فالنساء الأميات غالباً ما تكون أعلى نسبة في الإنجاب من النساء المتعلّمات.

العوامل المؤثرة في السلوك الإنجابي للمرأة.

إن التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية عن طريق غيرها من الظواهر الاجتماعية، وبذلك نحصل على التحليل السوسيوديموغرافي للظواهر السكانية. في اطر اجتماعية فظاهرة الخصوبة من الظواهر السكانية المهمة لأنها مؤشراً هاماً للنمو السكاني وهي عملية واسعة التأثير والتأثير بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي

(1) فايز محمد العيساوي، اسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص206.

(2) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مطابع بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2000، ص165.

والثقافي والحضاري للمجتمع. وفي مبحثنا هذا سنسلط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة السكانية.

1. العوامل البيولوجية.

2. العوامل الديموغرافية.

3. العوامل الاجتماعية.

4. العوامل الاقتصادية.

5. العوامل السياسية.

أولاً: العوامل البيولوجية

من المحددات البيولوجية المؤثرة في الخصوبة هي (القيود العمرية والجنسية، الحد الأقصى للتوالد، العقم بعد الولادة).

القيود العمرية والجنسية: من أهم محددات الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها، ففترة الإخصاب تختلف بين الجنسين الذكور والإناث، فعند الإناث تبلغ الأنثى سن النضوج أي عند بدء الحيض، وعادة ما يكون في سن مبكر تقدر بحوالي (10_13 سنة) وتستمر إلى سن (49 سنة)، وفق ساس تغذوية وبيئية ممتازة.

أما الذكر فعادة يكون سن البلوغ ما بين 11 الى 14 سنة من العمر، ويختلف الذكور عن الإناث بخصوص الحد الأعلى للانسال رغم ان قابلية الرجل على الانسال قد تضعف في المراحل الأخيرة من حياته إلا أنها لا تتوقف حتى الوفاة⁽¹⁾.

• الحد الأقصى للتوالد: ان معدلات الولادة لدى المرأة غالباً ما تكون عالية جداً، اذا ما توفرت الظروف المناسبة ولم تتعرض الى معوقات، فاذا وضعت المرأة طفلاً كل عشرة شهور لمدة 31 سنة (التي تعد فترة خصوبة المرأة) فسيكون لديها 37 مولوداً، إلا ان المعوقات التي تسود حياة المرأة خصوصاً في وقتنا الحاضر حرمتها من هذه الميزة، وكانت عائقاً واضحاً في انخفاض معدل خصوبتها.

• العقم بعد للولادة: من الأمراض السائدة لدى المرأة هو العقم بعد الولادة، فمن الطبيعي ان المرأة تصاب بعقم محدد المدة عادة ما تشير الدراسات

(1) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، مصدر سابق، ص 127_128.

إلى اختلاف المدة من امرأة وأخرى، وإن مدتها تقدر بين (4_6) أشهر، إن طول المدة كانت عائقا سلبيا في معدلات الخصوبة⁽¹⁾.

ثانيا: العوامل الديموغرافية.

يعد كل من التركيب العمري والنوعي للسكان عاملا مؤثرا في مستويات الخصوبة، فالمعروف إن نمط التركيب العمري للسكان يحدد نسبة الفئات المنجبة في المجتمع، ومن ثم تتحدد مستويات الخصوبة العمرية الخاصة، ومعدلات المواليد أكثر ارتفاعا في المجتمعات التي تزيد بها نسبة الشباب من المجتمعات الهرمة، كما إن نسبة النوع في السكان لها تأثير واضح على تباين الخصوبة، وهذا يتضح في المجتمعات التي يخرج منها المهاجرين (الذكور) لفترة زمنية تنخفض فيها معدلات مواليدها بشكل واضح⁽²⁾.

يلعب العمر عند الزواج دورا مهما ومؤثرا في خصوبة الأسرة ففي المجتمعات التي يسود فيها الزواج المبكر ترتفع معدلات المواليد حيث نلاحظ علاقة عكسية بين سن الزواج ومعدل المواليد، فالنساء اللاتي يتزوجن في سن متأخرة (25_30 سنة) ينجبن عدد أقل من الأطفال من تلك التي تتزوج في سن (18_23 سنة)، فالزواج المتأخر يقلل معدلات النمو السكاني حيث إنه يقلل من طول فترة الحمل عند المرأة (وهي فترة تنتهي مع منتصف الأربعينيات من عمرها).

ثالثا: العوامل الاجتماعية.

لا تقل العوامل الاجتماعية دورا في تباين مستويات الخصوبة والمواليد، إذ تبرز أثرها الواضح على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، فالعادات والتقاليد السائدة المرتبطة بالزواج في المجتمع لها دورها المؤثر على الخصوبة وعلى عدد ما تنجبه المرأة من أطفال، مثلا أشكال الزواج السائد في المجتمع كـ(الزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات)، ينعكس ذلك على عدد الأطفال التي تنجبها الأسرة، من جهة أخرى تلعب المعتقدات الدينية دورها المؤثر في الخصوبة فكل الأديان السماوية نادت وشجعت على زيادة الانجاب، نزيد على ذلك دور قيمة الأبناء وخاصة الذكور، وإن الرغبة الملحة لدى المرأة في إنجاب طفل الذكر تعد عاملا مؤثرا على الخصوبة في معظم المجتمعات، فالأسرة لا تعد كاملة إلا إذا كان بها ابن (طفل ذكر)، فبذلك تستمر المرأة بالإنجاب حتى تحقق رغبتها أو رغبة زوجها، وهذا التقليد سائد في المجتمعات

(1) المصدر نفسه، ص130.

(2) فايز محمد العيساوي، أسس جغرافية السكان، مصدر سابق، ص205.

العربية، وخاصة في المجتمع العراقي اذ أن رغبة الأسرة في إنجاب الطفل الذكر عاملاً حاسماً في نجاح الكثير من الأسر في ديمومتها.

رابعاً: العوامل الاقتصادية

من بين العوامل المؤثرة في الخصوبة هي العوامل الاقتصادية، ومن بين أكثرها أثراً هو مستوى المعيشي أو متوسط الدخل للفرد، وتشير الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين الدخل وخصوبة الأسرة، فتشير إلى ان الأسر ذات الدخل المرتفع تفل معدلات خصوبتها، بينما الأسر الفقيرة ذات الدخل الواطئ ترتفع فيها معدلات الخصوبة⁽¹⁾.

بصفة عامة فان الفقير الذي يملك قليلاً من المال لتحقيق طموحاته هو أكثر الناس إنجاباً من الفرد الغني، وذلك طموحاً منه

خامساً: العوامل السياسية.

تلعب الحكومات دوراً مهماً في تغيير مستويات الخصوبة فقد يكون الدور غير مباشر من خلال توفير الخدمات لاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتحسين أحوال السكان مما يؤثر على خفض معدلات المواليد، واصبحت سياسة التنمية هي المدخل المفضل لخفض معدلات المواليد في كثير من المجتمعات النامية، حيث يلعب انتشار التعليم والوعي الصحي الوقائي دوراً في تقبل الأمهات لممارسات تنظيم النسل، ويتضح دور الحكومة جلياً حينما تتبنى سياسة سكانية محددة تتفق ومصالحها القومية وقد تسن القوانين من اجل تحقيق أهدافها⁽²⁾

وقد تلعب الظروف السياسية دوراً في معدلات المواليد وتذبذبها، فحين تدخل الدولة في حرب تنخفض معدلات مواليدها نتيجة انشغال الشباب بالعمليات الحربية وغيابهم عن اسرهم فترات طويلة، هنا تتدخل الحكومة بسن قوانين تشجيع الإنجاب وهذا ما حصل في المجتمع العراقي أثناء الحرب الاولى (العراقية الإيرانية) سنت الدولة قرار تشجيع الإنجاب⁽³⁾.

(1) السيد محمد الحسيني، الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابي، مجلة دراسات سكانية، العدد 33، 1976، ص 75 وما بعدها.

(2) فايز محمد العيساوي، أسس جغرافية السكان، مصدر سابق، ص 211.

(3) فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مصدر سابق، ص 34.

مؤشرات تذبذب السلوك الإنجابي للمرأة في المجتمع العراقي .

يعد العراق من البلدان الفتية في تصنيفه من حيث السكان، إذ تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15 سنة) حوالي (39%) من مجموع سكانه، وخلافا لما هو عليه الحال في دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى، فعدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (يوم -4 سنوات) ما يزال أعلى من عدد الأطفال بعمر (5 _ 9 سنوات)، ويعود ذلك إلى جملة أمور أهمها العدد الكبير للنساء في عمر الإنجاب، وطبيعة ظروف المجتمع العراقي، وقد أشار التوزيع العمري في العراق إلى ارتفاع معدلات الإعالة إلى (7.5%) بشكل عام في العقدين الأخيرين بشكل عام إلا أن النتائج عكست فروقا كبيرة بين مناطق الجغرافية في معدلات الإعالة نتيجة لاختلاف الخصوبة والسلوك الإنجابي بين الأسر العراقية، وبلغ متوسط حجم الأسرة العراقية حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء العراقي عام 2004، (6.4) فردا، وأشارت إلى أن المتوسط في الحضر اقل منه في الريف حيث بلغ في الحضر (6) أفراد، أما في الريف فقد بلغ (8) أفراد⁽¹⁾.

وعلى الرغم من اشتراك العراق مع بعض البلدان في خصائص ديموغرافية عديدة منها النمو السريع للسكان نتيجة المعدلات العالية للخصوبة وطبيعة السلوك الإنجابي للمرأة العراقية إلا أن هذا النمو خضع إلى عدة عوامل وضغوط أثرت في شكله ومعدلاته ومؤشراته في العقود الماضية، وتشهد بعض الخصائص على ماض العنف في المجتمع العراقي خلال تلك العقود التي أثرت على الواقع الديموغرافي الاجتماعي للأسرة العراقية، منها (الحروب، والعقوبات الاقتصادية، وأخيرا الاحتلال)، وتشير التقديرات السكانية إلى تذبذب النمو السكاني في المجتمع العراقي في الفترات الزمنية السابقة (رغم عدم وجود الدقة في الإحصاءات السكانية في العراق)، هذا التذبذب ناتج عن تداخل النظام الإنجابي للأسرة العراقية، ففي الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) فقد العراق حسب التقديرات الإحصائية ما بين (800000_1000000) شخص تتراوح أعمارهم بين (18_45 سنة)، وهذا بدوره ترك العديد من الأسر بلا أزواج إذ ترملت النساء ويتم الأطفال ويعد ذلك مؤشرا سلبيا

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، بغداد، 2006، ص23.

على الوظيفة الإنجابية للأسرة فغياب الأب يعني تعطل المنظومة الإنجابية للأسرة⁽¹⁾.

والتفتت الحكومة إلى تلك المشكلة وسارعت إلى تشريع بعض السياسات السكانية للتقليل من حدة اثر الحرب على النمو السكاني في المجتمع العراقي ولتعويض ما فقد ويفقد من الذكور على جبهات القتال، فقد أصدرت الحكومة العراقية آنذاك تشريعات تشجع على زيادة الإنجاب هما القرارين (881 و 882) بتاريخ 1987/11/29. ينص الأول منهما على منح الزوج الموظف مخصصات عائلية مقدارها (25) دينار شهريا إذا أنجبت زوجته مولودها الرابع وينص الثاني على منح إجازة الأمومة للام الموظفة براتب للأشهر الستة الأولى وبنصف راتب للأشهر الستة التالية (2)، من جانب آخر منحت مكافأة مالية لكل من يتزوج بأرملة شهيد، فضلا عن منع تداول (موانع الحمل) في الصيدليات، ومنع الأطباء من اجراء عمليات الإجهاض إلا في الحالات التي تهدد حياة الزوجة الحامل، وفرض رقابة شديدة على ذلك.

نزيد على ما تقدم أن الحكومة العراقية بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية اتجهت إلى التخطيط السكاني والتنموي وذلك للحد من وفيات الأطفال والسعي لانخفاضها حتى بلوغها (0.1%)، وذلك بتحسين الأوضاع الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية ومكافحة الأمية من خلال برامج مرئية ومسموعة لأجل النهوض بالواقع الديموغرافي والتنموي للمجتمع العراقي⁽³⁾.

وفي حقبة التسعينيات أدت الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي بشكل عام والأسرة العراقية بشكل خاص من (حرب، أعقبها حصار مدمر) إذ ما خلفته من ماسي كبيرة فإلى جانب الأعداد الكبيرة من القتلى من العسكريين والمدنيين تركت الحرب أثارها الكيميائية التي نتجت عن استخدام العدو أسلحة محظورة دوليا مما أثر بشكل سلبي على الجانب الصحي لسكان العراق وخاصة الأطفال فانتشرت

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الأول، بغداد، 2004، ص 51.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد (3179) بتاريخ 1987/12/7.

(3) جمهورية العراق، وزارة الصحة العراقية، التقرير السنوي، 1990، ص 24.

الأمراض والأوبئة وظهرت حالات التشوه الخلقي بين الولادات وارتفعت معدلات الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة ووفيات الأمهات في حالي الحمل والإنجاب⁽¹⁾.

هذا بدوره اثر سلبا على الواقع الديموغرافي للمجتمع العراقي سيما السلوك الإنجابي للمرأة مما قادها إلى رسم سياستها الإنجابية بشكل جديد يتناسب وطبيعة الظروف المستجدة التي لم تشهدها الأسرة العراقية من قبل، فتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة التضخم، وصعوبة سد حاجات الأسرة سيما الأطفال كانت سببا مؤثرا على السلوك الإنجابي للمرأة العراقية وذلك بظهور سلوك جديد مختلف تماما عن حقبة الثمانينيات وحدث انقلاب على السياسة السكانية المشجعة للإنجاب، لأنها خلت من صلاحيتها إذ لم تعد المكافأة النقدية والبالغة (25 دينار) ذات قيمة في فترة التسعينيات نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وقيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، من جانب آخر انتشار الأمراض وتدني مستوى الخدمات والأوضاع الصحية في العراق وشحه الأدوية والمستلزمات الطبية، وعجز الدولة من سد متطلبات السكان من الجانب الصحي وخصوصا في الفترة التي سبقت مذكرة (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام 1997، وهو ما شكل خوفا كبيرا للأسرة العراقية عن الناحية الإنجابية، فأتجهت المرأة إلى وسائل تأجيل الحمل بعد أن سمحت الحكومة لأول مرة في العراق بفتح مراكز تنظيم الأسرة عام 1994، وأخذت النساء تراجعن مراكز تنظيم الأسرة التي انتشرت في المدن وهكذا الحال بالنسبة لمدينة الموصل⁽²⁾.

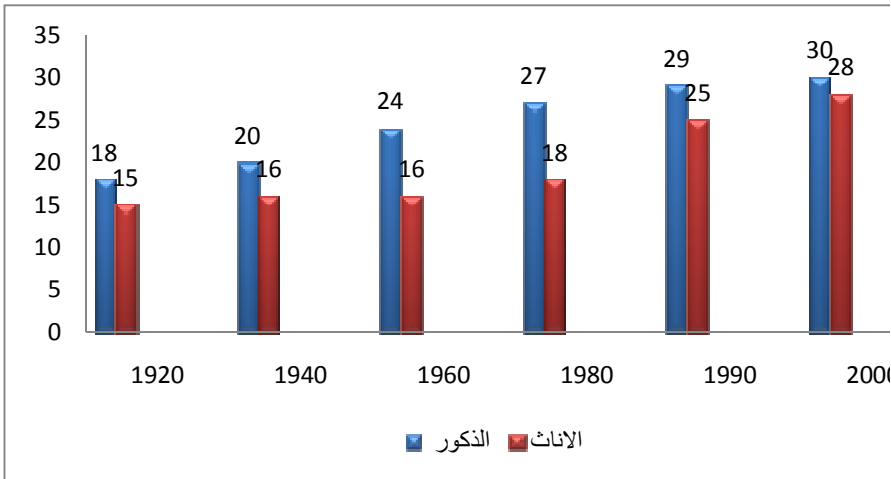
ولا يمكننا أن نغفل بأن السلوك الإنجابي للمرأة العراقية تأثر إلى جانب الظروف السابقة الذكر بالظروف البيولوجية وهو (عمر المرأة عند الزواج)، ويعد سن الـ (18 سنة) سن الزواج القانوني في العراق، ويسمح بالزواج في سن الـ (15 سنة) بموافقة ولي الأمر وسن الزواج يعد مؤشراً هاماً لعدة أسباب:-

1. ان الحمل اشد خطورة على النساء صغيرات السن.
2. يرتبط الزواج في سن مبكر عادة بفارق سن كبير بين الزوجين، مما يجعل من الصعب توازن السلطة وصنع القرار في الأسرة.
3. يرتبط الزواج في سن مبكرة بمعدلات خصوبة عالية في المجتمع العراقي.

(1) فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2009، ص 193

(2) فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مصدر سابق، ص 34.

ويوضح المخطط البياني أدناه إلى عمر الزواج لكلا الجنسين في المجتمع العراقي للسنوات 1920_2000 (1).



وبحسب مؤسس سن الزواج في المجتمع العراقي على امتداد (20 سنة) وسن (29 سنة) للمدة (1990-1999).

أما الظروف التي أملت بالمجتمع العراقي وأثرها على سن الزواج، وتأخره فيمكن تلخيصه بالتالي:-

1. تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسرة العراقية.
 2. ارتفاع المهور، ومتطلبات الزواج وتكاليفه.
 3. انتشار البطالة، وفقدان فرص العمل مما اثر بدوره على تأخر سن الزواج في المجتمع العراقي وبالتالي اثر على معدلات الخصوبة للمرأة العراقية.
- فضلا عن ذلك فقد ساهم تدهور العامل الصحي في التأثير على السلوك الإنجابي للمرأة العراقية، فظهور حالات التشوه الخلقي في الولادات، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وارتفاع أجور العلاج، وسد حاجات ومتطلبات المولود الجديد كانت عاملا مهما في تذبذب السلوك الإنجابي.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الثاني، بغداد، 2004، ص 51.

ولا يغفل على الباحثين أن مؤشرات السلوك الإنجابي ومعدلاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعليم، وخاصة تعليم المرأة، وتشير الإحصائيات أن معدل الخصوبة الكلية لدى النساء الحاصلات على التعليم تنخفض بمقدار (2,2) عن غير المتعلّقات، فضلاً عن أن هناك ارتباط وثيق بين السلوك الإنجابي للمرأة ومساهمتها في القوى العاملة، إذ بلغ معدل الخصوبة لدى النساء المساهمات في القوى العاملة (الموظفات، أو المتعینات على العمل بشكل مؤقت.... وغيره) حوالي (2,9)، بينما بلغت (4,3) لدى غير المساهمات في القوى العاملة للفترة ما بين (1999_2003)، وعلى الرغم من حجم التغييرات التي حدثت في عام 1997 إلى عام 2003، ومدى استفادة الأسرة العراقية من اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء، إلا أن أوضاع الأسرة العراقية لم تتغير كثيراً، وإلى الكارثة الكبرى في عام 2003 حيث احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة، وسوء الأوضاع السياسية، وفقدان الأمن، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والصحية، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الترمّل بين النساء وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي (500,000) امرأة متزوجة في العراق. وهذا أدى إلى تداخل أكبر في السلوك الإنجابي لدى المرأة العراقية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر أدى (منع التجوال ليلاً) إلى وفاة الكثير من النساء الحوامل أثناء ساعات الولادة وتعثر وصولهن إلى المستشفى، هذا الإجراء الأمني نشر الرعب في الكثير من الأسر العراقية التي بدورها وضعت حلاً بديلاً لعملية الإنجاب إلا وهو تأخير الحمل، فضلاً عن ذلك فإن الخوف والقلق النفساني بسبب الانفجارات والاغتيالات والمداهمات للبيوت، أثرت في انتشار حالات الإجهاض غير العمدية، غيرت في وجهة نظر الأسرة العراقية نحو الإنجاب ويعد ذلك مؤثراً رئيساً على السلوك الإنجابي للمرأة العراقية.

ويشير الجدول أدناه إلى معدلات النمو السكاني في العراق (1).

السنة	معدل النمو %	عدد السكان بالمليون
1965	3,1	7,847
1975	3,3	11,124

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، مصدر سابق، ص 78.

15,585	3,5	1985
17,890	3	1990
20,536	2,4	1995
27,140	2	2005
387,30	1,9	2007

الخلاصة

لقد أثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أداء المرأة العراقية في المجتمع وخاصة الأداء الإنجابي، وزاد حجم الأعباء باختلاف الأزمان التي يمر بها المجتمع من حروب وتدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية... وغيره.

اتضح هذا التأثير على السلوك الإنجابي للمرأة العراقية من حيث تأجيل الحمل او في بعض الأحيان تحديده. تحسباً لظروف خارجية كانت هي الضحية الأكبر، ومن الجدير بالذكر في ما سلف ان المجتمع العراقي هو مجتمع يسوده العادات والتقاليد التي ترفع من مكانة المرأة المنجبة وتعد الإنجاب من أولويات الزوجين حال حدوث الزواج وخاصة في السنوات الأولى من حدوثه(الزواج).

مما تقدم بينت الدراسة إلى إن الظروف الاستثنائية التي يمر بها مجتمعنا في العقود الأخيرة أدت إلى خلق ثقافات استثنائية وتدهور الظروف الاقتصادية للأسرة، وصعوبة سد الحاجات رغبت الأسرة العراقية برسم سياسات سكانية جديدة تتناسب مع قدراتها في توفير العيش والحياة الرغيدة، ومع تدهور الوضع الصحي في العراق الذي ساهم بدوره إلى تخلخل السلوك الإنجابي لدى المرأة العراقية من حيث ممارسات كانت بعيدة عنها في الظروف الاعتيادية للمجتمع.

خاتمة الفصل الثالث

في أي مجتمع يتعرض للحرب تتأثر الأوضاع السكانية بتلك الحرب، فكيفما إذا كان المجتمع يتعرض لثلاثة حروب في ثلاثة عقود متتالية، وإن ما تعرض له سكان العراق في السنوات الماضية من حروب وحصار واحتلال وما تبعها من ارهاصات على لها الأثر السلبي في الواقع الديموغرافي فيه، فظهرت الهجرات الاجبارية أو الارادية بسبب اوضاع البلد، وبسبب الظروف التي بدأت تهدد حياة الإنسان وتحرمه العيش الرغيد.

فضلا عن ان المتتابع للاوضاع السكانية يلاحظ الأثر الواضح للحروب في الواقع الديموغرافي من حيث الوفيات المرتفعة، والولادات المشوهة، والسلوك الانجابي للأسرة العراقية التي اتخذت بعين الاعتبار طبيعة الاوضاع السائدة كاساس لتحديد حجم الاسرة واليات ضبط النسل من اجل تمكين قدراتها لسد متطلبات افرادها في ظل صعوبات الحياة التي تواجهها.

المصادر

1. الامم المتحدة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، حالة سكان العراق 2010، مكتب صندوق دعم العراق، بغداد، 2011.

2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، بغداد، 2008.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد، 2009.
4. فراس عباس فاضل البياتي، مورفولوجيا السكان (موضوعات في الديموغرافيا)، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.
5. حسان محمد الحسن وعبد الحسين زيني، الإحصاء الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1981.
6. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، نيويورك، 1986.
7. فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرفادين، العدد 48، 2007.
8. محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الكريم، السكان (ديموغرافيا وجغرافيا)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1962.
9. يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1985.
10. فايز محمد العيساوي، اسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003.
11. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، مطابع بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2000.
12. السيد محمد الحسيني، الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابي، مجلة دراسات سكانية، العدد 33، 1976.
13. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، بغداد، 2006.
14. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الأول، بغداد، 2004.

15. جريدة الوقائع العراقية، العدد (3179) بتاريخ 1987/12/7.
16. جمهورية العراق، وزارة الصحة العراقية، التقرير السنوي، 1990.
17. فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماضٍ مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2009.
18. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الثاني، بغداد، 2004.

الفصل الرابع

البعد السوسيولوجي للحرب

المبحث الأول / الحرب والتعايش السلمي

المبحث الثاني / العامل الاجتماعي والثقافي

المبحث الثالث / المحتوى الديني

الفصل الرابع

البعد السوسولوجي للحرب

التمهيد

ان العراق بلد متنوع القوميات ومتعدد الاثنيات ومختلف اللغات، وهذا ما جعل منه بلدا يختلف في مميزاته عن الكثير من بلدان العالم، ولعل روح الوطنية الواحدة التي تجمع سكانه جعلت من ذلك التميز أكثر بريقا وجمالا، أن العراق رغم ما عاناه من حروب ومشكلات الا أن النسيج الاجتماعي مازال واقفا يعلو في الأفق، وما زالت طينة المحبة العراقية والتالف والتعايش السلمي تزداد تماسكا رغم التغيرات المناخية التي تعصف بها من كل جانب ومن مدة الى اخرى، ومن هذا المنطلق ارتأى الباحث ان يوضح طبيعة التعايش السلمي في المجتمع العراقي.

المبحث الأول

الحرب والتعايش السلمي

إن ما يميز سكان المجتمع العراقي التنوع الأثني والثقافي فيسكن العراق،(العرب، والكرد، والتركمان، والايديدية، والمسيحية.... وطوائف اخرى)،

هذا التنوع العرقي والاثني جعلت من العراق ارض خصبة للتعايش السلمي فلم يشهد العراق الحديث تفرقة طائفية او عرقية او دينية، بل كان سكان العراق يعيشون في مبدا واحد وهو الوطنية الواحدة (العراقية)، فالملاحظ للمجتمع العراقي ان هناك الكثير من التلاحم الاجتماعي بين اطيافه، ومكوناته، فانتشار ظواهر الزواج بين مكوناته، وحسن التعامل والأخوة والجيرة، والتعاون في الضراء والسراء، إلا أن الحرب في إفرازاتها السامة استهدفت جسد (الوطنية الواحدة_ العراقية) بسمومها التي حاولت تفسيح هذا الجسد الواحد الى أشلاء متناثرة.

فعلى الرغم من انتشار القتل الطائفي والعنف الدموي على الهوية، وعلى الانتماء الديني، والانتماء العرقي... وغيره، هذا العنف الدموي عصف بحياة الملايين من سكان العراق، مما ترك اثرا في نفوس العراقيين، فبات الخوف والقلق يسود سكان المجتمع العراقي بكل أطيافه فلم يسلم أي طيف من موجات العنف، فموجه تعصف بطائفه، تقابلها موجه تعصف بطائفة أخرى وهكذا حال سكان العراق مما أصبح شبح الموت يطرق كل باب بغض النظر عن لونه وشكله.

الا ان الوعي الثقافي والمعرفي والأخلاقي والديني لسكان المجتمع العراقي جعلت منهم ينتبهون الى تلك الموجات فالتعايش السلمي بين فئات المجتمع سمة قديمة عمرها الاف السنين، فعلى سبيل المثال لا الحصر _ تجد ان المحلة العراقية الواحدة (مجموعة دور تسكنها اسر تسمى محلة) تسكنها عدة طوائف وقوميات واثنيات مختلفة تجمعهم الود وحسن الجيرة والتعاون والمشاركة في المناسبات (الاعراس، والعزاء)

مظاهر التعايش السلمي

1. الزواج

يعد الزواج بين الثقافات والأعراق المختلفة مظهر رئيسي من مظاهر التعايش السلمي، لانه يقرب العلاقات ويقوي دعائم التأصر بين افراد المجتمع الواحد. فالقربة بالمصاهرة سمة رئيسة في المجتمع العراقي، على الرغم من انتشار زواج الاقارب في المجتمع العراقي بشكل كبير جداً الا ان ذلك لا يعد عائقا امام الزواج الخارجي (خارج القرابة) وان المجتمع العراقي ينتشر فيه هذا النوع من الزواج، لعدة اسباب حسب رأينا أهمها:-

1. الوعي الصحي لدى ابناء المجتمع، في انتشار امراض الطفولة الوراثة بسبب زواج الاقارب كـ (مرض اليرقان الدائم، ومرض

الثلاسيما.... وغيرها)، مما يؤثر في التكوين البيولوجي والجسمي للطفل ويؤدي الى العاهات المستديمة ومن ثم الموت.

2. الوعي التعليمي والثقافي.

3. التملص من بعض العادات والتقاليد القديمة السائدة في الزواج.

هذه العوامل كانت نقلة في أسلوب الزواج في المجتمع العراقي، على الرغم من ان الحرب اثرت في انتشار أعمال العنف الدموي بين سكان العراق الا إننا نجد ظاهرة الزواج بين اطياف المجتمع العراقي سائدة بشكل كبير وان تأثرها في المظاهر الجديدة والاستثنائية للمجتمع كانت محدودة ومقتصرة على فئات من السكان الجاهلين والمتعصبين نوعاً ما.

فما زالت الأعراس تتم بين الجيران على الرغم من اختلاف العادات والتقاليد والاعراف بينها، ان ذلك لا يقف عائقاً امام التعايش السلمي بين فئات المجتمع العراقي .

2. الجيرة

تعد علاقات الجيرة السائدة في المجتمع العراقي بكافة فئاته مظهر من مظاهر التعايش السلمي الحقيقي، فالتعاون سائد بين الجيران، في كافة المناسبات (الأفراح، والأحزان)، فضلا عن التواصل المستمر بين الجيران في الزيارات اليومية والزيارات الخاصة في المناسبات.

بل وإن الكثير من الجيران تحدث بينهم حالات الزواج كما اسلفنا، هذا دليل الوعي الاجتماعي والأخلاقي بين سكان المجتمع العراقي، فضلا عن أن المجتمع العراقي أكثر من (96%) من سكانه هم من الديانة الإسلامية التي تنص في شرائعها وأحكامها على حسن الجيرة والتعاون والتآخي بين الجيران. ولا يختلف الحال عند باقي الديانات الأخرى فالدين المسيحي هو أيضا ينص في تشريعاته وتعليماته على حسن الجوار والتعامل والمحبة.

فمن يدخل المجتمع العراقي يرى جذور الجيرة الحسنة ممتدة من جيل إلى آخر فالعادات الاجتماعية تقتضي بمساعدة الجار وحسن التعامل وتبادل الزيارات بعض النظر عن الانتماء القومي والعرقي.

3. المشاركة في الأفراح والأحزان

سمة أخرى من سمات المجتمع العراقي التي تجسد أجمل صور التعايش السلمي بين مكونات هذا المجتمع، فطبيعة العادات الاجتماعية تقتضي على المشاركة المتبادلة في الأفراح والأحزان، فنرى في أي مراسم كان (الزواج، أو الوفاة) تجتمع النساء في بيت صاحب المناسبة، ويقومون بمساعدتهم في الطبخ وتقديم الخدمات للحاضرين، وكذلك الرجال أيضا يقدمون المساعدات الخدمية، بل وحتى البعض منهم يتبرع في فتح بيته للناس الحاضرين للمشاركة في المناسبة ويقوم بتقديم كافة الخدمات إلى الحاضرين.

هذا الاندماج الاجتماعي ينقل صورة المجتمع الواحد المتعدد الطوائف والأعراق من خلال تبادل المشاركات في المناسبات السعيدة، أو الحزينة، وخاصة في السنوات الأخيرة زادت هذه الظاهرة بشكل كبير وخاصة من انتشار حالات القتل الذي صد الكثير من أرواح الأبرياء.

المبحث الثاني

العامل الاجتماعي والثقافي

بات من الواضح التأثير الواسع للحرب على سكان العراق ليس من حيث الضحايا البشرية فحسب بل من امتداده الى الواقع الاجتماعي والثقافي داخل المدن العراقية، فظهرت بعض السلوكيات الاجتماعية الجديدة للسكان المجتمع العراقي تعايشا مع متطلبات الوضع الأمني السائد. وكننتيجة طبيعية لهذا لم تعد الأسرة العراقية تشعر أو تحس كثيرا بالحياة الاجتماعية المشتركة كما أنها لم تتمتع بالقيم والخصائص والمشاعر والتفاعلات الأسرية والاجتماعية وبسبب التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تعرض لها المجتمع العراقي، فقد أثرت وبشكل واضح في النسق القيمي إذ اخذ النسق القيمي السائد يضعف ويحل محله نسق قيمي وافد لم يكن موجودا في وقت مضى فالأزمة الاقتصادية تعمل على تهيئة مناخ اجتماعي يتم فيه تقبل حالة المخالفة للأعراف السائدة والقواعد الخلقية العامة وهذا يمكن ان يؤثر بدوره على النمو الاجتماعي والاستقرار في حياة الأسرة ويمكن أن يفسر هذا حالات الغلظة والشدة وسرعة الغضب والعصبية في سلوك أفرادها بعد أن فقدوا الحياة الأسرية وعلاقتها بكل ما تعنيه من محبة وألفة وتعاطف وأحاسيس ومشاعر إنسانية وان تضحية أفراد الأسرة في توفير المال لمواجهة صعوبات الحياة الجديدة هو الثمن المقابل لحياة أسرية ضعيفة العلاقات لا وقت فيها للحياة الاجتماعية والأسرية المشتركة ولا شك أن الأطفال هم الأكثر تضررا بهذه الظروف ومعاناتهم هي الأصعب بسبب تأثرهم العميق وانعكاسه البالغ على شخصيتهم وإذا كانت الأسرة العراقية ما تزال، بحاجة مادية فهي كذلك تفتقر إلى العاطفة الأسرية والعلاقات الحميمة مع حاجات الأطفال على أساس الأطفال أولا فإن هذا ينطبق على الحاجة المادية في حين أن الضرر الآخر المهم أيضا هو الحاجة إلى العاطفة الأسرية وعلاقتها الحميمة وهو ما يجب الاهتمام به والتوعية بأبعاده من أجل طفولة أسرية اجتماعية طبيعية⁽¹⁾. ولعل إن سبب انتشار ظاهرة الانفلات السلوكي إلا وهي مهمشوا المجتمع وهم الفئات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية والمنتمون إلى فئات اجتماعية واسعة تضم حتى الفئات الوسطى التي أصبحت في كثير من البلدان العربية في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها

(1) حسين علي قيس محمد القيسي، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكررته في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص118.

الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تشكل الفئات الهامشية عالمًا واسعًا يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليًا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية، والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة والعاطلين عن العمل، والمتسولين وساكني الأحياء المتخلفة والأحداث والمتشردين وكل من يلتقط رزقه من قلب علاقات الشارع القذرة، جغرافيا ينتشر على اتساع المدينة وان تركزت فعاليتهم في بؤر معينة، لذلك يخترقون كل الشرائح، ولكنهم يتمركزون في الشريحة المدنية الدنيا، أن الشواهد الواقعية تؤكد استمرار تنامي عدد العاطلين عن العمل والمحرومين والفقراء والمعدومين الذين يشغلون مساحات واسعة في البنى الطبقية للبلدان العربية وبضمنها العراق مما يزيد في تردي أوضاعهم الراهنة والمستقبلية في المجتمعات العربية⁽¹⁾.

على الرغم من البعد الاجتماعي للحرب على سكان العراق وانتشار المظاهر الاجتماعية السلبية لدى سكان العراق إلا إن الكثير منهم لم ينجرّف مع هذا التيار بل ان الكثير من سكان البلد قاموا بردع هذه السلوكيات.

(1) المصدر نفسه، ص 120.

واهم المظاهر الاجتماعية والثقافية السلبية للحرب هي:

1. انتشار ظاهرة السلب والنهب والسرقة والفرهود سواء سرقة للأموال الدولة، أو سرقة المواطنين لبعضهم، وهذه العمليات الإجرامية أدت بأرواح الكثير من الأبرياء من سكان العراق.
 2. انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية، حيث الرشوة واختلاس أموال الدولة بات منتشرا في الكثير من الدوائر الحكومية وغيره، مما عرقل انجاز المشاريع والخدمات للسكان.
 3. انتشار ظاهرة التلوث البصري حيث مظاهر العنف والخراب والتلوث البيئي منشر في اغلب مناطق البلد وهذا بدوره انعكس سلبا على الحياة النفسية والاجتماعية لسكان العراق.
 4. الانفلات الأمني وانعدام المواقع الترفيهية للتنفيس عن الضغط على السكان، فضلا عن قلة ساعات التجوال وخاصة في الليل اثر سلبا على الحياة النفسية والاجتماعية لسكان البلد.
- فضلا عن الكثير من المظاهر الأخرى التي كانت لها الأثر الواقع على الحياة الاجتماعية في العراق.
- وإذا انتقلنا إلى التعليم الذي يعد عاملاً رئيساً في التنمية البشرية المستدامة، وهو عنصر من عناصر الرفاه الاقتصادي ووسيلة الفرد لاكتساب المعارف والارتقاء بالمجتمع الى المستويات الثقافية المتقدمة في جوانب الحياة المختلفة، وخاصة تعليم النساء والبنات ركيزة لتحقيق ذلك⁽¹⁾ لان تعليم البشر يعد من أهم موارد المجتمع الثقافية والتربوية لكي تواكب التطورات الحياتية وخاصة تعليم الأطفال، لان الدول المتقدمة تنظر إلى الطفل على انه رأس مال استثماره مستقبلاً بالمحافظة عليه ليلعب دوراً في رقي الأمة وتقدمها الحضاري⁽²⁾.
- فالتعليم يرفع من المستوى الثقافي للفرد، وسنوات الدراسة تعد الركائز الأساسية في تطوير المجتمع وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ تساعد توعية الأبووين، ولاسيما الأم في تخطي المشكلات وأتباع أفضل السبل الصحية

(1) الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 1995، ص 21.

(2) عبد الفتاح وهبية، في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 83.

والغذائية التي تتطلبها حياة أطفالها، مما يضمن لهم العيش ويبعد عنهم شبح الموت، ولكننا نجد أن التعليم حاله حال غيره من العوامل الاجتماعية التي اثر فيها الحروب في العراق.

إذ أشارت المنظمة العالمية في تقريرها عن الوضع التعليمي في العراق إلى أن النظام التعليمي في العراق قد تأثر بالحرب والعدوان وفقدان الأمن، نتيجة لنقص اللوازم التعليمية فضلاً عن تدهور المستوى المعاشي. وأكدت إن أطفال الأمهات المتعلمات كانت فرصتهم أفضل لبقاء على قيد الحياة من أطفال الأمهات غير المتعلمات⁽¹⁾ كما أوجد الحرب مشكلات عديدة وكان مصيبتها الفرد، ومن ثم المجتمع، فازدادت نسب التسرب الدراسي من المدرسة وخصوصاً للذكور، لعدد من الأسباب منها الذهاب إلى العمل أو تيقنناً بان الشهادة لم تعد تجدي نفعاً.

أما من جانب الإناث فالمشكلة باتت أصعب، لان الكثير من الأسر منعت بناتها أساساً من الدراسة، بسبب الظروف التي تعيشها تلك الأسر فضلاً عن ان تلك الظروف أكدت إن الشهادة لم تجد نفعاً للذكور والإناث كذلك، وبالتالي أن مصير الفتاة هو الزواج مما حرّمها من ممارسة دورها وتحقيق ذاتها عن طريق زيادة الوعي والإدراك والحصول على الشهادة، وبالتالي انعكس سلباً على حياتها الزوجية وفي عملية التنشئة لأطفالها، التي ستنعكس لاحقاً على صحتهم وتسهم في زيادة مخاطر الوفاة بينهم.

فالواقع الثقافي والتعليمي للسكان العراق فعلى الرغم من ارتفاع المكانية الاجتماعية لأصحاب الشهادات وأهمية العامل الوظيفي للسكان إلا أن ما زال العراق يتصدر الدول التي ينتشر فيها التسرب الدراسي وتدهور الواقع التعليمي والتربوي مما انعكس سلباً على التحصيل الثقافي للسكان. ونستطيع أن نبين الواقع التعليمي في العراق من خلال النقاط التالية:-

1. قلة المدارس التعليمية نسبة بأعداد الطلبة.
2. العجز في الكادر التدريسي، وخاصة في بعض التخصصات.
3. العجز في اللوازم الدراسية للطلبة مما يضطر الوالدين الى شراء تلك اللوازم وهذا عبء جديد على كاهل الأسرة.

(1) BBC. News.Middle East child Soar,.2007 p.2

4. عدم ملائمة الكثير من المدارس للشروط الصحية للدراسة مما يعرض الطلاب الإصابة بالأمراض وخاصة الأمراض المعدية.

والحال اسوء في الواقع لان الحرب كانت لها اليد السلبية في التعليم فانتشرت ظواهر التخلف والأمية بين سكان العراق، والتشرد الدراسي والتسرب، واللجوء إلى العمل بدلاً من الدراسة بسبب تدهور الواقع المعيشي للأسرة مما تضطر الأسرة بدفع طفلها الى العمل، سيما الأسر التي فقدت معيّلها بسبب الحرب أو أعمال العنف.

أهمية المؤسسة التربوية ودورها .

تتضمن التربية كل عملية تؤدي إلى استمرارية المجتمع وحضارته وذلك عن طريق الفرد الذي يعتبر الواسطة لنقل تراث وحضارة الأجداد إلى الأحفاد أي ان حضارة الماضي والحاضر والمستقبل فهي عملية وجدت بوجود الإنسان وقيامه بعملية التنشئة الاجتماعية، ففي كل المجتمعات تقوم التربية بإيصال المعلومات والمعارف والمهارات والقيم إلى الأفراد ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، ان النظم التربوية جزء من النظام الاجتماعي الكلي للمجتمع وهو يؤثر ويتأثر به وبالنظم الاجتماعية الأخرى⁽¹⁾. أكدت الأديان السماوية على أهمية ودور التربية ومؤسساتها في توفير الأمن والأمان وتحقيق الحاجات لسكان المجتمع، أشار الدين الإسلامي بوضوح إلى أهمية حاجة الإنسان إلى التعلم والتربية السليمة وحاجة المجتمع إلى هذا الأسلوب لكي يحقق استمرار الأجيال وهي تسير على وفق الأسس القويمة للمجتمع العربي الإسلامي بمافيها تعاليم سماوية وقيم عربية سلمية وتعد التربية في الإسلام أساساً عظيماً من أسس المجتمع الإسلامي، فهي تربي المسلم على التفكير المنطقي، وتقديم العلاج اللازم لكل داء اجتماعي أو نفسي، وتوسع الأفاق الفكرية، وتنقف العقل البشري، وتحضّ على طلب العلم، وتقديّم للمسلم قواعداً وأحكاماً ونظماً وضوابطاً سلوكية تجعل منه مثلاً: للدقة والنظام والأمانة والخلق الرفيع والمنهجية والوعي السليم، والتفكير في كل ما يعمل أو يريد فعله قبل الإقدام عليه، ولها أثر عظيم في تربية الخلق عند الفرد يتجلى في الضابط الخلقي للفرد، والضابط الاجتماعي من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والضابط السياسي عندما تتولى السلطة تنفيذ أوامر الشريعة، فتصبح سلوكاً سياسياً تسلكه الدولة مع جميع رعاياها ويتربى الناشئ في هذا الجو على المعاني الإسلامية التي يستقيها من:

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخران، المدخل إلى علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بدون سنة طبع، ص 229.

الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والمجتمع، وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية في إعداد الفرد إعداداً صحيحاً من خلال المنهج الإسلامي في التربية (1).

دور المؤسسة التربوية في المجتمع

إن المؤسسة التربوية هي مؤسسة أساسية من وسائل الضبط التي تحقق ضمان الأمن الاجتماعي عندما تنجز المهمات الموكلة إليها بشكل ناجح ولكن فشل هذه المؤسسة يعني أن إحدى مؤسسات الضبط في المجتمع والتي تحرس الأمن الاجتماعي قد أصبحت مشلولة أو مريضة أو قد أصابها الخلل مما يؤدي إلى فتح الباب على مصرعيه أمام قوى البشر لتهاجم أمن المجتمع، أن المهمات الأساسية الموكلة إلى المؤسسة التربوية ونظمها ومنظماتها من دارس ومعاهد وجامعات هي:-

1. تنشئة الأطفال والناشئة تنشئة سليمة من الناحية الاجتماعية والحضارية وأعداد أفراد صالحين للعضوية الاجتماعية وذلك بتعلم أسس النظام والانضباط.
2. تعليم الأطفال في المدارس قواعد مجتمعهم الاجتماعية والقيمية والآداب العامة وأسس التعامل والتفاعل الاجتماعي.
3. تعمل المدرسة والجامعة على صياغة شخصية الطفل طبقاً لشخصية مجتمعه الحضارية بوجهها المشرق الايجابي
4. تحصين السكان من الغزو الثقافي الوافد بأوجهه السلبية ومقاومة الاستلاب الحضاري وتغريب الشخصية العربية بأنواع من الأفكار

(1) النادي العربي للمعلومات، المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 21 / 2 حتى 24 / 2 من عام 1425هـ: إعداد، د / أحمد بن عبد الكريم غنوم الأستاذ المساعد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بأبها - جامعة الملك خالد

والأدبيات والأفلام والمودات والصرخات المظهرية في الملابس وحلاقة الشعر وتصفيفه ونوع السلوك وتناول الخمر والمخدرات وتنظيم عصابات الاعتداء والسرقة وتحدي العرف والقانون⁽¹⁾.

المبحث الثالث

المحتوى الديني

يقصد بالمؤسسة الدينية كافة الأسس والقواعد القدسية وأساليب العبادة وأسس السلوك الديني وأنواع التشريعات الدينية وقواعد السلوك الاجتماعي الملزم المستند إلى القواعد الدينية والمقيدة بها فضلاً عن الهيئات التي تقوم بتمثيل المؤسسة الدينية وتنفيذ قواعدها كالوزارة المختصة بالشؤون والدوائر الملحقة بها، والجوامع والكنائس وكافة الهيئات المتشابهة الأخرى.

يؤثر الدين في طبيعة الكيان الاجتماعي عن طريق تأثيره على العلاقات الاجتماعية فالدين يفرض قواعد معينة لتكوين العلاقات الزوجية والعائلية، كذلك فإن الدين هو الوساطة التي يكتسب بها الفرد عضويته في المجتمع إذ إن على كل فرد أن يعرف دينه ودين مجتمعه ويطبق دينه وبذلك فإنه يُقبل عضواً في المجتمع، والدين أيضاً مرتكز أساسي لوحدة المجتمع وتماسكه إذا يلتفت المجتمع حول عقيدته ويتوحد بفكر الدين وبأساليبه الطقوسية وشعائره، إذن للدين وظيفة أساسية وهي المحافظة على تركيب البناء الاجتماعي وتوازنه⁽²⁾.

أهمية المؤسسة الدينية ودورها.

للمؤسسة الدينية وظائف تحقق من خلالها أمن واستقرار المجتمع، فهي تتدخل في مفاصل الأمن من أجل تحقيق الأمن الشامل للمجتمع، نذكر بعض منها:-

1. أن الراحة النفسية والهدوء والاستقرار من أهم المطالب التي يسعى الدين إلى تحقيقها، إذ أن غالب الأديان سواء كانت مُنزلة، أم وضعيه من صنع

(1) خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة (الأمن الاجتماعي)، بغداد، 1997، ص58.

(2) نفس المصدر، ص82.

البشر، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف الإنسان في البقاء والتكيف مع الآخرين من جهة، ومع بيئته الطبيعية من جهة أخرى، وبما إن العالم مليء بالمعاناة والعنف والفساد والموت وكل هذه الأمور خارجة عن إرادة البشر، فإنها تجعله وجهاً لوجه مع أحوال لا يمكن للتقنية والأساليب الاجتماعية أن تحقق له وسائل التكيف للحياة، وتجد له جواباً منطقياً عقلياً لمعنى الموت، وغيره من الظواهر، فهنا يأتي دور الدين ليعطي معنى لهذه الأشياء ويفسرها، وبهذا يسهل تكيف الإنسان لها، وذلك عن طريق التضرع إلى الله، الذي حدد وقدر مصيره من حيث سعادته أو بؤسه وشقائه، فضلاً عن ذلك فإن الدين يعطيه الضمان العاطفي في حالات الخوف وفي حالات الفشل وخيبة الأمل، والانسجام مع المجتمع عندما يشعر بالاعترا ب، فالدين يوفر الدعم العاطفي في مثل هذه الأحوال، ويؤازر القيم الاجتماعية السائدة ويثبت العزائم والمعنويات ويمد من عدم الاقتناع ويعطي الراحة والتكيف لسوء الطالع والخفايا المظلمة المحيطة به⁽¹⁾. كما يتجلى ذلك في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا

وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (الرعد / 28) فهنا يظهر دور الدين واضحاً، إذ أنه يوفر السكينة والطمأنينة للمؤمنين، وهي من الأمور الأساسية في الحياة الاجتماعية فلا يمكن أن نألف حياة بلا أمن وأمان، وإذا لم يتوفر الأمن فإن الحياة تنقلب إلى جحيم وبؤس وقلق واضطراب كما يظهر ذلك بأبهى صورة في الوضع الاجتماعي المأساوي الذي يعيشها سكان العراق في ظل الاحتلال الأمريكي الجائر. وفي موضع آخر يؤكد الحق تبارك وتعالى هذه الحقيقة بقوله مخاطباً النفس البشرية ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٢٧) ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ (٢٨) ﴿فَادْخُلِي

فِي عَيْنِي﴾ (٢٩) ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ (٣٠) (الفجر: 27-30).

2. المؤسسة الدينية Social in Situation متمثلة بالدين من جهة أخرى، تعطي الفرد الشعور بالضمان والاستقرار وذلك بتحديد هويته وانتمائه للجماعة وبقبوله للقيم والمعتقدات التي يتضمنها الدين حول الطبيعة البشرية ومصيرها، كما يوفر له الطمأنينة عن طريق مشاركته في العبادات والشعائر والطقوس الدينية التي تُعد عاملاً من عوامل

(1) مليحة عوني القصير، ومعن خليل العمر، المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة جامعة بغداد، 1981، ص440.

التماسك الاجتماعي، وخلق المشاركة الوجدانية مع الجماعة والتماسك الاجتماعي خاصة في المجتمعات الحديثة حين تظهر الفردية والعزلة النفسية والاعترا ب وما يرافقها من شك وضياع، وصفوة القول إن الدين الإسلامي عمل على بناء النفس البشرية، في مجالاتها الفردية والاجتماعية، بحيث تتحمل المسؤولية، وتتقن العمل وتفي بالوعد وتشعر بالولاء للجماعة، على أساس الأخوة الإسلامية التي يتوائم فيها الأفراد، في إطار تعاوني وثيق هدفه البر والتقوى، تعميقاً لمعنى الإخوة الإسلامية وتحقيقاً للأمن النفسي والاجتماعي في المجتمع⁽¹⁾.

كان الأمن ولا زال هاجس الأفراد والجماعات، و تسعى الأمم إلى تحقيقه بشتى السبل، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه مكانته في الحياة بكرامة، لذلك فقد رافق تصور الحياة المطمئنة الأمانة كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة التي جُبِل عليها البشر وهي غريزة البقاء، وغريزة الدفاع عن الحياة وسلامة الجسد وصيانة الكرامة، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان، من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة فالصناعة، وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات وعصر العولمة، وقد أصبح موضوع الأمن الاجتماعي من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازع فيه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها، لكنها غير قادرة على تلمس طريقها، فجاء مسلحها لا إنسانياً، وفشلت تقارير التنمية البشرية التي حاولت تسليط الضوء على حجم المشكلة وأخطارها في التأثير على مجرى السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحة على حساب أمن الأفراد والشعوب.

ورغم أهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بحياتنا إلا إنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة بصورة مستقلة فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بترسيخ أنظمة الحكم أو بواجبات أفراد السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم أو التدخل العسكري، دون الاهتمام بالناحية الأشمل التي ظلت غير منظورة، إلا من قبل بعض الباحثين ممن نجحوا في التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع سليم بدون الفرد السليم. وهو ما عبر عنه تقرير التنمية البشرية لسنة 1999م تحت مسمى تهديدات جديدة للأمن البشرى بالقول: "إن انكماش الزمان والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشرى. فالعالم السريع التغيير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، في فرص العمل وفي سبل الرزق وفي الصحة والسلامة الشخصية

(1) لطفي بركات، الطبيعة البشرية في القرآن الكريم، ط1، الرياض، 1981، ص53.

وفى تماسك المجتمعات اجتماعيا وثقافيا. فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجيا المتطورة تؤدي أيضا إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشرى حول العالم التي منها انهيار الأسواق المالية، وانتشار مرض نقص المناعة، والجريمة العالمية وما إلى ذلك مما يتعرض له الأمن الاجتماعي للدول.

لعبت المؤسسة الدينية دورها البارز في العراق بعد الحرب، خاصة في توفير الامن والامان النفسي والاجتماعي، وتماسك الاجتماعي بين سكان المجتمع من خلال بث التعليمات الدينية التي تنص على الاخوة والتعاون والتحابب والعيش بسلام، منذ اللحظة الاولى انطلقت المؤسسة الدينية بدورها الفاعل في ارشاد الناس على ان عمليات السلب والنهب (حرام) مخالفة لشرائع الدينية، فاستطاعت اعادة الكثير من الحاجات الى مكانها من خلال استلامها من المواطنين بعدما سلبت ونهبت، فضلا عن ذلك لعبت المؤسسة الدينية دورا ابويا في تقديم المساعدات للأسر المتضررة بالحرب، والأسر المهجرة من خلال إيجاد مأوى وسد بعض الحاجات المعيشية.

خاتمة الفصل الرابع

كان البعد السوسيولوجي للحرب على المجتمع العراقي واضحا من خلال أبعاده على الحياة الاجتماعية (الأسرية، الدينية، والاجتماعية الثقافية) هذه البنى الثلاث تأثرت بشكل مختلف بالحرب وخاصة البناء الأسري كان أكثر الأبنية الاجتماعية تأثرا بالحرب، من النواحي (البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية... وغيره)، انتشرت إفرازات الحرب في بيوت الأسر العراقية بكافة مظاهره (العنف، الجوع، الحرمان، التخلف، والمرض)، وأصاب المجتمع بأكمله حمى الحرب الذي بدوره اثر بشكل كبير على الواقع السوسيولوجي، والواقع الديموغرافي للمجتمع العراقي بفقدانه الأمن والأمان.

مصادر الفصل الرابع

1. الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة للنشر، نيويورك، 1995.
 - حسين علي قيس محمد القيسي، الانفلات السلوكي (الفرهود) ظاهرة تكرر في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2005.
 2. خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة (الأمن الاجتماعي)، بغداد، 1997، ص 58.
 3. عبد الفتاح محمد وهبية، في جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 83.
 4. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بدون سنة طبع، ص 229.
 5. لطفي بركات، الطبيعة البشرية في القرآن الكريم، ط1، الرياض، 1981.
 6. مليحة عوني القصير، ومعن خليل العمر، المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة جامعة بغداد، 1981.
 7. النادي العربي للمعلومات، المسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 21/ 2 حتى 24/ 2 من عام 1425 هـ: إعداد، / أحمد بن عبد الكريم غنوم الأستاذ المساعد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية
- ١٠٤ - جامعة الملك فهد
www.arabinfo.net

الفصل الخامس

الحرب وهرمية حاجات السكان

المبحث الأول / إبعاد الحرب على المعيشة اليومية

المبحث الثاني / أبعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي

المبحث الثالث / أبعاد الحرب على الواقع الخدمي

الفصل الخامس

الحرب وهرمية حاجات السكان

التمهيد

رغم جراح الحروب وفقدان الاعزة والاقارب، تآثر الواقع الاقتصادي والمعيشي لسكان العراق بما حدث وخاصة في الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة في عام 1991 والذي كان له الأثر السبي في المجتمع العراقي من كافة الجوانب الاجتماعية، والصحية، والاكثر الأكبر في الجانب الاقتصادي والمعيشي فتدهورت اوضاع الاسرة العراقية بشكل كبير وظهرت الكثير من الافات الاقتصادية والحرام المعيشي الذي بدوره اثر في وقائع الحياة السكانية ومظاهر العيش الرغيد ونعيم الصحة.

المبحث الأول

أبعاد الحرب على المعيشة اليومية

عرفت الاحتياجات أو الحاجات بأنها (حساسية خاصة بالجسم الإنساني، ورغبة ملحة فيه لتلك الحاجة، وإنها قلق نفسي واضطراب عاطفي وعدم الشعور بالراحة جراء عدم إشباع حاجة ما)⁽¹⁾. استخدم كثير من علماء خاصة علماء النفس اصطلاح (الحاجة) على انه مرادف لاصطلاح الدافع بوجه عام، لأنها تعبر عن حالة النقص والعوز واختلال التوازن المقترن بالوتر والضيق الذي لا يلب ثان يزول بإشباع الحاجة، وزوال النقص سواء كان هذا النقص مادياً أو معنوياً، فمثلاً ان جميع البشر هم بحاجة الى (حاجة الأمن)، والى التقدير الاجتماعي (حاجة التقدير) فضلاً عن الحاجة الجسمية والحاجة الى الطعام والشراب، اذن الحاجة هي حالة من عدم التوازن التي يتعرض لها الكائن الحي عندما تقوم الحالة العضوية الجسمية بفعاليتها وعندها تنشط الدوافع فتتحرك الكائن الحي وتدفعه لإشباع هذه الحاجة، واعادة الجسم الى حالة من التوازن المستمر⁽²⁾.

اما المنظور السوسيولوجي للحاجات فهو ينحى منحى اخر فهو يعرف الحاجة على انها الرغبات الاجتماعية القوية التي تنتاب الفرد وتدفعه الى تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير، والتعاون معهم بغية سد حاجة في ذاته أو للآخرين، وان سدها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية والحيوية بحيث يكون مردودها للصالح العام⁽³⁾. وما لا يختلف عليه اثنان فان لسكان العالم في المناطق المختلفة مختلفون في حاجاتهم الحياتية وان طبيعة وشدة الاحتياجات عندهم تعتمدان على مواصفات وخصائص الفرد النفسية والاجتماعية والحضارية، وعلى مواصفات وخصائص الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وعلى القوى والمؤثرات الخارجية المحيط به، وأخيراً على المرحلة الحضارية والتاريخية وطبيعة التركيب السكاني لتلك المجتمعات اذ أن (المجتمعات الفنية) تختلف في حاجاتها عن المجتمعات (الراكدة_ الشائخة)⁽⁴⁾.

إن المادة التي يتكون منها جسم الإنسان تفنى وتتناقص ولذلك كان لابد لتعويضها ويفضل الكثير من العلماء المعاصرون ان يتحدثوا عن لدوافع في طبيعة حاجات الإنسان التي لا بد لها ان تستكمل، فالطعام حاجة أساسية لكل فرد وعدم إشباعها يدفع الفرد إلى التوتر النفسي والى تغييرات كيميائية في جسمه فيؤدي إلى

(1) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص27.

(2) جنان سعيد الرحو، أساسيات في علم النفس، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2005، ص43.

(3) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، المصدر السابق، ص28.

(4) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، ط1، 2000، ص285.

ان يبحث الإنسان عن الطعام ليتناوله وبعد ان يتم ذلك يشعر بالإشباع والارتياح وباستعادته لاتزانه، والإنسان كذلك يلجأ الى الراحة لإزالة التعب، وهو يحتاج الى الشعور بالتوازن في شخصيته فيعمل على معالجة كل خلل قد يصيب هذا التوازن وبالرغم من أن ذلك لا يتم بسهولة في بعض الحالات في مقال مواجهة حالات مثل فقدان شخص عزيز تو فقدان السمعة أو الثروة وبعض حالات المرض والصراع النفسي وهي موافق لحاجات أساسية يصعب التوفيق بينها وإشباعها⁽¹⁾.

هرم ماسلو للحاجات الإنسانية

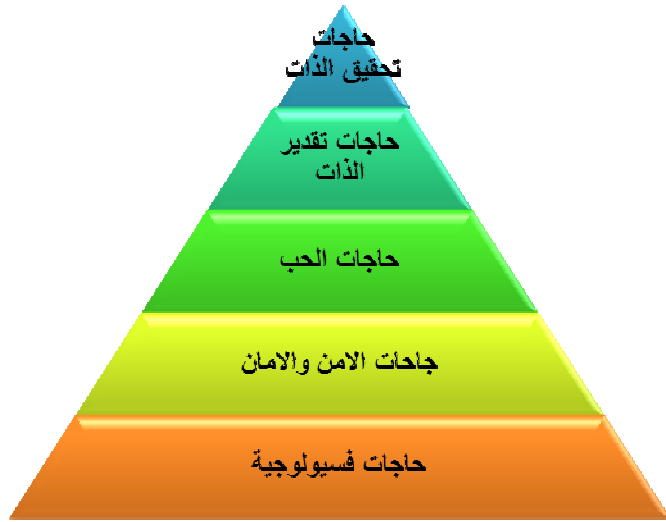
يختلف السكان عن بعضهم في حجم إشباع حاجاتهم الأولية وان تشابهوا في أغلبها فالكل يحتاج إلى الغذاء، والسكن، والملبس، إلا أن الاختلاف في النوعية والكمية والكيفية هو السائد بين بنو البشر، فالإنسان يسعى دائما إلى بلوغ الأفضل في سد حاجاته الشخصية، وان التزايد السكاني الحاصل في العالم جعلت من الحصول على تلك الحاجات أكثر صعوبة بين البشر. فالغذاء مثلا إذا قيس على الصعيد العالمي لا يتوازن مع المتطلبات البشرية، ويتجلى هذا الخلل في عدة مظاهر متفاوتة الخطورة كما ونوعا، حيث لا يشمل الغذاء على العناصر الأساسية الضرورية للجسم، فيكون ذلك سببا للأمراض وإذا ما استمرت الحالة فتصبح الإنسان عرضه إلى الموت البطيء لا محالة. وقد اهتمت التخصصات الإنسانية كعلم النفس والاجتماع والاقتصادي وعلم الإنسان... وغيرها، بأهمية الحاجات الإنسانية في دراساتها العلمية فكتبوا عنها ولا تزال نظرية العالم الأمريكي (أبراهام ماسلو_ 1908_1970) من أهم النظريات التي حددت حاجات الإنسان في هرم مشهور سمي بـ(هرم الحاجات hierarchy of need) التي رأي ماسلو بان على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباع تلك الحاجات ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراد.

ولكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك بطبيعة الظروف التي تحيط بالمجتمعات تحقيق حاجات أخرى هي أكثر ارتفاعا في هرمه للحاجات مثل (تحقيق الذات، أو حاجات المعرفة، أو الحاجات الجمالية)، والمخطط أدناه يوضح ذلك.

(1) هاشم جاسم السامرائي، المخل في علم النفس، مطبعة خلود، بغداد، العراق، 1988، ص83.

الشكل رقم (1)

يبين حاجات الإنسان حسب رأي ماسلو



حاجات الإنسان عديدة ومتنوعة ومعقدة ويعتبر هرم الحاجات لأبراهام ماسلو أحد أهم التفسيرات الأساسية للحاجات. فقد حدد ماسلو خمس مستويات للحاجات، ورتبها في شكل هرم على حسب أهميتها النسبية مرتبه ترتيا تصاعديا بادئا بالحاجات الدنيا .

وتتلخص حاجات ماسلو في خمس مجموعات

1. الحاجات الفسيولوجية (Physiological needs) وهي تشمل الحاجات الجسمانية الأساسية لاستمرار الحياة كالحاجة إلى الطعام والشراب والهواء والملبس والراحة وغيرها .
2. حاجات الأمان (safety needs) وهي تشمل حاجات الشخص لتوفير الأمان سواء كان هذا الأمان من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية والنفسية أو الأمان ضد الأضرار الجسدية.
3. الحاجات الاجتماعية (Social needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب من الآخرين ومتفاعل مع الأفراد الآخرين في المجتمع .
4. حاجات التقدير (Esteem needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الآخرين له واحترامهم وشعوره بالقدرة والنجاح وكذلك الحاجة لتقدير الشخص لذاته

5. حاجات تحقيق الذات (Self-actualization) وتشمل حاجة الفرد أن يحقق أحلامه وآماله بأن يصبح ما أراد دوماً أن يكون، ويكون ذلك باستخدام قدراته ومواهبه في الوصول إلى المركز الرغوب. وهي الحاجة الأكثر رقباً لتحقيق الذات في هذا المستوى حيث تظل تكافح لتكون " أفضل ما يكون " وتزيد من إمكاناتك

ويمكن تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات تمثل المستوى الأول (حاجات شخصية)، والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية)، والمستوى الثالث هو (حاجات عقلية فهم ومعرفة)).

وتقسم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي:

- الحاجات الأولية (primary needs) كالحاجة إلى الطعام والسكن والملبس والحاجة الجنسية.
- الحاجة المشتقة (derived needs) أو الحاجات الاجتماعية، أي الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية ك(الأمن، الاتصال الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي).
- الحاجات التكاملية (integrative needs) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدراً أكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة ك(المعتقدات والممارسات الدينية، ونواحي النشاط الترفيهي والترويجي)⁽¹⁾.

تحديات إشباع الحاجات في لسكان المجتمع العراقي.

1. التحديات الاجتماعية.

لعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلو على الأفراد وتسبقهم في الوجود، وتفرض عليهم التزاماً معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع واخصهم (تارد) وأساس حجة المناصرين للفرد، أن حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في

(1) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة، ص282.

المجتمعان التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع.

وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وإذا كان الطفل الوليد يوهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم التنشئة الاجتماعية كان علينا أن نبحت صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التي يسميها علماء الاجتماع العمليات الاجتماعية الاضطرابية⁽¹⁾.

البناء الاجتماعي

أن لكل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية Status المترابطة على نحو ينجز أهداف ذلك النظام، وكل مركز بدوره يضم مجموعة من ادوار اجتماعية تحقق أهداف المركز أولاً ثم النظام الاجتماعي والمجتمع، بمعنى أن الدور الاجتماعي يتضمن مجموعة تفاعلات اجتماعية أو سلوكيات متوقعة تعمل على تحقيق أهداف النظام، وعلى الشخص الذي يشغل ذلك المركز أن يؤدي تلك الأدوار وأن يلتزم بها كما يتوقعها النظام الاجتماعي من خلال أفرادها وكما اقرها المجتمع وأعرافه وقوانينه وقيمه فإذا كانت تلك السلوكيات خارج نطاق التوقع الاجتماعي أدت إلى إرباك النظام وبالطبع فإن الدور الاجتماعي لا بد أن يتضمن حقوقاً وواجبات محددة فالواجبات هي تلك التصرفات أو السلوكيات المتوقعة أي الوسائل المؤدية إلى الهدف⁽²⁾. يعد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع، وقد أولى علماء الاجتماع أهمية بارزة لهذا الأساس لكونه يمثل نسيج العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالاستقرار والديمومة ذات التأثير المتبادل⁽³⁾.

والبناء الاجتماعي يتضمن المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والصحية وغيرها التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقة وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته والأسرة،

(1) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص23.

(2) كامل جاسم المراتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكلوجي، مصدر سابق، ص22.

(3) علاء الدين جاسم البياتي، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الاعظمي، دار التربية، بيروت، 1975، ص49.

لان الأسرة هي المسؤولة عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع⁽¹⁾.

إن انفجار التوترات الداخلية يدل على خلل في النظام الاجتماعي وفشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فعاليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها، وعدم كفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالا في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة وتلك دون شك حالة تفكك اجتماعي⁽²⁾.

التفكك الاجتماعي

من الواضح للجميع أن فقدان الأمن يعني أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وأن التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، وأن التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الأمن.

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا تزداد التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلاً جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى⁽³⁾.

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات من السنين، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم التنظيمات الاجتماعية الكبرى، وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف إلا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظام ذي الوظائف الثابتة نسبياً إلى المنظمة ذات الأغراض المحددة والأقل ثباتاً لا بد أن ينطوي على مجموعة من المكونات الضرورية تعد في واقع الأمر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي.

(1) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص157.

(2) كامل جاسم المراتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، مصدر سابق، ص25.

(3) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص41.

تركز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وإن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط، لقد أشار إلى ذلك حين أشار إلى ذلك ابن خلدون حين أكد أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها امره، وبعمامة يمن القول أن كل ما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في أبسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية⁽¹⁾.

أن حالة اللا امن الاجتماعي تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، أن حالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي اسمها دوركهائم بالفوضى المعيارية الانومي اللامعيارية⁽²⁾، وبعمامة يمكن القول أن المجتمع الذي يتوفر الأمن الاجتماعي، يكون أفراداً ممثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعية في أعلى حالاته، وهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها.

2. التحديات الاقتصادية.

كان الوضع الاقتصادي سيئاً بشكل عام فالسياسات الاقتصادية الكلية ارتجالية وتجريبية وغير مستقرة والبطالة متفشية والفقر حاصل لنسبة كبيرة من المجتمع. أما بعد الاحتلال فقد انتفت السياسة الاقتصادية أصلاً مع تحطم هيكل الدولة التي كانت تضعها أو تصممها، وسادت العشوائية في بعض ما اتخذ من قرارات على صعيد الأجور والأسعار وارتفعت نسبة البطالة بشكل مذهل وارتفعت مستويات الأسعار إلى مستويات جنونية أحياناً وزاد الفقر بصورة المطلق والنسبي وزاد عدد ونسبة من يعانون من الفقر المدقع، لقد أثرت الظروف المتردية على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك هو الفقر المدقع للذين يعيشون على دخل من القطاع العام والذين يشكلون (40%) من السكان الذين حاولوا خلال أكثر من حقبة زمنية اعتماد بديل أو أكثر من (اعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية، بيع الأثاث المنزلي، والحصول على إعانات من اقرب

(1) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص45.

(2) مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، ص138.

يسكنون في الخارج، وإيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها)، وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من (4) ملايين عراقي قد أجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى⁽¹⁾، وطبقاً لتقديرات منظمة العفو الدولية فإن ما بين مليون وخمسة ملايين عراقي يحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة (احتلال العراق)، وإذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوح بين سنة وأربع سنوات عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية بين مليار و 10 مليارات دولار⁽²⁾.

وفي عام 2006 أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي (20%) من إجمالي عدد السكان، وأن حوالي مليوني عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر، وإنما دون مستوى خط الفقر (أقل من دولار للفرد الواحد يومياً)، وأن عدد المشمولين برعاية الأسرة، هو (171) ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب (40 إلى 50) ألف دينار عراقي في الشهر (حوالي 30 دولاراً أمريكياً)، وهو راتب ضئيل قياسات إلى الحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق، في وقت يجب أن يشمل القانون الجديد مليون عائلة فقيرة، أي حوالي (5 ملايين) نسمة⁽³⁾.

وما زال الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظائفها في حماية وتمكين الفقراء، والنهوض بالواقع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه سكان العراق من خلال وضع خطط تنموية هادفة في غاياتها الحد من انتشار الفقر من جهة، والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

3. التحديات السياسية.

بعد عام 2003 انهارت المؤسسات والمؤسسة السياسية واحدة من هذه المؤسسات التي انهارت وذلك لارتباطها العضوي والوظيفي بالحكومة التي كانت مسيطرة عليها تماماً، وعند سيطرت قوات الاحتلال على العراق أصدرت القوى المحتلة الأوامر بحل أهم مؤسسات الدولة وهي (مؤسسات الدفاع، والداخلية، والإعلام لتسود الفوضى والاضطرابات) التي يتخذ منها المحتل ذرائع لبقائه، وقد

(1) جيف سيموند، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص102.

(2) منظمة العفو الدولية: العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، العدد 294، 2003، ص104_105.

(3) حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، 2007، ص107.

فقدت بذلك وسائل الضبط الرسمية هيبتها أمام المجتمع، إذ ان انهيار السلطة أطلق كل النوازع الشريرة لدى الأفراد كما انه جمد كلياً الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسة الرسمية المتمثلة بالقانون واليات الضبطية من الجيش، والأمن، والشرطة، من وظائف وقائية وعلاجية⁽¹⁾ إن حالة اللا أمن وفق هذا التصور، هي حالة تدهور وانهيار في نمط العلاقات المبنية اجتماعياً، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات، وفيها تبدو المؤسسات الرئيسية في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها. ان حالة السوق المتذبذبة والمتردية وخصوصاً قضايا الوقود والكهرباء تشير إلى حالة من اللا أمن، بعد ان باتت تشكل عبئاً على ميزانية الأسرة قد يتجاوز نصف الميزانية شهرياً.

وإذا كانت المشكلات الاجتماعية إفرازاً لخلل في الضوابط الاجتماعية، فان حالة اللا أمن هي- بكل بساطة- مجموعة من المشكلات متعددة الأوجه تبدو الضوابط الرسمية وغير الرسمية عاجزة كلا أو جزءاً عن مواجهتها، ويزداد ذلك العجز حين يكون المواطن نفسه غير قادر على الإسهام الطوعي في حل تلك المشكلات متخذاً أسلوب الهروب أو التمرد أو الانكفاء على قيم وطقوس انزالية.

وإذا كانت الحرب هي المدقق الأعظم لمؤسسات المجتمع كما يرى آرثر مارويك⁽²⁾، فهي إذا اختباراً لمدى كفاءة وفاعلية تلك المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها في ظل توترات الحرب ومشكلاتها، فان أهم النتائج الأساسية للحرب والاحتلال تمثل في إسقاط الضوابط الاجتماعية وجعل الفرد ينحرف في تصرفه عن المعايير العرفية المقبولة وبذلك يتجاوز الجندي على سلطة الضبط العسكري ويتجاوز المواطن على القوانين. إن مؤسسات الضبط الاجتماعي تنطوي على سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من أعلى مستوى في السلطة، والذي يمثل محوراً فعالاً في حياة المجتمعات، خصوصاً التقليدية الأصيلة منها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي على عناصر في الضبط والتحكم تكافئ إمكانات الإنسان الأخرى، فيقابل مركز التحكم وحدة الضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة، وهنا يلعب عنصر القوة أهمية كبرى في تحقيق التوازن، لان البناءات المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار بل توزيع لمصادر القوة المجتمعية. ولذلك فان المجتمع الفعال هو ذلك النمط الذي يتميز بدرجة

(1) خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 303، 2004، ص 13.

(2) آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير الجلبي، بغداد، دار المأمون، 1990.

عالية من الإلتقان والضبط، والذي يدرك قيمه ويكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

إن خلق بيئة غير آمنة يعني أول ما يعنيه إحداث تأثير سلبي على سلطة التحكم وشل قدرتها على جعل الأفراد يمثلون للمعايير المقبولة، فهي السلطة القادرة على خلق حالة الامتثال للمعايير الاجتماعية⁽¹⁾. إن فقدان المعايير هي فكرة تقابل فكرة التماسك الاجتماعي، فكما إن الأخير يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي فإن فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن.

إن حالة اللا أمن في العراق مهما كانت خطورتها هي في الواقع نتائج الاختلالات البنيوية الناجمة عن ظروف الاحتلال. لذا نجد البعض يحاول أن يضيف حتى على السلوك المنحرف والجريمة صفة سياسية، بما في ذلك السلوك التدميري الذي طال البنى والمؤسسات العراقية. إن سرقة المصارف ومكاتب الدوائر الرسمية والمستشفيات وسرقة أعمدة الكهرباء وحتى سرقة السيارات وتهريبها خارج القطر، تصور كما لو كانت (نشاطا سياسيا) وبذلك تنشأ لدى البعض فلسفة تبريرية لهذا النمط من السلوك المنحرف.

إن ما نجده اليوم في العراق حالة من الفوضى، وهي بالمعنى العلمي الدقيق انعدام السلطة، وتدهور في آليات التفاعل والشفافية بين قمة الهرم وقاعدته. وكان ابن خلدون قد ذكر في مقدمته الشهيرة (وتبقى الرعايا في مملكتهم كأنهم فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران). ألفوضى وانعدام الأمن إذن هي كل اختلال في أداء الوظائف العضوية الاجتماعية من جراء فقدان أجهزة الدولة أو نقصان في التوجيه أو التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من أوضاع⁽²⁾.

المبحث الثاني

أبعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي

(1) Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957, P 363.

(2) اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مذكور، 1975، ص454.

تعد الحاجات من ابرز العوامل الموجهة للسلوك الإنساني- ويقصد بالحاجة افتقار إلى شيء ما إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي، وهي شيء ضروري اما لاستقرار الحياة نفسها (حاجة فسيولوجية) أو للحياة بأسلوب أفضل (حاجة نفسية واجتماعية) والحاجات توجه سلوك الكائن الحي سعياً لإشباعها، طالما تميز هذا السلوك بأنه سلوك مسبب، أي يخضع للسبب، فما من سلوك إلا وله أسبابه المتنوعة، كذلك انه يسعى لتحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة محددة⁽¹⁾.

إن الحاجات غالباً ما تكون عامة في المجتمع البشري، أي يشترك فيها جميع الناس، ولكن الأسلوب الذي تشبع به يختلف لحد كبير من فرد لآخر. مثل تفضيل الطعام، اختيار شريك الزواج، واختيار المهنة، كما تختلف الأهمية النسبية للحاجات من شخص لآخر، بل كذلك في داخل الفرد ذاته من وقت لآخر⁽²⁾.

ولعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلق على الأفراد وتسبقهم في الوجود، وتفرض عليهم الزاماتاً معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع أمثال (تارد) وأساس حجة المناصرين للفرد، أن حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن اجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في المجتمعان التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع.

وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وإذا كان الطفل الوليد يوهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم التنشئة الاجتماعية كان علينا أن نبحت صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التي يسميها علماء الاجتماع العمليات الاجتماعية الاضطرارية⁽³⁾.

(1) محمد صفوح الأخرس، السلوك الجمعي اتجاهات نظرية ودروس تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (11)- العددان (43-44)، 1995، ص16.

(2) حلمي المليجي، علم النفس المعاصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 104.

(3) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص23.

سبق وان أوضحنا أن الحرب اثر سلبا على القيم الاجتماعية مما أفقدتها القدرة على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وان التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي الى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية فالفرد في المجتمع العراقي نتيجة للحروب والظروف التي عصفت به أصبح يعاني من أمراض نفسية تتمثل في صعوبة إيجاد الذات الاجتماعية في المجتمع مما اضطر الى الهجرة الى بلدان مجاورة بحثا عن الذات وتحقيق للحاجات الاجتماعية التي فقدها في مجتمعه، وخاصة تحقيق الذات، والمكانة الاجتماعية.

إذ تأثر السلم الاجتماعي في المجتمع العراقي والقيم الاجتماعية في تحديد مكانة الفرد بالحروب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلد، فتارة نرى فئة سكانية تترأس هرم السلم الاجتماعي بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية خدمتها، وتارة نرى تلك الفئة تتذيل السلم الاجتماعي للمكانة الاجتماعية في المجتمع بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا بدوره أربك الفرد العراقي خاصة الفئة المثقفة فمر بالعراق زمن كانت الفئة المثقفة أكثر الفئات السكانية تهميشا في المجتمع وكانت تعاني من تدهور الوضع الاجتماعي أكثر من معاناتها من التدهور الاقتصادي، مما اضطر أغلبهم الى الهجرة الخارجية لإيجاد الذات والمكانة الاجتماعية.

من الحاجات الاجتماعية الأخرى التي أثرت فيها الحرب الحاجة الى العمل فالحرب أثرت سلبا على الفئة السكانية الأكثر نشاطا وهي (15-45) سنة، هذه الفئة السكانية التي تطلق عليها الفئة العاملة أو النشطة اقتصاديا أو القوى البشرية، فاعلم هذه الفئة الآن تعاني من عدم توفر العمل (البطالة) البدنية والتعليمية والاجتماعية، مما اثر ذلك على الوضع النفسي لتلك الفئة وخاصة من الشباب منهم الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية لان عادة ما ينظر المجتمع إلى (العاطل عن العمل) نظرة متدنية تضعه في احراج من أسرته وأقرباءه، مما قاد بعض الشباب إلى الانخراط في مزاولة الأعمال الإجرامية (القتل، السلب، السرقة)، والبعض الآخر اتجه إلى (المخدرات والتحشيش)، والبعض الآخر (هاجر بحثا عن العمل)، هذا بدوره اثر بشكل سلبي على الواقع الديموغرافي للمجتمع العراقي من ناحيتين هما:-

- الناحية الأولى (تأخر سن الزواج) بسبب عجز الشباب من تسديد مطالب الزواج.

- الناحية الثانية (ارتفاع عد النساء عن الذكور) وذلك بسبب موت الشباب في الحروب وأعمال العنف، والهجرة الخارجية.

انعكس ذلك على التفاعل الاجتماعي بين سكان المجتمع، ففشل النظام الاجتماعي من القيام بدوره الطبيعي في تحقيق الحاجات وديمومة التفاعل بين فئات المجتمع، لأن كل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية المترابطة نحو تحقيق الأهداف، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من وجود تفاعلات اجتماعية بين افراد المجتمع من خلال أدوارهم الاجتماعية، فعندما لا يحقق الفرد دوره بشكل سليم فإن التفاعل الاجتماعي لا يتحقق بشكله الطبيعي وهذا يعني ان تلبية حاجات الأفراد ينعكس سلبا وإيجابا في ممارسة أدوارهم ومن ثم في التفاعل الاجتماعي، وهذا ما حصل لسكان المجتمع العراقي نقص الحاجات وخاصة الحاجات الاجتماعية للأفراد انعكس سلبا على أدوارهم وبالتالي على عمليات التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

وما بقي أن نذكره في هذا الجانب أن البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي تأثر بالحرب وخاصة إن الحروب الأخيرة كانت تستهدف البناء الاجتماعي وتغيير القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مما أدى إلى حدوث توترات داخلية وانحرافات سلوكية انعكس سلبا على الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي في العراق، تلك التوترات والانحرافات كانت العامل الضاغط على تماسك المجتمع أو تدعيم النسق الاجتماعي النسق الاجتماعي وتحقيق التفاعل الاجتماعي، سواء كانت تلك الوظائف كامنة أو ظاهرة، فإن فلا شك ان فشل النظام الاجتماعي في السيطرة على تلك الانحرافات والتعامل معها واستيعابها يعد مشكلة اجتماعية لأنه يهدد تصعيد التوترات إلى انفجارات لا على مستوى النسق الاجتماعي فحسب وإنما قد تمتد آثاره إلى بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى وتهدد النظام الاجتماعي بالكامل، يدل ذلك على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد آثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعية فتسود حالة التفكك الاجتماعي وضمور التفاعل الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) كامل جاسم المراتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكلوجي، مصدر سابق، ص17

المبحث الثالث

أبعاد الحرب على الواقع الخدمي

أن المد الأخطبوطي السلبي للحرب على العراق كان آثاره على سكان العراق من حيث امد حياته من جانب والواقع الخدمي للمجتمع العراقي من جانب آخر، والملاحظ ان هذا الأثر أثقل على كاهل الحكومة العراقية في توفير مستلزمات الحياة البسيطة وبالتالي بات الإجهاد الديموغرافي واضحا على الحكومة من حيث سد حاجات سكان المجتمع العراقي كـ(نقص الغذاء والسكن، والدواء، ونقص الخدمات الحيوية (الأمن الاجتماعي)، وظهور إخطبوط البطالة... وغيره) وللأسف بدء هذا واضحا في مجتمعنا في العقود الماضية مما اربك حياة السكان.

1. الواقع الغذائي والمأوى في العراق

يعد المتخصصون الخدمات الاجتماعية كمؤشر مهم في تطور وتقدم النمو السكاني إذ تعد من أهم الحاجات المطلوبة - بعد الغذاء والسكن - للسكان، كونها ذات مساس مباشر بحياتهم اليومية بالدرجة التي يفاضلون فيها الكثير من السكان بين المناطق السكنية على أساس توفر تلك الخدمات فيها، والتي أهمها (التعليمية، الصحية، الترفيهية، التجارية، الصناعية). وعلى الرغم من تعرض واقع الخدمات الاجتماعية في العراق إلى حالة من التدمير خلال العهود السابقة بالشكل الذي أصبحت فيه لا تتلاءم مع أصالة هذا البلد ودوره الحضاري ففيما يتعلق بواقع التغذية للسكان فان الإحصاءات تشير إلى ارتفاع نسبة أمراض سوء التغذية بين أطفال المدينة، هذا يعكس سوء الأحوال المعيشية لأغلب اسر المجتمع العراقي، وانه يحتاج ذلك إلى تحسين الأحوال المعيشية وذلك بتأمين وصول المواد الغذائية الموزعة في الحصة التموينية وزيادة مفردات البطاقة التموينية وتنوعها الى جانب توفير الحليب الخاص بالأطفال لان البطاقة التموينية تعد العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه حوالي (65%) من الأسر العراقية والتي كانت من المفروض أن تغطي حوالي (3000) سعره حرارية للفرد الواحد، إلا أننا نجدها الآن تغطي اقل من (2000) سعره حرارية وهذا خلق إرباكا كبيرا في النظام الغذائي لسكان المدينة إذن لابد من تحقيق التوازن بين حجم السكان والنظام الغذائي السائد وذلك بتوفير كافة متطلبات الغذائية للسكان هذا مؤشر جدا في العمليات الديموغرافية.

أما الواقع السكني فلا زال الملايين من سكان العراق لا يستطيعون توفير مسكن مستقل لهم وإنهم يعيشون في مساكن مشتركة مع أسر أخرى، وهذا يعكس

العجز السكني مع زيادة نسبة الأسر في المجتمع العراقي، حتى إن الكثير من الأسر تخصص غرفة من المسكن (في حال زواج ابنها) لتكوين أسرة جديدة مما يضيق الفضاءات في المسكن وهذا يعد بحد ذاته مشكلة اجتماعية هامة لا بد من دراستها وتنظيمها، إذن يعاني العراق أزمة سكن، سيما أن الحرب هدمت الكثير من المساكن اذ تشير الدراسات الى ان استهداف المدنيين في منازلهم في الحرب من خلال القصف الجوي والصاروخي، جعلت من الاسرة العراقية تسكن في اشباه مساكن (بيوت من الصفيح)، فضلا عن ان تدمير المنازل بسبب أعمال العنف التي رافقت الحرب كان لها اثرها السلبي على حرمان الكثير من الأسر من منازلهم خاصة بعد موجه التهجير وتفجير منازل المهجرين من السكان. فلا بد من إنشاء مجمعات سكنية جديدة وحيدا لو كانت مجمعات عمودية الشكل لا أفقية لأنها تشغل مساحات اقل و، وتسد حاجات عدد اكبر من الأسر.

2. الواقع الصحي في العراق

لا بد من الإشارة إلى أن العراق كان أفضل الدول في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الصحية، وباعتراف المنظمات الدولية إذ عرف عن العراق استيراد للأدوية والتجهيزات الطبية بقيمة (500) مليون دولار سنويا، ولا سيما في في الحقبة 1970_1990⁽¹⁾، تشعبت آثار انهيار سلطة الدولة وتداخلت بعضها مع البعض الآخر، فمؤسسات الدولة مرتبطة بشبكة من الآليات مادية كانت أم معنوية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمواطن الذي يقع عليه الضرر الأكبر بالقصف والاستهداف العسكري للشبكة الكهربائية وأنظمة توزيع المياه كما أسلفنا بالذكر، والتي تعد من البني الأساسية المهمة لتيسير عملية المؤسسة الصحية أثرت بشكل مباشر على هذه المؤسسة.

فقد انتشرت الأمراض بشكل كبير في البلاد نتيجة للهجمات المتكررة على هذه المؤسسات الخدمية، والتضرر من عمليات السلب والنهب لمصافي مياه الشرب وأنظمة توزيع المياه النظيفة، اضطر السكان على استعمال وشرب المياه الغير نظيفة والغير معقمة، بل والتجأ الكثير منهم إلى مياه الأنهار والبرك التي يكثر فيها التعرض لأمراض مختلفة مثل البلهارزيا، والكوليرا والتيفوئيد وغيرها⁽²⁾.

وبعد 2003 قضي على المؤسسة الصحية بشكل يكاد يكون مقصودا فقد سرقت اجهزة دقيقة جداً لا يعرفها سوى المختصون، وكان لقسم منها أجزاء صغيرة فقد

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراف والعقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص 184.

(2) رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص 201.

سرق هذا الجزء الصغير المهم وترك باقي الجهاز مكانه أو حطم عن قصد وهذا وراءه إياد خفية تقصد ذلك، ونتيجة لشحه الأدوية ونفاذها وعطل اغلب الآليات التكنولوجية الصحية والمختبرات، الى جانب ارتفاع أسعار الأدوية لشحها، وظهور الصيدليات في الشوارع وعلى الأرصفة وفي بيوت موظفي الصحة وهي غير مجازة صحياً، إضافة إلى دخول الأدوية الفاسدة إلى العراق نتيجة لفتح الحدود بدون مراقبة، نضيف على ما تقدم هجرة الكثير من الأطباء إلى خارج العراق عرقلة الكثير من المراكز الصحية من أداء واجباتها للسكان، هذا الوضع اللامن الذي طال المؤسسة الصحية خاصة قد برز بشكل كبير نتيجة أعمال العنف التي شهدتها البلاد فقد هدمت العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وبهذا صار سكان العراق يعانون من مشاكل صحية أسبابها المباشرة الحروب والحصار والاحتلال مثل أمراض سوء التغذية، وأمراض المعدة والأمعاء، وجفاف الماء في الجسم والسرطانات المختلفة المصاحبة للأسلحة النووية، والعوق نتيجة لظروف الحرب والألغام، فضلاً عن تفشي الأمراض النفسية كالخوف والقلق والكآبة، وأمراض اجتماعية مثل الانتقام.

3. الواقع الاقتصادي والخدمي في العراق

ما زال الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظائفها في حماية وتمكين الفقراء، والنهوض بالواقع الاقتصادي السيء الذي يعيشه سكان العراق من خلال وضع خطط تنموية هادفة في غاياتها الحد من انتشار الفقر من جهة، والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

أما خدمة النقل والطرق يعد من أهم عوامل زيادة الارتباط والتفاعل بين الأماكن داخل المدينة أو مع مجاوراتها، إذ بدونها يصبح التخصص الوظيفي لاستعمالات الأرض داخل المدينة أمراً مستحيلاً⁽¹⁾. ما زال العراق يعاني من عجز في تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية أهمها مشاريع شبكة الطرق والشوارع التي لم تنفذت بصورة التي تتناسب وحجم النمو السكاني في المجتمع ومورفولوجية السكان في المجتمع، والتوزيع السكاني، و وفقاً للمخطط التطوري للبلد، وخصوصاً أن الكثير منها أغلقت في الوقت الحاضر، فمازالت المدن بحاجة إلى (شبكات طرق جديدة، وإنشاء الجسور)، وما زال العراق مفقداً لوسائل النقل الحديثة إذ ان الحرب عملت على تدمير الطائرات المدنية والطائرات المستخدمة في الخدمات الزراعية، فضلاً

(1) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر،

الموصل، 1986، ص 159 .

عن استهداف خطوط النقل سكك الحديد والقطارات وان اغلب معداتها سرقت في أعمال السلب والنهب.

أما بالنسبة للخدمات الترفيهية في العراق فكانت لها النصيب من التدمير في الحرب ونصيباً من التخريب، في النهب والسلب مما انعكس سلباً على الواقع الترفيهي في العراق، (نستثني من ذلك المواقع الترفيهية في شمال العراق، والتي أصبحت ملاذ سكان العراق في الترفيه)، ومن جانب آخر ان انتشار العنف في العراق حد من خروج الكثير من السكان الى بعض المناطق الترفيهية بسبب الخوف من اندلاع أعمال عنف قد تؤدي بحياتهم، فعلى الرغم من أن العراق يمتلك الكثير من المناطق السياحية والترفيهية لوجود النهرين (دجلة، والفرات) ووجود البحريات والمناطق الاثرية، والغابات الا انها لم تستثمر بشكل صحيح ولم تستحدث الى وقتنا هذا منطقة ترفيه جديده سواء كانت دور سينما أو مسارح، أو مدينة العاب أو اي من ذلك.

4. حالات السلب والنهب(الحواسم)

شهد التاريخ إن العراق قديماً وحديثاً مر بحالات كثيرة من السلب والنهب التي شهدها المجتمع عام 2003 نتيجة للاحتلال، غالباً ما تتكرر هذه الحالات مع الأزمات السياسية والاجتماعية لتعم معها حالة الانفلات الأمني وغالباً ما تكون دوافع هذه الحالة هي الظلم والتعسف الواقع على السكان من قبل السلطات لتكون ردود الفعل عند انهيار هذه السلطات، وتسود هذه الحالة عادة عقائد فهمها خاطئاً من قبل الناس وهو تبرير هذه الأفعال بأنها شرعية ومقبولة رداً للظلم، وخاصة السلب والنهب (الفرهود) على اعتبار انها غنائم يعتقد إن الاستيلاء عليها حلال خاصة اذا كانت تعود للسلطة لأنها حق مغتصب من السكان أو الاعتقاد بان السلطة هي بمثابة الأب بالنسبة للمواطنين (الأبناء) فعدم يموت الأب يحق وراثته من قبل أبناءهم فيتم تبرير هذه الأعمال واعتبارها غنائم شرعية يقرها الدين وفقاً لاعتقادهم وثقافتهم وانتهازيتهم عندما يكون الحلال هو ما يخدم مصالحهم⁽¹⁾.

وفي رأينا ان القوى الخارجية والاحتلال الأمريكي وثلة من الشعب بسرقة ونهب لا بل وحرقت كل مؤسسات الدولة والمكتبات، فأى مكان يسرق وينهب يقومون بإشعاله، فقد سرقت الأماكن التاريخية العراقية وساد العبث فيها كما اشر لذلك شهود عيان كثيرين يسكنون بقرب من هذه الأماكن التاريخية فقد عمدوا على ضرب

(1) نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد 34، 2003، ص 21-22.

الحضارة العراقية فنهب المتحف الوطني العراقي للآثار وكسرت اغلب محتوياته التي صنعها الآشوريون والسومريون والإغريق وعبثوا بها. وقد سرقت ونهب عن قصد الجامعات العراقية والمؤسسات التعليمية الأخرى والمكتبات الوطنية ان هذا السلب والنهب والسرقات للمؤسسات الحكومية والبنوك العراقية فضلا عن خسارتها المادية الكبيرة التي تقدر ببلايين الدولارات فإنها تعد خسارة أعظم واكبر من الناحية المعنوية والتي تمس مسيرة حضارات عالمية وليس حضارة العراق فقط، وهذه الأفعال كانت منظمة وراءها أهدافا سياسية وحضارية واقتصادية وإجرامية هذه الأوضاع المرتبكة والمضطربة التي صاحبت انهيار سلطة الدولة وفقدان الأمن غيبت فيها الضوابط الاجتماعية وانهارت الرقابة الرسمية على السكان والداخلين الى العراق وأخرجت تطلعات هؤلاء الأفراد عن كوابتها وكبحها لتحقيق أهدافا كان يصعب تحقيقها في الظروف الطبيعية والوسائل الشرعية لتبرز في ظل هذه الظروف المربكة والمضطربة غير الطبيعية وبوسائل غير شرعية وغير أخلاقية حالة اللا معيارية (الانومي)⁽¹⁾.

(1) رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، مصدر سابق، ص 210.

الخاتمة

ما يميز الحروب على العراق أنها كانت ذات أبعاد شاملة على كافة مناحي الحياة في المجتمع العراقي، سواء المعيشية، أو الصحية، أو الخدمية، فالواقع الخدمي تأثر بشكل كبير جدا بالحرب، وكذلك الواقع الصحي كان تأثيره أكثر فاعلية على حياة سكان المجتمع العراقي فالعجز الذي حصل في الواقع الصحي عصف بأرواح الملايين من سكان العراق خلال العقود الثلاث لمنصرمة.

لا بد من التأكيد على ان المجتمع العراقي رغم المعاناة الذي انصب عليه بسبب الحرب ما زال متمسكا بالحياة والسلام والحرية.

مصادر الفصل الخامس

1. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988
2. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1999

3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة.
4. آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير الجلي، بغداد، دار المأمون، 1990.
5. أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.
6. جنان سعيد الرحو، أساسيات في علم النفس، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2005.
7. جيف سيموند، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
8. جيف سيمونز، التنكيل بالعراف والعقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
9. حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، بيروت، 2007.
10. حلمي المليجي، علم النفس المعاصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
11. خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 303، 2004.
12. رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهايار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2005.
13. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1986.
14. علاء الدين جاسم البياتي، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الاعظمي، دار التربية، بيروت، 1975.
15. محمد صفوح الأخرس، السلوك الجمعي اتجاهات نظرية ودروس تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (11) - العددان (43-44)، 1995.

16. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985
17. مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، بغداد، 1997.
18. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، ط1، 2000.
19. منظمة العفو الدولية: العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، العدد 294، 2003.
20. نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد 34، 2003.
21. هاشم جاسم السامرائي، المخل في علم النفس، مطبعة خلود، بغداد، العراق، 1988.
22. اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مذكور، 1975.
23. Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957.

خاتمة الكتاب

لا يخفى على احد ان العقود الثلاثة الماضية كانت من اشرس السنوات على سكان العراق، فيه ذاق السكان الحرمان والعوز والتدهور الصحي والبلاء فضلا عن ذلك هدمت الكثير من بيوتات الاسر العراقية بوفاة الاب الذي كان يخدم في الجيش اثناء الحروب، أو الذي كان موظفا مات في انفجار سيارة مفخخة أو عبوة ناسفة، أو باطلاق نار عشوائي او متعمد تعددت الاسباب والموت واحد، هذا المثل الذي انطبق على سكان المجتمع العراقي اذ خيم شبح الموت على نفوس العراقيين.

أن كافة التغيرات التي عصفت بالمجتمع العراقي جعلت من عزيمة سكانه اقوى في السير طلبا للحياة والمستقبل المشرق وتحقيق العيش الرغيد والازدهار الحضاري والتكنولوجي، واعادة بريق اللحمة العراقية بين كافة اطيافه واثنياته مهما كانت الظروف صعبة وذلك نتيجة لسمو روح المواطنة الوطنية لسكان هذا البلد الذي بدأ يتجاوز كافة الصعاب واخذ يرسم لوحات العيش والسلام وتحقيق الأمن والطمأنينة من اجل التقدم والرقى.

وفي السنوات القليلة سنرى العراق في مكانه المعهود دوليا وسيكون العراق محط انظار العالم كما كان منذ 6000 سنة حينما ارسى أولى التشريعات الإنسانية... وبنى عجائب الدنيا... واطر البطولات وملاحم الخلود الابدية.

اللهم احفظ العراق واهله